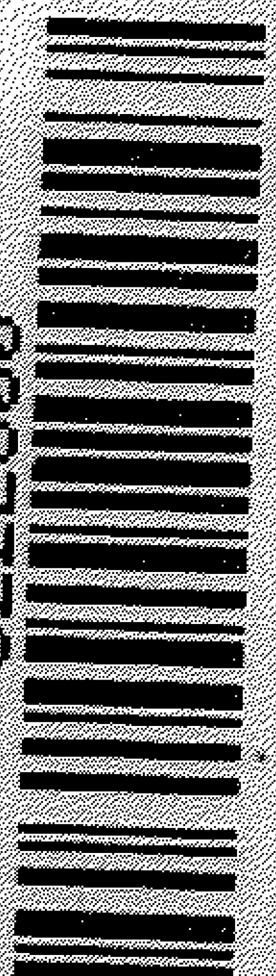
المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

الأستاذ الدكتور
محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة الإسكندرية





دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

المشاكل الاجتماعية
والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

تصــــدير

ترجم الفكر الانســانى ـ قبل استخدام العلم ـ عن احساسه بمشاكل الانسان والمجتمع بصــورة متعددة كشفت عن وجهات نظــر مختلفة ، كانت صورة صــادقة لمنطق العصر وفلسفته وطبيعة عــلاقات الانتاج ومراكز القوة • وتردد الفهم بين القدرية والقناعة تارة ، وبين النصيحة والحكمة والخيالية تارة أخرى • ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن محاولات الانســان التكيف مع الطبيعة لم تكن قد تقدمت بعد ، كما أن التنظيم الاقتصــادى والاجتماعى والســياسى كان يرتكز على أساس وحدات بشرية صغيرة نسبيا • الى جانب أن حركة التاريخ كانت تسير فى بطء شــديد عوقت التفكير فى امــكانية التغيير الأجتماعى أو الاعتماد على ارادة الانسان فى الاسهام فى رسم أبعاد المستقبل • ولهذا تجمدت صورة التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، وما قــام على أساسه من أبعاد معينة للعلاقات الاجتماعية ، وظــل أصحاب مراكز القــوة فى مجتمعات الانســان يقاومون بأساليب متعددة كل محــاولة للتغيير أو التعــديل •

ولقد واجه الفكر الاجتماعى محنة فى مطلع العصر الحديث عنــدما وضح الاختــلاف الكبير بين الصــورة القديمة للتنظيم الاقتصــادى والاجتماعى والصورة الجديدة التى أخذت تفرض نفسها نتيجة للزيادة المستمرة فى عدد السكان واتساع نطاق القوميات وقيام الدول الحديثة والنتــائج المتابعة التى تمخضت عن تقدم العلم ، الى جــانب انتشار التصنيع وما صحبه من أنماط جديدة كلية لعلاقات الانتاج ومراكز القوة •

ان مواجهة هذا التغير الكبير الذى أخذت عوامله تتجمع ونتائجه تزداد ، جعل التفكير الاجتماعي يتجه اتجاهين مختلفين،اشتد وضوحهما خلال القرن التاسع عشر : الاول ،لم يدرك أن هذا التغير يتطلب نظرة جديدة للحياة وأبعادا جديدة أيضا لعلاقات المجتمع ، وانما تقتصر عمليات المواجهة على تعديلات لا تمس أساس البناء الاجتماعى ، فتؤدي الى توازن يتحرك دائما الى الامام ، كما أن مواجهة مشاكل المجتمع يمكن أن تتم على أساس عدد من التشريعات لا تمتد أكثر من احداث تجديدات أو تعديلات فى بعض وظائف التنظيم الاجتماعى ، على أن يحدث هذا تدريجيا ، باعتبار أن النظام الاجتماعى له صفة الدوام ، وانما تنسلخ عنه أو تضاف اليه بعض الوظائف التى تعبر عن اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية فى الوحدات الكبيرة للحياة الحضرية والصناعية . واذا ظهرت هناك حاجة الى خلق نظام اجتماعى ليقوم بوظائف محددة ، فانه يستقيم من حيث بنائه وروابطه ووظائفه مع بقية النظم الاخرى .

الثانى ، أدرك أن التغير من حيث عوامله ونتائجه ، أدى الى ظروف عديدة تجعل البناء الاجتماعى القديم غير صالح حتى مع تعديله لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الثروة ، الى جانب المشاكل العديدة التى تتراكم وتتفاقم كلما زادت عمليات الاحتكار فى مجالات الصناعة كالانتاج ، والحل المناسب فى هذه الحالة اصلاح جوهرى أو ثورة حتمية تعيد ترتيب اجزاء البناء الاجتماعى لتنبثق عنه علاقات جديدة تستقيم مع الطابع الجديد للمجتمع .

وليس هناك شك أن علم الاجتماع الرأسمالى فى البلاد العربية كان

تعبيرا عن الاتجاه الاول ، وموقفا علميا محددا لمواجهة التفكير العلمي لل
الاتجاه الثاني ولعل هذا هو السر في الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع في
أوربا وأمريكا ، والمنح السخية التي تعطى للهيئات والباحثين العاملين في
ميدانه ، ويعني ذلك أن مفاهيم هذا العلم المعروفة حاليا في كثير من
البلاد الرأسمالية تعتبر محاولة لتوجيه التفكير في الاتجاه الرجعي
ولتعويق الفكر الثوري العلمي عن أن يكشف عن التناقضات الموجودة في
المجتمع والتي تبقى بلا حل في ضوء هذه المفاهيم .

لقد كشف ميدان دراسة مشاكل المجتمع الفرق الجوهري بين نظريتين
« عمليتين » الرأسمالية والاشتراكية ، ووضح أن النظرة الاولى تحاول
أن « تعالج » وتعتبر المشكلة خللا عارضا يصيب الوظيفة دون البناء ،
أما النظرة الثانية فهي تحاول أن « تقي بالتخطيط المجتمع من أن تنفتح
فيه ثغرات تفصح عن مشاكل صعبة الحل ، وذلك عن طريق ترتيب أجزاء
البناء الاجتماعي ليؤدي وظائف جديدة تعبر عن أهداف المجتمع
الاساسية في ضوء النظرة الجمعية للحياة » .

من أجل هذا حاولت في هذا الكتاب — ما استطعت — أن أعرض
للتناقض بين هاتين النظريتين ، وخاصة أن علم الاجتماع الذي يقدم
المادة النظرية لبحث مشاكل المجتمع ، لم يتقدم بعد في طريق الموضوعية
والحيادية ، كما يزعم علماء الغرب ، بل لا زال التوجيه الايديولوجي
يحدد اطار الدراسة ومضامينها المتعددة . كما حاولت أن أبرز هذا
بالتطبيق على مجتمعنا — الذي هو معلمنا الاول — وخاصة في هذه الفترة
التي يتغير فيها البناء الاجتماعي في ضوء الحل الثوري العلمي ، في
ميدان المشاكل والانحراف .

لقد نضجت كثير من الافكار التي تضمنها هذا الكتاب أثناء خوض

تجارب البحث الاجتماعي والعمل في ميدان مشاكل مجتمعنا ، أما اكتمال هذه الافكار واتخاذها ثوبا علميا محددا ، فانه مرتهن بمزيد من المناقشة والنقد البناء ، ومزيد من التعرف على ابعاد المشاكل المتداخلة ، والتفهم العميق لمسائل التطبيق الاشتراكي والنظرية الاشتراكية في بلدنا .

عاطف غيث

الفصل الأول

علم الاجتماع ومشاكل المجتمع

لم يعد العلم بمعزل عن الحياة . والذين لا زالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظرى والعلم التطبيقى أو بين النظرية العلمية وامكانيات تطبيقاتها العلمية ، انما هم فريسة لتعالية زائفة . واذا جاز لنا أن نزعم وجود مثل هذه الفواصل فى العلوم الطبيعية . فلا يجوز لنا فى دائرة العلوم الاجتماعية أن نتنكر لايماننا الذى يشاركنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم فى ضرورة تطبيق العلم على الشئون الانسانية ، ولعل اصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق . انما يرجع فى حقيقة الامر الى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة الحقائق الاجتماعية ، بحيث يصبح التنبؤ على ضوئها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق ، أو اذا جوزف به ففى أضيق الحدود التى لا تفيد البشر فى شىء له أهمية فى حياتهم أو علاقاتهم ، ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الامر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصدق القانون العلمى ، الى مزيد من التعمق فى الدراسة لسبر أغوار الحياة الانسانية ، وبهذا يمهدون الطريق الى احاطة أوسع بالمشاكل الانسانية ، وليس هذا فحسب ، بل أيضا الى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ فى وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التى تميز حقائق العالم الاجتماعى .

هـذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الازمات المعاصرة فى العلاقات الانسانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف

العلمية ويوضحون بصورة تؤدى الى مزيد من النتائج المفيدة . بدلا من الضرب فى كل اتجاه دون وحدة تحدد العمل البناء فى الاصلاح . ولهذا نعتقد أن العلم هو المخلص الوحيد للانسان من أخطائه ، وننظر الى الجهود التى تبذل لحل المشاكل الانسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها الثقة بالعلم ، ومن ناحية أخرى اذا كان هدفنا زيادة فهمنا للانسان وأعماله دون محاولة التطبيق على المشاكل العملية فان معالم الطريق أمامنا لابد أن تكون واضحة ومنظمة التنظيم الذى يسمح بأن يكون كل تقدم فى الميدان العلمى يفضى الى تقدم آخر . ذلك لأنه من الممكن فى بعض الاحوال أن نعتبر تفهم الحقائق للحياة الانسانية عن طريق العلم هدفا فى حد ذاته . ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل والشعوب أن تفهم الانسان ، وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من العالم ، وأعماله على الأرض التى يسكنها .

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعى ، سواء كان نظريا صرفا أو تطبيقيا أو كليهما : فان المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التى لها سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظمى . ومن ناحية أخرى فهى تمثل حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها : وبهذا تكون احتمالات التقدم فى الميادين النظرية والتطبيقية فى الجوانب الاجتماعية كبيرة ، ويمكن أن نلاحظ فيها زيادات كمية اذا تم هذا فى اطار مضبوط من المفاهيم العلمية المتعارف عليها .

وان استقرائنا لتاريخ العلم نجد أن كثيرا من القضايا العلمية التى قامت على الملاحظة وقعت تحت تأثير المعتقدات الشخصية ورغبات العلماء ، وكان رد الفعل أن رفض العلماء الآخرون قبول مثل هذه الملاحظات الذاتية وحاولوا أن يدعموا بمسائل جديدة أكثر موضوعية

فى الملاحظة والتحليل • واليوم تتكون المعرفة العلميه من مجموعه من القضايا المنطقية يقبلها جميع الباحثين بغض النظر عن معتقداتهم ورغباتهم أو انتماءاتهم المختلفة •

ويترتب على ذلك أن سلوك العالم يتميز بالخصائص الاتية عندما يكون منشغلا فى بحث علمى •

١ ــ انصراف تام الى موضوعات بحوثه ومناهجها العلميه • وما يترتب على ذلك من اختبار للبراهين والادلة فى ضوء القواعد المنطقية والتحليل الرياضى •

٢ ــ اعتماد تام على الحقائق الواقعيه • وعلى المنطق المجرد عند الوصول الى النتائج •

٣ ــ اخلاص واتصال دقيق بمستويات العلم ووسائله وما يتضمنه بالطبع من حكم قيمى • ويقوم هذا الحكم على الاعتقاد بانه عند الوصول الى حل المسائل التى تواجه الحقائق وعند الوصول الى التنبؤ بالاحداث المستقبلة فان مناهج العلم تكون قد أثبتت انها أكثر فاعلية من أى وسيلة أخرى معروفة حتى الآن •

دور عالم الاجتماع: على علماء الاجتماع أن يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاقاتهم بالمشاكل الاجتماعية ، وأن يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع فى متناول أى شخص مهتم أو مسئول• وواجب عالم الاجتماع الاول أن يصل الى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الانسانى • أما كيف يستفاد من هذه النتائج عمليا فليس الامر عندئذ خاضعا للتحديد العلمى • على الرغم من أنه

يهم علماء الاجتماع من حيث الادوار التى يقومون بها كمواطنين أو كآباء أو أصدقاء •

فلا العلم الفيزيائى أو الاجتماعى صالح لان الناس ، ما ينبغى أن يطلبوه ؟ وكان ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يقول : اذا اردت حدوث الفعل كذا عليك أن تفعل كذا وكذا • أو اذا فعلت كذا وكذا يكون نتائج ذلك حسنة • وهذا لا يعنى أن المسائل الخلقية لا تتأثر بابحاث علم الاجتماع • فكثير من مسائل السياسة العامة التى كان يظن أن لها علاقة بالأخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا اخضاعها للتحليل العلمى ، كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم ان السحرة ومن اليهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الاشخاص الاخرون• وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وذاعت بين الناس • وتناقص الاتجاه الى العقاب الصارم والقاسى للجرائم عندما تبين ان مجرد القسوة لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم • وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها اذا ظل الاتجاه الى استخدمها فى الاغراض السلمية يتزايد باستمرار • اما دور عالم لاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعت فلا يكون بأن يختار جانبا معينا ، بل عليه : ١ ـ أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ٢ ـ وان يقوم بالبحث المطوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن الاهتداء به عند الحكم •

هذا وتمكن المعرفة العلمية النامية المجتمع من اختيار اهدافه بالاضافة الى الامكانيات الموجودة أو التى يمكن الحصول عليها • أو بمعنى آخر يمكن للانسان نتيجة للمعرفة العلمية ان يتجنب الاهداف

المستحيله أو المتناقضه . ومثال ذلك ان المجتمع الواعى لا يمكن أن يقوم على خفض الضرائب وزيادة الخدمات الحكومية فى نفس الوقت ولكنه يحاول أن يكتشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيدا من الخدمات فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقة المواطنين وقبولهم الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول ان عالم الاجتماع الواعى يستطيع أن يتنبأ بالجو الاجتماعى كما يتنبأ الراصد بالرطوبة والحرارة والبرودة ومثال ذلك ان عالم الاجتماع لابد أن يكون قادرا على التنبؤ بطبيعة النظم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التى تترتب على الاخذ بنظام سياسى معين مثلا .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكن أن يدلنا على تفاصيل السياسات وما ينبغى أن تكون عليه ، كضبط النسل والهجرة ، ولكنه يستطيع أن يدلنا على النتائج التى تترتب على الاخذ بسياسة معينه أى أنه يبصر وينير الطريق ولا يدفع العربة .

وعلى ذلك نستطيع أن نحصر المشاكل Problems التى يواجهها عالم الاجتماع فيما يلى :

١ ــ مشكلة علمية : تتصل بموضوع العلم نفسه كالمشاكل المتعلقة بشأن العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الواحد وطريقة معالجتها على أساس المنهج العلمى .

٢ ــ مشكلة اجتماعية : وهى التى قد تظهر فى مجتمع معينه فى وقت معين نتيجة لظروف معينه . وتقتضى من علماء الاجتماع المحليين دراستها والكشف عن أسبابها .

٣ ـ مشكلة مجتمعية : وهى التى قد تظهر فى مجتمع بعينه أو وقت ن جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان وذلك مثل المسائل المتعلقة بالاسرة والزواج والضبط الاجتماعى والقيم وغيرها من الامور التى تتصل بالدعائم الاساسية للحياة الاجتماعية .

٤ ـ مشكلة علاجية : وهى التى تتصل بانحراف معين فى ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب اصلاحا تقوم به هيئات متخصصة وهذا لا ينفى دور علماء الاجتماع فى كشفها وبيان عواملها وذبذباتها .

وهذا الفصل بين المشاكل من الاهمية بمكان بالنسبة لعالم الاجتماع لما له من اتصال بطرائقه فى الدراسة فمن ناحية لابد أن يبحث عن وسائل موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية ، ويصمم وسائل أخرى لفحص المواقف العملية ولاكتشاف العلل العلاجية المتضمنة فى المشاكل الاجتماعية واختلال التوافق وعلى هذا الاساس يستطيع عالم الاجتماع ان يسهم فى برنامج الاخصائى الاجتماعى وخبراء العلاقات والادارات العامة واخصائى الطب أو العلاج النفسى .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث . فرجل الشارع يميل الى النظر اليها من وجهة نظر وحيدة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تحصر فى سبب واحد ، وهذا بالاضافة الى ان وعيه بالمشاكل يتخذ اتجاها محددا يغلب عليه الاحساس بمشكلة معينة يعانيها هو شخصيا أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما والبيولوجى الساذج والمتطرف فى نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن فى صالحهم . ولذلك ستظلوا فى

معركة تكتب وتشرت مقاومتهم امام ظروف أقوى منهم . ومن أحل هذا يفكر فى شر مشاكل الاجتماعية فى ضوء حلول جانبيه مثل تعقيم مثل هؤلاء الاشخاص أو اجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم نسل ضعيف يسقط صريعا عند أول صدام مع الحياة . فيزيد المشكلة الاجتماعية حجما وتفاقما والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب فى مشاكل مثل الفقر ، ومن ثم فى عدد من المشكل الاجتماعية الاخرى التى يكون الفقر عاملا فيها كالجريمة والبغـــاء .

لكن هذه التفسيرات يظهر فسادها عندما ندرك تعدد العوامل التى تنضج ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » . وسبيلنا فى علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية على أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا الى الوقوع فى بعض مغالطات العلية الاجتماعية ذلك لانه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متساوية العلية والدينامية فى ابراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة اطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التى يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن قاعدة المفاهيم الموجهة للمعرفة قد تغيرت من قيامها على مبادىء الاخلاق الى قيامها على الاسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركهم فى ذلك العلماء الآخرون فى العلوم الاجتماعية . أن كثيرا من المشاكل الاجتماعيه تنبثق عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة للتغير الاجتماعى أو الثقافى . كما أن بعض المشاكل تترتب على فشل الثقافة فى أن تواجه بحزم الاندفاعات أو الرغبات الجامحة فى الفرد .

طبيعة المشكلة الاجتماعية

منذ الولادة يعتمد الانسان على غيره من الناحية الفيزيائية والاقتصادية ليعيش ، ويعتمد على أقرانه لنمو شخصيته وليضمن اشباع رغباته المتعددة ، فالانسان وحده هو الذى يعيش فى جماعات اجتماعية حقيقية والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص، لان جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك والمعيشة لمدة كافية يدخل فيها عامل النظام ، وينظر الاعضاء الى أنفسهم على انهم وحدة اجتماعية لها حدود معروفة ، ونتيجة للخبرات الجماعية يصبح الشخص معتمدا على الاخرين فى الحصول على الامن وفى الامتثال للمعايير الاجتماعية .

هذا وقد استطاع الانسان خلال قرون قليلة أن يكشف الستار عن أسرار العالم الذى يحيط به ، فتدرجت محاولته من ميدان الفلكلور الى ميدان السحر وأخيرا الى ميدان العلم . ويجمع كثير من الباحثين فى علم الاجتماع الحديث على أن التقدم التكنولوجى الذى وصل اليه الانسان لم تصاحبه درجة من التقدم موازية فى التغلب على المشاكل التى تنشأ عن علاقاته بالاخرين ، هذا فى الوقت الذى يكون نجاح الانسان فى علاقاته الاجتماعية أخطر من نجاحه فى صلته بالعالم الطبيعى ، هذا ولا يستطيع كثير من الناس أن يدركوا أن الدراسة العلمية للمجتمع والشخصية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها حديثة العهد فى الوقت الذى تراكمت فيه الاكتشافات فى خلال تقدم العلوم الطبيعية التى يرجع تاريخها الى قرون عديدة .

وتثير دراسة المشاكل الاجتماعية خلافات كثيرة بين علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر سواء من حيث اعتبارها مسألة من مسائل علم

الاجتماع أو من حيث المنهج الذي يتبع في دراستها أو من حيث تعريفها وبيان حدودها ، أو من حيث تحليلها وبيان مدى ارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعي ويقول كلينارد Clinard [1] أن كثيرا من الناس يعتقدون أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تدرس بطريقة علمية لعدم امكان تطبيق المناهج العلمية عليها بنفس الطريقة التي تطبق بها في العلوم الطبيعية لان السلوك الانساني في رأيهم ليس هو الميدان الصحيح للبحث العلمي فضلا عن أنهم يريدون أن يقصروا المسلم على ما يزعمون أنه العلوم المضبوطة كالبيولوجيا والكيمياء والطبيعة ويذهبون الى أبعد من ذلك فينكرون صفة العلم على العلوم الاجتماعية والسلوكية كعلم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعي والانثربولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية التي يقع على عاتقها حل مشاكل السلوك الانحرافي .

ويتوقف جزء كبير من هذا الخلط في أذهان هؤلاء على فشلهم في تقدير طبيعة المنهج العلمي لان الدراسة العلمية للسلوك الانساني تتصور أن مقاييس العلم يمكن أن تطبق على المادة المتضمنة وهذا يعني أن السلوك الانساني يمكن أن يدرس كعملية اضطرادية طبيعيه أو كسلسلة من الخطوات أو الحوادث تتدرج من طرف الى آخر بنفس الطريقة التي تحدث بها انتشار المرض أو العملية الكيمائية التي تتمثل في التغيرات التي تحدث عندما يخلط عنصران كيماويان معا .

ان الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافي مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية

---

(1) Clinard, M. B., Sociology of Deviant Behaviour, New york, 1961. pp. 24 . 27.

للسلوك وتصنيفه الى نماذج . ويجب هنا أن نشير الى أن دراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعى ، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الادوات المعطية .

وقد لخص جورج لندبرج Georg Lundberg [1] الاتجاه العلمى فى دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلى :

أ) تحديد القواعد أو المعايير التى يقاس على أساسها السلوك الانحرافى .

ب) تقدير الدرجة التى يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التى سوف تكون بمثابة المقياس .

جـ) دراسة السلوك الانحرافى فى ضوء الموقف الذى حدث فيه وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع .

د) البحث عما اذا كان المنحرف الذى يكسر قاعدة من قواعد السلوك فى المجتمع منحرف بالاضافة الى هذا النوع من السلوك فقط أم لا .

وطبيعى أنه فى ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل الى وصف سليم لمشاكل المجتمع بالاضافة الى ما فيها من فائدة تطبيقية لانارة

---

(١) Lundberg. Larson & Schrag; Sociology, N.Y., 1958, p. 351 .

الطريق أمامه أو لبذل مجهود واقعي لدماية المجتمع أو للوصـول الى علاج ناجح للمنحـرف .

مشـكلة أو انحـراف أو تفكك

هناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين المشكلة أو الانحراف أو التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن فى ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية ، ولذلك يستعملون هذه المصطلحات الثلاث كل فى مكان الاخر دون تمييز ، فكلينارد مثلا يهدف من كتابه[1] أن يكون مرجعا فى المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعي والإمراض الاجتماعيـه .

وبناء هذا المنهج ليمرت Lemert فيقـول[2] ان هناك اتصـالا وثيقا بين التفكك الاجتمـاعى والتفكك الشخصى ، ولذلك فهناك عـدة مداخل لدراسة الإنحـراف الاجتماعى أو السلوك الاجتماعى المرضى كالمدخل البيولوجى أو النفسى ، ولكن الذى يهمنا فى المقام الاول هـو المدخل السوسيولوجى لان هذا المدخـل يتضمن بالضرورة معـرفة بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ولا يعنى ذلك أن علماء الاجتمـاع يخوضون فيها بتفاصيلها ولكنهم يكتفون بالاشـارة اليهـا . ويقول ليمـرت ان العوامل المهمة أو المبـاشرة فى السـلوك الاجتماعى المرضى عوامل سوسيولوجية أو نفسية اجتماعية فى طبيعتها . ولذلك فان التفسـير ينتهى الى ابراز عناصر مثل البنـاء الاجتماعى والجمـاعة والمركز والدور والتفاعل الهـادف ، أمـا اذا أستخدمنا فى

---

(١) Op. Cit, p. VII

(٢) Lemert, Social Pathology, London 1951; pp. 19 - 21.

لتفسير عوامل مثل الحجم الطبيعى أو القوة أو النقص البيولوجى أو العدوانية أو الفهلوسة أو السن أو الجنس . فانما نستخدمها لنشرح التغير فى العوامل الثقافية والاجتماعية التى ثبت أنها التفاعلات الرئيسية فى السلوك الانسانى واذن فالعلية فى دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى انما ترد جميعها الى عوامل نفسية أو سوسيولوجية .

وواضح أن ليمرت ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل اطار اجتمع ، ويدور فى دوائر تبدأ من الفرد وتنتهى الى الجماعة وهذا هو ما نعتقد أنه مكون لاطار المفاهيم عند كليناراد .

ويؤيد جورج لندبرج[1] هذا الاتجاه فهو يرى أن السلوك الانحرافى هو اى سلوك يفشل فى الامتثال لمستويات محددة : ونظرا لاهمية عدم الامتثال وخطورته فانه يفسر فى ضوء اصطلاحات الدرجة (أى درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر فى المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التى يتسامح فيها والتى تختلف اختلافا كبيرا فى الثقافات المختلفة . ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافى لابد أن يدخل فى اعتباره الحدود *التسامحية فى المجتمع والموقف الذى يحدث فيه الانحراف* . ثم يستطرد لندبرج من ذلك الى تعريف موضوعى للمشاكل الاجتماعية فيقول « المشكلة الاجتماعية هى أى سلوك انحرافى فى اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحى للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذى يجاوز حدود التسامح يؤدى الى فعل عام : يهدف الى

---

(١) Op. cit, pp. 344 - 349

حماية المجتمع واصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل انسان من أن الانحراف الذى يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه » وترجع أهمية التعريف السابق للمشاكل الإجتماعية الى امكان تطبيقه على كل أنواع السلوك التى وضع لها المجتمع قواعدا أو معاييرا .

وقد يبدو من العرض السابق أن دراسة المشكلة الاجتماعية أو الانحراف أو التفكك انما يهدف الى دراسة انحرافات أو تفكك الاشخاص ؛ الا أننا نعتقد أن التفكك الاجتماعى أو المشكلة الاجتماعية تقود دائما الى تفككات شخصية ! فالتفكك الاجتماعى هو عدم تكامل العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية ولكن التفكك الاجتماعى يتضمن بالضرورة أشخاصا ذلك لان العادات والنظم هى سلوك الاشخاص والاشخاص يكونون الجماعات والمجتمعات ، ولذلك فان التفكك يحدث فى المعايير التى هى مقاييس السلوك الشخصى ، ولاجل هذا يقول كثير من علماء الاجتماع أن التفكك الاجتماعى يؤدى الى التفكك الشخصى لان الشخص مخلوق اجتماعى وذاته نتاج اجتماعى[1] .

مما تقدم نتبين أن الاتجاه فى علم الاجتماع الحديث يتمركز الان حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحدة تقريبا هى الانحراف عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التى تصادف مجرد النفور والاشمئزاز ، وانما تدور حول تلك الانواع التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية

---

(١) Ogburn, & Nimkoff, Sociology, London, 1960, PP. 535 - 536

ولقواعد السلوك المقبول من ناحية أخرى • ولكن اصطلاح التفكك الاجتماعى لا زال حتى الآن محل جذب وشد ؛ لأن فكرة التفكك كان لها مولدان : الأول عندما أشار كل من توماس وزنانيكى فى دراستهما للقروى البولندى فى اوربا وأمريكا الى التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين الذين يستقرون فى مناطق جديدة ، ويصبح ضروريا بالنسبة لهم أن يتوافقوا مع ثقافاتها ويكون التفكك الشخصى راجعا الى فشلهم فى تحمل المواقف الجديدة ، والثانى جاء بعد أن تقدمت دراسات التغير الاجتماعى وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الاجتماعى نتيجة للسرعات المتفاوتة فى التغير بين جوانب الثقافة المادية واللامادية التى كانت متوازية قبلا • ويعتبر أجبرن مدعم هذا الاتجاه ومن أمثلة الاعتراضات التى وجهت الى فكرة التفكك ما أشار إليه كلينارد[١] من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التى كانت موجودة من قبل للتنظيم الاجتماعى وهذا موقف لا يمكن هضمه ؛ لان التغير الاجتماعى غالبا ما يختلط بالتفكك كما أن التفكك الاجتماعى ينظر اليه غالبا على أنه شىء سىء وفى هذا تورط فى حكم من أحكام القيمة لا مبرر له فى الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون فى واقع الامر عبارة عن أنساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين ويبدو أن كلينارد عارض فكرة التفكك دون مبررات قوية لان أوجبرن لم يصف التفكك الاجتماعى بالسوء أو الحسن ولم يفعل من نحا نحوه فى هذا الاتجاه ، وكل الذى أراد أن يشير اليه أن المشاكل الاجتماعية انما تنبع من المعدلات المتفاوتة للتغير فى أجزاء الثقافة الواحدة • وقد كان من الممكن أن يكون نقد كلينارد لفكرة التفكك أكثر اقناعا لو أنه اعترض على فكرة العلية المتضمنة فى فكرة التفكك ؛ ذلك

---

(١) Clinard, Op, Cit, p. 41

لان أجبرن يعتقد أن المشاكل الاجتماعية تنبع من ظروف التغير الاجتماعى وخاصة التغيرات التكنولوجية التى تؤدى الى قلقلة العادات والقيم والمصالح المستقرة ، الامر الذى يؤدى الى احداث فجوة فى التوازن الاجتماعى •

ان استعمالنا واستعمال من سبق أن عرضنا لوجهات نظرهم لمصطلحات التفكك أو المشكلة أو الانحراف لا يعنى أكثر من الاتفاق الاصطلاحى . أما من حيث التفسير فهناك نظريات كثيرة سوف نتعرض لهما فيما بعد . ولن نصر على استعمال اصطلاح واحد الا فى الموضع المناسب له •

اذن فالمشكلة الاجتماعية كما يقول فيرتشايلد[1] هى موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته ولتحسينه وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان فى أغلب الاحيان • ففى الحالة الاولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل فى التوافق الذى يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتى يمكن ردها الى ظروف البيئة التى يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة أو ما الى ذلك : أما المشاكل التى تظهر فى الحالة الثانية أى التى تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهى مثل الفشل فى التوافق الذى يصيب البناء الاجتماعى وتأديته لوظيفته والذى تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسى •

---

(١) Fairehild, Dictionary of Sociology, N. Y, 1944, p. 289.

وخلاصة القول ان المشكلة الاجتماعية هى انحراف السلوك الاجتماعى عن القواعد التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معليرا معينة يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من الجماعة • وما دام الامر كذلك فان المشاكل الاجتماعية تختلف فى الزمان والمكان باختلاف الثقافات ، الا اذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التى يتوقف عليها الوجود الاجتماعى• ولما كان الوضوح الاجتماعى يعتبر أساسا من أسس اكتشاف السلوك الانحرافى وتحديد درجة خطورته وعمق تأثيره على الجماعة أو الفرد، فانه يعتبر مقياسا هاما من المقاييس المحددة للسلوك الانحرافى ويقول كلينارد[١] فى هذا المقام أن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها فى المجتمع • فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة والسحل والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التى تخلق شعورا قويا بعدم الرضا فى المجتمع • وهناك مخالفات اخرى مثل الاجهاض والخيانة والجنسية المثلية والسرقات البسيطة أقل وضوحا من الناحية الاجتماعية • ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل فى المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح أى يجب أن يكون واضحا للاخرين وأن يوصف بأنه انحراف[٢] •

وقد عرض كثير من المؤلفين لموضوع « الوضوح الاجتماعى » للمشكلة الاجتماعية أو انحرافات السلوك ، وحاولوا تحديد العوامل والظروف التى تكون فيها أى مشكلة أو انحرافه واضحا للجماعة حينا وغير واضح حينا آخر•ولكن اختلافهم فى هذا الصدد كان أمرا ضروريا•

---

(١) Clinard, op. cit, p. 3

(٢) Lemert, op. cit, p. 15

نظـرا لاختلاف مداخلهم لدراسـة الموضوع ؛ ومثـال ذلك أن الذين يفضلون مدخـل التفكك الاجتماعى الذى ينجم عن السرعات المختلفة لتغير أجزاء المجتمع والثقافة يعتقدون أن درجة حساسية المجتمـع للمشكلة أو الانحراف مسألة درجة ، لان التغـيرات الجديدة وما تدمله معها من تنظيمات اجتماعية وقيم جديدة ونظرة مختلفة للحياة ؛ لا يسلم بها جميع أعضاء المجتمع مرة واحدة . بل تظـل هذه النتائج الضرورية للتغير مدل جذب وشد حتى تأخذ مكانها كسمات معترف بها فى الثقافة • ومن أجل هذا قد ينظـر الشباب الى سلوك معين على أنه أمر عـادى وطبيعى . بينما ينظر اليه كبار السن ؛ على أنه انحراف أو نكوص وغير ذلك •

ويجب ان نلاحظ أن الحديث عن الوضوح الاجتماعى للانحـراف يعالج فى ضوء مصطلحات عامة ؛ وعلى أساس مسلمات مفروض انطباقها على جميع أقسام المجتمع دون استثناء ، أو على الاقل ابراز العناصر المشتركة فى هـذا الموضوع بغض النظر عن الاختـلافات الفردية أو التمايزات الجماعية ؛ ولكن اتساع نطاق المجتمع من الناحية الجغرافية، والتمايز الشديد من الناحية الديموجرافية ؛ وعمق الفروق بين المجتمعين الريفى والحضرى تثير صـعوبة كبرى ازاء مسألة الوضـوح • لان الثقافة الكلية فى هذه الدالة لا تشكل نمطا واحدا للسلوك ؛ بل تشكل انماطا متعددة ؛ بتعدد الثقافات الفرعية • وهذه نقطـة يجب مراعاتها عند دراسة رد الفعل الاجتماعى لانحراف معين • فالجريمة ؛ الثأر مثلا قد يرحب بها فى مكان ، وقد ينظر اليها فى مكان آخر ، على أنها عمـل من أعمال الوحشيـة •

الفصل الثانى

المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعيـة

عندما بدأ علم الاجتماع فى أواخر القرن ١٩ كان منشغلا بأثبـات وجوده ضـد طغيان العلوم الاخرى ولذلك كثـر الكلام عن المنهـج والموضوع وشغل هذا المبحث أكثر جهد العلماء ، كالطفل الذى يريد أن يثبت وجوده بكثرة الصراخ . ولكن هذه الفترة طالت أكثر مما يجب ، وأدت الى مشاحنات كثيرة ، وفتحت البـاب أمام اختـلاف العلماء وانقسامهم الى مدارس تضاربت حول منهج علم الاجتماع وموضوعه ، بينما كان امرا واضحا أن دراسة المجتمع لا تتم الا ببحث المجتمع على الطبيعة ، ولعل لجوء العلماء الى المجادلات انما كان راجعا الى استمرار تأثير الفلسفة ، فعلم الاجتماع علم لانه يستخدم المنهج العلمى .

ولكن عددا من الاحـداث مثل الحـرب العالمية الاولى والحـرب العالمية الثانية والثورات وتقلص الاستعمار وظهور الدول القومية فرض على العلماء أن يتحولوا الى ميدان البحث الاجتماعى حتى زاد العمل فى هذا الاتجاه ، الامر الذى أدى الى ضرورة التخصص والى انقسـام علم الاجتماع الى فروع أخذت تتزايد ، كل منها يتناول مسألة هـامة تعبر عن المدى الذى وصل اليه المجتمع ، نتيجة لاتساع نطـاق العمران وتطور التكنولوجيا وظهور الحياة الحضرية على حساب القروية . ومن أمثلة الفروع الجديدة تلك الفروع التى تدرس السكان والصحة العقلية

والمشاكل الاجتماعية . الا أن الفرع الاخير ظهر فجأة دون مقدمات نظرية ؛ ولهذا فأول ما نشير اليه أن دراسة المشاكل الاجتماعية لا تزال تفتقر الى نظرية متكاملة حتى الآن .

ولكن بصفة عامة اتفق عدد كبير من العلماء على تقسيم دراسة مشاكل المجتمع الى :

١ ـ دراسة السلوك الانحرافى كما يظهر فى المرض العقلى وتعاطى المخدرات والانتحار والدعارة .

٢ ـ دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعى ، وفى هذا الصدد يرجع الباحث فى ميدان هذه المشاكل العديدة الى عدد من النظريات وخاصة تلك النظريات التى تصور عدم اتفاق المجتمع مع الافراد .

وهناك شبه اتفاق على أن المجتمعات تتغير فى دورات كل منها تنطوى على أربع مراحل : وهى نقطة الانطلاق التى تكون ثورة أو انقلابا أو مذهبا سياسيا أو اقتصاديا جديدا . ثم تتوالى التجديدات ، لان النظام الجديد عندما يحاول تثبيت أقدامه فانه يسن من التشريعات ما يسد به الطريق على كل نكسة أو احتمال للعودة الى القديم . بعد هذا يصل المجتمع الى المرحلة التى لا مفر منها وهى التفكك : وهى التى تعبر عن عدم امتصاص المجتمع لهذه التجديدات وتمثلها لتصبح عنصرا بناءا فى جسمه الكبير : لان الصراع الذى يحدث بين القديم والجديد يؤدى الى حالة من التميع : وفى مثل هذا الوقت يمكن أن يستغرق التغير لبلوغ أهدافه فترة قد تطول أو تقصر ، ويتوقف ذلك على مبلغ عمق الجهود التى تبذل لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

والمجتمعات المستنيرة تداول تقصير فترة التفكك هذه بوسائل عديدة من أهمها التخطيط . ولعلنا لو ألقينا نظرة الى مجتمعنا لتبينا أن ثورة سنة ١٩٥٢ تمثل نقطة الانطلاق ؛ وكانت التشريعات مثل ضرب رأس المال والتصنيع وانهاء الامتيازات وتأميم قناة السويس والقوانين الاشتراكية ١٩٦١ وغير ذلك من التجديدات التى حدثت خلال العشر سنين الماضية وهى التى أدت الى تباطؤ البناء الاجتماعى عندنا فى امتصاص كل هذه التجديدات . الامر الذى يؤدى الى ظهور التفكك فى البناءت والوظائف الاجتماعية معا .

ولكن بالتخطيط يستطيع المجتمع أن يتغلب على كثير من علامات التفكك ونتائجه . فاذا تم للمجتمع التغلب على سد ثغراته وأقام جسم المجتمع على نحو يمكن أن يفضى الى التماسك . دخل فى حالة التكامل الذى قد تظل ممتدة فترة طويلة . ولكن ليس هناك مفر من أن يعود المجتمع الى حالة تتهيأ فيها نقطة جديدة لدورة أخرى من دورات التغير الاجتماعى .

وقبل أن نمضى فى تحليل اشاكل التى يدرسها علم الاجتماع نضع عددا من المسائل الهامة لتكون بمثابة الدليل عند استكشاف المشاكل الاجتماعية وتحديد نتائجها ومحاولة دراستها .

١ — من الحقائق المسلم بها أن الثقافة والبناء الاجتماعى الذى يؤدى الى التكامل والسلوك المنظم يمكن أن ينبثق عنه مجموعة من السلوك الانحرافى ويكون متضمنا لاحتمالات عديدة للتفكك الاجتماعى . وبهذا المعنى تكون المشاكل الموجودة فى مجتمع عبارة عن الضرائب الاجتماعية التى يدفعها هذا المجتمع بسبب تنظيم خاص يفرض على الحياة الاجتماعية .

٢ ــ وعلى هذا فاننا نرفض من وجهة النظر السوسيولوجية العبارة الشهيرة التي مؤداها : أن الشر يولد الشر . فقد يتولد الخير من الشر والشر من الخير في ذات المجتمع : فمهما كان النظام دقيقا تنفتح فيه ثغرات تؤدى الى السلوك الانحرافي ، وكذلك مهما كان النظام فاسدا فانه ينطوي على بعض المظاهر الصحية التي تؤدى الى بناء السلوك واعلاء بعض القيم في حياة الناس .

٣ ــ والمشاكل الاجتماعيه ادن هى النتائج غير المرغوبة المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على تنظيم نمطى خاص لسلوك المجتمع .

٤ ــ لا يمكن أن ندرس التفكك بعيدا عن التنظيم ، ذلك لان فهم التفكك لابد أن يعتمد على فهم التنظيم الذى أدى الى التفكك : ويقول علماء الاجتماع ان هذين التنظيمين لا ينفصلان .

٥ ــ نحن نتوقع دائما أن كل تنظيم وكل ثقافة ينبثق عنها مجموعة من السلوك الانحرافي . ومعنى هذا أن المشاكل الاجتماعية في مجتمع تختلف عن مشاكل مجتمع آخر لذلك لا يمكن القياس عليها أو الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها .

٦ ــ من الحقائق السوسيولوجية أن البناءات الاجتماعية تنقسم من الداخل الى مجموعة معقدة من المراكز والادوار والى طبقات متعددة يمكن أن تكون جسما تشريحيا يسهل وضعه تحت المنظار العلمى ؛ هذا التميز يولد اهتمامات وقيم متعددة ، وهذه الحقيقة تلقى ضوءا واضحا على اتجاهات الناس في المجتمع وعلى مختلف الضغوط التي يتعرضون لها . ويجمع علماء الاجتماع على أن تعدد المعايير والقيم . وان كان من علائم المجتمع العضرى انه يقوم على تقسيم العمل ويودى في

كثير من الاديان الى نتائج تقدمية،الا انه يتيح الفرصة لظهور أشكال عديدة من السلوك الانحرافى : وما يترتب عليه من أنواع عـديدة من التفكك الاجتماعى،ويجب أن نلاحظ هنا أن لكل دور جانبه البناء وجانبه الهدام : ولهذا يتعرض الناس فى مختلف المواقف الى مصاعب تؤدى بهم الى أنواع متعددة من الانحراف : قد يظل محصورا فى النطاق الفردى، ولكن ان زادت فانها تشكل مشكلة اجتماعية تقتضى من الباحثين اهتماما لمحاولة التغلب عليهـا .

والواقع أن السلوك الانحرافى اذا انقلب الى تفكك اجتماعى يصبح أكثر استرعاء للنظر وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الكبير : ولعل مواجهة المجتمعات لمسألة التفكك تكشف عن توجيهات أيديولوجية مختلفة : ذلك أن المجتمـع الذى لا يجعـل التخطيط أسـاس التنمية الاجتمـاعية والاقتصادية يحاول أن يواجه المشاكل مواجهة رأسية : أى القضاء على المشاكل واحدة تلو الاخرى مع عدم المساس بالصورة العامة للتنظيم الذى يعتبر نتيجة مباشرة للبناء التشريعى،الذى يحدد اتجاهات الانتاج وفائض رأس المال : أما المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط كوسيلة أساسية لمواجهة كل ثغرة ، فانه يواجه المشاكل الاجتماعية مواجهة أفقية بمعنى أنه يؤمن بترابط أجزاء البناء وترابط وظائفه الامـر الذى يؤدى الى اعتبار كل مشكلة تظهر فى جسـم المجتمع عبارة عن خلل أصاب البنـاء يفرض حلا عاما يتناول الاساس الاقتصادى والبنائى الاجتماعى معا .

٧ ـ هناك سؤال هام تفتح الاجابة عليه البـاب الحقيقى لفهم المشكلة الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر : هذا السؤال هو : هل المشكلة الاجتماعية تكشف عن خلل فى البناء أو أنحراف فى الوظيفة ؟ الاجـابة تقتضى عمقا أيديولوجيا خاصا وتحديدا للمفاهيم التى تحدد اطار البحث

الاجتماعي داخل المجتمع فى اطار معين ؛ كما أن الاجابة أيضا تصور مبلغ الاختلاف فى النظرة بين الافكار المتعلقة بالبناء والوظيفه ومدى ارتباطهما فى الزمان والمكان ومدى تباعدهما .

بقى أن ذكرنا فى موضع آخر[1] أن عدة مناقشات أثيرت فى ميدان علم الاجتماع حول ما يسمى بالدراسة الوظيفية وقامت من أجل ذلك مدرسة كبيرة هى المدرسة الوظيفية فى علم الاجتماع وقلنا فى عينه أن هذه المدرسة تقوم على بديهيات متضمنة فى مهمة العلم نفسه : اذ كيف يتسنى للباحث فى المجتمع أن يعالج مسألة دون أن يبحث بناءها أى العناصر التى تتكون منها وتعطيها صورة خاصة ، وقد برزت هذه الناحية فى المدرسة الالمانية فى علم النفس حينما واجهت دراسة موضوع الشخصية ، لانتهت الجشطلتية الى أن كل تفتيت فى معالم الشخصية لا يؤدى الى فهمها ولذلك يجب أن تكون النظرة الاولى للشخصية كلية . ثم تهبط منها الى التفصيلات الجزئية وتلك نظرة بنائية خالصة وقفت فى دلق العلم فترة طويلة ، ولهذا فاننا نزعم أن الامر فى علم الاجتماع لا ينبغى أن يتوقف عند دراسة البناء لموضوعات معقدة وتحليل عناصره بل يجب أن نؤكد منذ البداية أن نظرة قبلية وكلية الى البناء الاجتماعى ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل ، لان الاتجاهات العامة والقيم الكبرى والآمال التى يرتبط بها المجتمع لا يمكن أن تظهر نتيجة للتفتيت ، ولا بأس بعد ذلك من أن تشرع فى دراسة التفاصيل لنتبين مواضعها وتداخلها فى اطار الكل ومبلغ اسهامها فى اعطاء الصورة الكلية شكلا محددا .

---

(١) أنظر الفصل الخاص بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة فى كتابنا : علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

أما الدراسة الوظيفية فانها اتجهت تقريبا نفس اتجاه الدراسة البنائية ، وزعمها الكبير يدور حول . أن العلم الاجتماعي سواء أكان انثروبولوجيا أو سوسيولوجيا يهدف الى ادراك الحياة في صورتها الدينامية : أي ادراك البناء الاجتماعي في اثناء تأديته لوظائفه؛ولهذا هل لنا أن ندرس وظيفة المجتمع ككل قبل أن ندرس وظائف أجزائه أم نتخذ الطريق العكسي . قد يجيب البعض بأن لنا أن نأخذ أحد الطريقين وسنصل الى نفس النتيجة ؛ ولكن الامر ليس على هذا النحو . ذلك لان ادراك الوظيفة الكلية يعطينا فروضا وتوجيهات خاصة منذ البداية ويترك آثاره بعد ذلك على خطة الدراسة في التفاصيل . أما الطريق الثاني فانه جمع أشلاء الجسم الانساني بعد معركة ومحاولة تجميعها لتكون على هيئة انسانية : والفرق واضح بين الحالتين .

ماذا يفعل العلماء وخاصة عند ممارسة العمل الاجتماعي ؟ان دعاوى المدرسة الوظيفية تجعلنا نأخذ أسلوب الحيطة حتى لا نقع في حبائل المناقشات الوهمية والتخطيط الايديولوجي الذي لا يكشف عنه صراحة عند معالجة مسائل المجتمع . لقد انتهينا في موضع آخر الى القول بأن كل دراسة في علم الاجتماع هي : دراسة بنائية وظيفية بالضرورة ، وليس هذا ابتداعا ولكنه اتفاق تام مع المنهجية العامة للعلم الحديث ؛ لكن سيظل السؤال الذي بدأناه قائما بغير جواب : هل نبدأ بالبناء أو الوظيفة ؟

٨ — يلاحظ أن الناس الذين يشغلون مراكز مختلفة ، يختلفون في تقديرهم للثغرات التي تؤدي الى مشاكل والتي تقتضي نوعا من العمل الاجتماعي لمواجهتها . ومعنى هذا أن بعض المشاكل قد تكون وقفا على بعض أنماط الحياة دون اخرى . ومثال ذلك أن مشاكل الريف غير مشاكل

الحضر ، فالمخطط يجب أن يكون على بصيرة باختلافها درجة ونوعا . والاختلاف فى الدرجة يعنى أن المشكلة تكون بارزة فى أماكن دون أخرى، وفى النوع حين تختلف من نمط اجتماعى الى نمط آخر . الا أن هناك مشاكل اجتماعية لها مرتبة الشمول تحس بها كل الجماعات وكل المجتمعات المحلية وكل المناطق الاقليمية مهما تباينت الانماط ، وتظهر هذه المشاكل فى نوعين من المجتمعات .

الاول : المجتمعات التى تكون الدولة فيها ذات نظام مركزى ، والثانى : المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط المركزى كأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن التطبيقات الاجتماعية المحلية للخطة ، ولهذا تعتبر البطالة من هذه المشاكل وكذلك انخفاض مستوى المعيشة ، والتخلف الدراسى ، وانحرافات الشباب ، والاستهلاك اذا أتخذ طريقا يصور عدم كفاية المواد التموينية بالنسبة لمجموع المواطنين، وفى مجتمع كمجتمعنا يعتبر الطموح البورجوازى عند الافراد مشكلة خطيرة ، والطموح البورجوازى هو تكالب الافراد على الحصول على أكبر قسط من الحقوق دون مقابلة متوازية للواجبات ، أو النزعات الوصولية للحصول على مراكز ممتازة داخل الإطار الاجتماعى ، أو النظرة الفردية للاجور عند العمال دون احساس اشتراكى بواجبات الدولة فى المشروعات التى تقوم بها لمواجهة مشاكل المجتمع المواجهة الاشتراكية ، أو كصراع الطلاب للحصول على مراكز فى مجالس الاتحادات دون نظر الى الواجبات القومية التى يجب أن ينشغلوا بها فى أثناء ممارستهم لحقوقهم التى منحها لهم المجتمع الاشتراكى .

٩ ــ يختلف اناس فى اتجاهاتهم نحو الحل المناسب ويعكس هذا الاختلاف أوضاعهم الطبقية ومراكزهم الاقتصادية ولهذا تنعكس على

السياسة الاجتماعية العامة هذه التناقضات التى ينطوى عليها البناء الاجتماعى . والنتيجة الحتمية لذلك كله هو وجود جماعات متباينة تعتنق العمل الاجتماعى بعضها يتبع الدولة ، وبعضها الاخر يتبع الهيئات الاهلية . ولن تتمكن الدولة من وضع تخطيط شامل يوحد المفاهيم ويوحد اجراءات الحل ومعالم الطريق لهذه الهيئات ، وهذا هو الموقف العام بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية .

أما فى المجتمع الاشتراكى فليس هناك مبرر للتناقض لان العمل الاجتماعى يقوم أصلا على تخطيط ينبع من احساس الدولة بضرورة التغلب على المشاكل المتعلقة بالانتاج والعمل ، لان الهدف الاول ليس تجميع فائض رأس المال ولكن استخدامه ليبلغ المجتمع مرتبة الرفاهية الاجتماعية . والحل الاشتراكى يعتمد على أيديولوجية الدولة التى حددت علاقات البناء من حيث عناصره الاساسية وجعلت الارتباط بينهما وثيقا . وحلت التناقض الذى يفصل الجماعات بعضها عن بعض من حيث المصالح المختلفة .

١٠ — يزعم علماء الاجتماع الرأسماليون أن المجتمع بدون مشاكل مجتمع خيالى على الرغم من أنهم يزعمون أن أجزاء البناء الاجتماعى متساندة وأن البناء الذى له هذه الصفة يؤدى الى مشاكل مرتبطة ارتباطا عضويا ويستمدون من ذلك نتيجة هامة هى ، أن السياسة العامة يجب أن توضع لمواجهة مشاكل اجتماعية خاصة حتى يكن التقدم على طريق الحل فقرة اثر فقرة . ولكنهم ينسون حقيقة هامة وهى أن معالجة مشكلة واحدة بطريقة رأسية قد يضخم المشاكل الامر الذى قد يؤدى الى مشاكل أخرى ووضح أن هذا الاتجاه من العلماء الامريكيين معبأ بالايديولوجية الانهزامية لانه يتحاشى وباستمرار الحل الاشتراكى .

هذا الا أن أحدا من الاشـتراكيين لم يدع يوما أن المجتمـع يمكن أن يعيش دون رواسب . ذلك لأن ما مضـى على البشرية من الام وتخلف يظل يفرز أمراضا فى جسـم المجتمع الاشتراكى تقتضى من المخطط أن يواجهها والتقدم على طريق الحل الاشتراكي يصادف دائما مشـاكل التطبيق الاشتراكي وليست مشاكل المجتمع الاشتراكى هـى السقوط الاجتماعى والانحـراف الفردى وتصدع الاسرة وانما هى مشـاكل جديدة تدور حول المعضـلات الاساسية التى تنبع من القيم المتغـيرة المستجيبة باستمرار لتقدم العلم والنمو الاشتراكى وفرق بين ارتفـاع درجة الحرارة وبين اصابة الجسم الانساني بمرض خطير والمعالجـة فى مثل هذه الحالة تقتضى حلا جـذريا .

كيف تدرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

عندما يعالج علم الاجتماع مجتمع من المجتمعات فانه يقصد أولا فهم الحياة الاجتماعية فيـه ؛ ولهذا تختلف المداخل لمثل هذه المعالجـة باختلاف وجهات النظر ؛ فأحيانا يضع الباحث كل اهتمامه على السلوك الانسانى فى اتجـاه القيم ، وأحيانا يركز على المنجـزات التكنولوجية لتحديد معالم ثقافته . وأحيانا أخرى يهتم الباحث بالنظـم الاجتماعية التى تعتبر قوالب النشاط ، بينما يفضل آخرون أن يتناولوا المجتمع من وجهة نظر الانسان باعتبارها الناحية التى تميز المجتمع وثقافته السائدة بغض النظر عن الامور السـابقة ، كل طريق من هذه الطرق كما قـال هوايتهيد يعتبر نوعا من المصابيح التى تنير بعض الحقائق وتهمل بعض الحقائق الاخرى ؛ بمعنى أن كشف جانب من جوانب الحياة أو البناء الاجتمـاعى فى مجتمع معين مسألة هـامة فى توضيح معالم النضـج الاجتماعى من زاوية معينة فى الوقت الذى تبقى فيه زاويا أخرى غير

واضحة للعيان أو خاضعة للامور وربما تعاقبت النظرة تلو النظرة لكشف عميق لطبيعة الحياة ولعل هذا الاتجاه هو الذى يعكس التوجيه التكنولوجى للباحثين ومثال ذلك أن بعض المجتمعات تضع فى قمة أبحاثها مشـاكل مثل التفرقة العنصرية أو انحراف الاحـداث أو مشاكل الشيخوخـة والبطالة أو الاستهلاك أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف كل مشكلة على ما يشعر المجتمع به من ضغطها على مرحلة معينة من مراحل نموه. ويصر علماء الاجتماع أن كل مشكلة اجتماعية هى بطبيعتها متعلقة بطابع المجتمع البنائى الذى قد ينظر اليه مرة على أنه ثابت ومرة أخرى على أنه متغير وغير طبيعى • ومن المناسب هنا أن نقول أن جميع المشاكل مهما كانت طبيعتها تشترك فى أسس واحدة هى أن ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعى أو الفهم العام يسد طرق السلوك الاجتماعى ويعرفها فى اتجاهات غير طبيعية وكلما فشلت وسائل المجتمع فى مواجهة الصعاب فان نوعا من التحدى يظهر فى شكل جدار صعب الاختراق وهنا يتقـدم علماء الاجتماع لبحث عن الاسباب التى جعلت هذا الجدار يرتفع ويسد معالم الطريق بالنسبة للفرد والجمـاعة •

ويقول الفيلسوف البريطانى أرنولد توينبى أن التاريخ الكلى للمدينة يمكن أن يدرك على أنه سلسلة من التحديات الخلقية والعقلية التى واجهت الانسان ووضعت أمـام عبقريته نوعا من الحيرة كان عليه أن يتحـرك مستخدما كل فكره وطاقاته لمحاولة التصدى لها • وعندما يعثر المجتمع على الحلول الناجحة يتدرك نحو مستويات أعلى وأعلى جديدة ، فاذا لم يتمكن المجتمع من مواجهة هذه التحديات فانه يتفكك وينهار الى حـد التلاشى • واذن فتاريخ المدنية عبارة عن مراحل من النجاح والفشل فى مواجهة التحديات وهذا هو السر فى تعاقب المدنيات فى كل منطقة مـن العـــالم •

أحد العلامات المميزة للمشاكل عن غيرها أنها شديدة الصلة بالقيم الخلقية ، وهي اجتماعية من وجهة نظر خاصة لانها متصلة اتصالا وثيقا بالعلاقات الانسانية وتظهر عليها في المضمون الذى تتواجد فيه باستمرار علاقات الانسان أو هي مشاكل لانها تعتبر خروجا على ما يمكن اعتباره صوابا أو صحيحا على أساس ما يحدده المجتمع للصفات المرغوبة ، أو بمعنى آخر ان المشاكل تعتبر كذلك لانها تقلق الانماط والعلاقات التي يضع المجتمع لها أهمية كبرى خلال التاريخ •

وعلى هذا يمكننا أن نقارن المجتمعات والمراحل التاريخية من وجهة نظر الانسان الفكرية ونوع المشاكل الاجتماعية التى نشأت عن التغير الاجتماعي والثقافي ، وعلى هذا الاساس لا نجد هناك مجتمعا خلا من القلقلات الاجتماعية على الرغم من أن نتائج المقارنة يمكن أن تكشف بوضوح أن المشاكل الاجتماعية تختلف من حيث الشدة من ثقافة الى أخرى ومن عصر الى عصر . وربما كان مرجع ذلك أن المجتمعات فى فترات التاريخ واجهت مجموعة من التحديات أهمها مشاكل التكيف مع البيئة الطبيعية وما حدث من أخطاء حتى نضجت تجربة الانسان • واستطاع أن يعالج الطبيعة معالجة ناجحة ومشاكل الانتاج فى مواجهة الاعداد المتزايدة من السكان وما ترتب عليها من توجيهات أيديولوجية وما رسب فى قاع المجتمع من صراع بين مجموعات البشر وأدى الى نشوء المجتمع الطبقى الذى ظل يتطور حتى وجهه الانسان بالانقلاب الصناعى ، فنشأت مشاكل جديدة هى مشاكل مجتمع جديد لم يجربه الانسان ، وبدأ المجتمع فى محاولة جديدة للصواب والخطأ حتى ظهرت معالم جديدة للمجتمع الانسانى على صورة صراع قسم العالم الى قسمين : اشتراكيين ورأسماليين • ومشاكل الحياة الحضرية التى انبعث من انقلاب المجتمع الانسانى من طابع العلاقات المباشرة الى غير

حضرية وما يترتب عليه من مشاكل الضياع الاجتماعي نتيجة للانفصال الفرد عن الوحدات الاجتماعية التي كانت تحمي نموه وتعطيه الأمن والاحساس بالسلام ..

وهناك سؤال هام عند دراسة المشكلات في المجتمعات المعاصرة وهو ،، هل تتناسب المشاكل طرديا مع اتساع نطاق الثقافة وما يصحبها من تقدم تكنولوجي واتساع نطاق الحياة الحضرية ؟؟ وبمعنى آخر هل يصاحب تقدم المدنية زيادة في عدد المشاكل التي يواجهها الانسان ؟؟ الاجابة يمكن أن تسير في طريقين متضادين ، وفقا لتوجيه الأثر الايديولوجي وطابع الحياة ..

أولا : يعترف الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية أن الاجابة بالايجاب على هذا السؤال تعتبر نتيجة منطقية ومسألة طبيعية ويعددون أربعة عشرة مشكلة هي :

١ ــ اتساع نطاق الجريمة .

٢ ــ اتساع نطاق انحراف الأحداث .

٣ ــ الكسل العقلي .

٤ ــ الاقبال على تعاطي المخدرات .

٥ ــ الانتحار .

٦ ــ اتساع نطاق الدعارة .

٧ ــ ظهور الأزمة السكانية .

٨ ــ التمييز العنصري .

٩ ــ التفكك الأسري .

١٠ — مشاكل العمل وتفكك علاقاته .

١١ — الانحرافات في المجال العسكرى .

١٢ — تفكك المجتمعات المحلية .

١٣ — مشاكل المواصلات والمدن الكبرى المتروبوليتية .

١٤ — الكوارث العظمى في حالات الحرب والسلام .

هذه هى المشاكل الاساسية التى تبين من الدراسة أنها مصاحبة للمجتمع الرأسمالى عندما يصل الى أعلى مراحل التقدم . ولكن السؤال الذى يسأل هل هذه المشاكل طبيعية وضرورية أم لا ؟

يجيب علماء الغرب على ذلك بقولهم . ان هذه المشاكل طبيعية لانها نتيجة منطقية لاتساع التقدم التكنولوجى فى فترة لا يلاحق النظام الاجتماعى سرعة التغير التكنولوجى ؛ وهنا يفضل الباحثون بحث التغير من وجهة نظر التغير الثقافى وفى هذا الصدد تصبح نظرية وليم أجبرن عن التخلف الثقافى والاجتماعى صالحة باعتبارها النظرية الوحيدة لمشاكل التفكك والانحراف المترتبة على أوضاع المجتمع المتغير وعلى عدم المرونة فى مواجهة التحديات الصناعية والتكنولوجية ؛ أما أن هذه المشاكل ضرورية فمرجع ذلك الى أن طبيعة النمو الاجتماعى تفترض ظهور التوترات التى يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع نطاق ما يسمى بالخدمات الاجتماعية ؛ ومعنى هذا أن مناقشة المشاكل الاجتماعية لم يقترح فى صدد حلها أى اجراء يمكن ان يتناول أساس المجتمع بالتعديل والتغيير ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى فى تحديد العوامل المسببة للمشاكل . هل المشكلة نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة ؛ وكما سبق أن ذكرنا أن محور الاجابة يدور على الناحية الثانية وتترتب العوامل على هذا الإساس .

ثانيا : الطريق الاخــر يجيب بالسلب ، فليست المشاكل المتقــدمة الذكر طبيعية أو ضرورية لنمو المجتمع الثقافى والتكنولوجى ، لان المشاكل اذا ازدادت فان مواجهتهــا تستلزم اعادة نظر بصورة شــاملة ، أى تستلزم اعادة فحص البناء الاجتماعى لبيان الثغرات التى انفتحت فيه وتسربت منها المشاكل ، ذلك لان هذه المشاكل هى ضريبة أساسية موجهة الى تكامل المجتمع : وتكامل المجتمع لا يمكن الوصول اليه بزيادة الابعاد الاجتماعية بين الافــراد والجماعات أو بزيادة التناقض الموجــود بين الاجهزة العاملة فى المجتمع والتى تتبلور فى نهاية الامر فى شكل نظم ، اذن فالحل الامثل هو القضاء على التباعد والتناقض وتغيير التوجيه الايديولوجي باعادة بناء المجتمع تخطيطيا على مدى سنين متعاقبة فتقل المشاكل وتقل حدتها ويختفى عدد كبير منها .

هذا هو الحل الذى انبثق عن التوجيه الاشتراكى فى بناء المجتمع والذى يزعم أن المجتمع الاشتراكى مجتمع بلا مشاكل . ولكننا لا نوافق تماما على أن المجتمعات الاشتراكية مجتمعات بلا مشاكل فيها ولكن بلا شك فيها مشاكل أخرى : هى مشاكل التطبيق والتكيف خاصة عندما تكون الرواسب القديمة ذات فعالية واضحــة . والحكم على مدى نجــاح المجتمع الاشتراكى فى مواجهــة المشاكل لم ينضج بعد : لان تجــربة الانسان بدأت وكانت الى حد كبير قائمة على أساس عقلية رأســمالية بورجوازية : أما التجــربة الاشتراكية فلا تزال فى مراحلها الاولى ولم يمض عليها أكثر من خمسين عاما .

الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعة :

من الملائم هنا أن نتعرض لبعض الخصائص التى تميز الشرح العلمى

[illegible]
أن نتعرض معهما لبعض المعالجات غير السوسيولوجية في هذا الصدد .

هناك أولا المداخل الصورية والادبية التي تظهر في أعمال رجال مثل زولا وويلز وبرنارد شو وشتاينبك وجوركي ، استطاعوا تصوير المجتمع الانساني بطريقة مبدعة من الناحية الفنية ، فعالجوا بعض المشاكل الكبرى بحيث أظهروها في صورة درامية والقوا اللوم شديدا على كل من تصدى لمواجهة هذه المشاكل عن طريق منطق الحل الوسط ، وواضح أن مضمون أعمال هؤلاء كان يتجه اتجاها أخلاقيا .. كما أن وسائلهم في الحل كانت ذاتية وهدفهم من كتاباتهم اثارة المجتمع على حل المشكلة دون معرفة عواملها الحقيقية .

والمدخل الثاني : المعالجات الصحفية التي بدأت في أوروبا منذ القرن ١٨ وكانت تنتظم في شكل احتجاجات على صفحات الجرائد لبعض المشاكل التي تكون من وجهة الرأي العام انحرافا في الادارة .

والمدخل الثالث . تم على أيدي رجال الدين والقانونين وكان الاهتمام الأكبر مركزا على الانحرافات ومخالفات القانون والجرائم الدولية . ومن ثم كان عرض المشكلة يسير في اتجاه يصور زاوية من زوايا الاهتمام بالنسبة للذين عرضوا هذه المشاكل في دور العبادة والمحاكم . ويعتبر هذا الاتجاه الاخير هو أقرب الاتجاهات الى الحقيقة . ومع أن المعالجة السوسيولوجية مختلفة نوعا عن المعالجات السابقة الا أنها قد أمدت علم الاجتماع بثروة في الرأي وفي تجربة الاحساس العام في المجتمع . وهنا يجب أن نتنبه الى أن عالم الاجتماع هو قبل كل شيء مواطن وصديق وصاحب رأي ومجموعة من القيم . فهو من هذه الزاوية يدمغ الجريمة

والاضطهاد ويشمئز من الدعارة ويعتبر الادمان على المخدرات نوعا من الرزيلة . وقد يشارك فى بعض الاتجاهات فى المجتمع التى تحاول أن تصحح تلك الاوضاع عن طريق الارشاد أو الجمعيات أو عن طريق الاشتراك فى سن القوانين التى تحرم تلك الافعال وتصادرها .

ولكن علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلحا بالمنهج العلمى ومتمنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه اليها منظار العلم بطريقته الخاصة . ولكن كيف يتخلى الباحث الاجتماعى مهما التزم بالمنهج العلمى عن أخلاقيات هذا المجتمع ومبلغ احساسه بطبيعة المشكلة من حيث عموميتها أو خطرها . من غير شك أن أخلاقيات المجتمع ومبلغ الخطورة والانحراف بالنسبة للباحث تعتبر نوعا من التوجيه خاصة فى اختيار مشاكل بعينها لتكون محلا للدراسة . ومن أجل هذا فاننا نتوقع أن تتغير المشاكل بتغير طبيعة المجتمع وتقدم الزمان أيضا .

وتراعى الاعتبارات الاتية عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

١ ــ النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا .

٢ ــ المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك .

٣ ــ حل المشاكل يمكن أن يؤدى الى تغير كلى لطابع الحياة الاجتماعية .

٤ ــ الحل الاشتراكى ليس حلا مثاليا كما يذهب الى ذلك علماء الغرب .

٥ ــ المشاكل الاجتماعية تعكس التوجيه القيمى للمجتمع ، ولذلك

تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها .

٦ ـ يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع فالاخيرة هى نوع من الصعوبات التى تواجه المعرفة السوسيولوجية للمجتمع الانسانى ، وفرق بين المعرفة وانحرفات الجماهير التى تصيب سلوكهم أو انخراطهم فى الوسط الاجتماعى .

٧ ـ تتغير مقاييس الخطأ والصواب ، والخير والشر فى الزمان والمكان .

ويجب أن يكون احتمال هذا التغير ماثلا تماما عند كل الباحثين فى المشاكل الاجتماعية حتى لا يقعوا فى المغالطة الكبرى التى تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية وضرورية وعامة فى المجتمع الانسانى .

٨ ـ دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هى هذا الرداء الذى يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجى .

٩ ـ تؤدى الحياة الاجتماعية الى انحرافات فى أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للقلقلات التى تصيب البناء الاجتماعى . ولذلك فان التغلب عليها يعيد تصديح وضع الاجزاء فى البناء على أساس اطار مختلف ، يؤدى الى اخراج أدوار ومراكز جديدة .

١٠ ـ وليست هناك حتمية فى أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية فى كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لاننا نعلم أن

اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدى الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا ؛ ولهذا فان الباحث فى المجتمع له أن يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلى أو الاقليمى ؛ أو على مستوى المجتمع بأسره .

بهذا نتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا فى مسألتين هامتين :

١ ـ الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى الذى يؤدى الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشارى للمشكلة الاجتماعية ، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى فى المجتمع مشاكل تعكس تناقض اجزاء البناء ، بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال فى الوظيفة .

٢ ـ التوجيه الايديولوجى والخلقى والقيمى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها ، ولهذا فان الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الاول المستوى الرئيسى ، وهو اعادة تصحيح العلاقات البنائية والثانى المستوى الثانوى الذى يعالج مشاكل التطبيق أو يقضى على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من اعادة تصحيح البناء .

الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

تتضمن هذ العمليات عددا كبيرا من عناصر النظـــام الاجتماعى كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الاخـلاقية والانماط الاجتماعية والوظـائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القـوة ، هذا الى جانب ارتباط الافراد بالنظـم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمعـايير الموصـلة للافعـال الاجتمـاعية ويرى عـدد من علمـاء الاجتمـاع أن تاريخ المدنيـة بأسره عبـارة عن تغيرات متكررة لهذه الوظـائف والانساق والبناءات ، ولكن تاريخ الانسان يحتوى على أمثلة لاحصر لها أظهرت مدى صلابة النظم الاجتماعية ومقاومتها لكل التغيرات التى قد تؤدى الى تفككها أو تعديلها على نحو معين ، ولعل الصراع بين القديم والجديد داخل الثقافة الواحدة من بين العوامل الكبرى التى تؤدى الى : عدد كبير من المشاكل التى تتوقف عن الحل فترة طويلة من الزمان . ولكن اتساع نطاق المشكلة الاجتماعية وضغطها على بناء المجتمع يؤدى الى نوع من التفكير فى وسيلة حلها ، والحل الذى يبدأ من مجرد الالتفاف حول المشكلة دون الوصول الى قلبها ، يؤدى الى محاولات لتعـديل الظروف والشروط المحيطة بها رغبة فى تخفيف النتائج المترتبة عليها ، ولكن المجتمـع فى وقت ما يتبين أن الحـل السليم للمشكلة الاجتماعية انما يتم عن طريق تغيير البناء من حيث ترتيب الاجزاء . ويعتقد علماء الغرب أن الاتجاهات نحو الحضرية والتقدم التكنولوجى الواسع النطاق يعتبران من القوى الرئيسية التى تسبب التخلخلات الاجتماعية التى

تحدث فى المجتمعات الغربية • وربما كانت نظرية التخلف الثقافى عند اجبرن دليلا قاطعا على مدى احساس علماء الغرب بالاثار التى تترتب على كل تغير تكنولوجى فى الحياة الاجتماعية • ذلك أن تغير الاداة دائما خلال التاريخ كان علامة على قرب تغير النظام الاجتماعى ، وأبلغ دليل على ذلك أن المتتبعين للتاريخ الانسانى استطاعوا أن يكتشفوا بسهولة ـ أن الادوات التى استخدمها الانسان فى فترة معينة فرضت عليه السلبية وانعكس ذلك على النظام الاجتماعى • كما أن أدوات بعينها استخدمت بعد ذلك وضعت فى يد الانسان ، ولاول مرة ، الوسيلة التى يغير بها الطبيعة، وبهذا ازدادت ايجابية الانسان وانعكس هذا أيضا على النظام الاجتماعى ، وقد تغير الطابع العام للانسان فى القرن ١٩ استجابة لعصر النهضة وما انطوى عليه من تجديدات لم يشهد لها الانسان مثيلا ، ومعنى هذا أن كثيرا من التعديلات التى تصيب المجتمع الانسانى نتم استجابة لتغير الوسائل التى يتم بها تغيير الحياة المادية • ومن هذا وجدت نظرية أجبرن فى التخلف المترتب على التغير التكنولوجى صدى بعيدا عند علماء الغرب ، وأصبح من المفضل نسبة المتغير فى النظام وانبثاق المشاكل المترتبة على هذا التغير راجعا وباستمرار الى التغيرات التكنولوجية • فاذا كان هناك جانب صدق فى أن المدنية والتكنولوجيا تعتبران من العوامل المسببة للمشاكل الاجتماعية فاننا يجب أن نفهم العوامل المسببة الحقيقية • ذلك لان التكنولوجيا وحدها لادخل لها بالمشاكل الاجتماعية ، ولكن ارتباط التكنولوجيا بالتغيرات الحضرية فى المدينة هى التى تؤدى الى نشوء هذه المشاكل ، ولذلك لانستطيع أن ننسب ظهور الجريمة أو التوترات العنصرية الى أى منهما على حدة • لأن الدراسات المقارنة التى أجريت على عدد من المدن فى أنحاء العالم أظهرت أن المدن الثابتة التى لا تتغير بفعل التكنولوجيا تظهر فيها مثل

هذه التساكل..معنى هذا أن علماء الغرب يداولون عدم الربط بين المدينة وبين المشاكل الاجتماعية أو بين التصنيع وبين ظهور بعض الانحرافات في السلوك الاجتماعي ؛ طالما أنهم يجدون نتيجة للبحث العلمي أن عددا من مناطق العالم بها أيضا مثل هذه الانحرافات . اذن فالتفكك الاجتماعي في رأيهم يعتبر نتيجة مصاحبة لعدم التكامل في وظائف المجتمع ، وهنا يتبين اصرار هؤلاء العلماء على ربط الوظيفة بالمشاكل الاجتماعية دون البناء . وهذا يظهر من أنهم يدعون أن البناءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الاجتماعية الصناعية والبناءات الاجتماعية الريفية تفرز جميعا نوعا واحد من المشاكل ، فليس الامر اذن متعلقا بالبناء ولكنه متعلقا بالوظيفة .

ولكن النظرة العميقة تبرز أن المشاكل الاجتماعية الموجودة في هذه المناطق المتمايزة ليست مختلفة من حيث الدرجة ولكنها مختلفة من حيث النوع..فلو كانت المشاكل الاجتماعية مختلفة حقا من حيث الدرجة لجاز لنا أن نربط المشكلة بالوظيفة ، ولكن الثابت أن المشاكل الاجتماعية في هذه المناطق المتمايزة تختلف من حيث النوع ولهذا فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء .

هذا الى أن ربط التكنولوجيا كعامل أساسي بعمليات التغير الاجتماعي وما يترتب على هذا التغير من مشاكل يؤدي الى نظرة خاصة . هي أن كل انحراف يصيب المجتمع انما يرجع الى عدم تكيف الفرد أو الجماعة مع كل تعديل يحدث في معدات الحياة ، ولكن في هذا التفسير اغفال لحقيقة هامة ، أن التغيرات التكنولوجية قسمت العالم الى قسمين :

أ) القسم الذي يملك وسائل التكنولوجيا هذه .

ب) القسم الذى يستخدمها أو يعمل من خلالها ٠

وكلما زاد التقدم التكنولوجى زاد التناقض بينهما وزادت الهوة التى تفصلهما الأمر الذى يؤدى باستمرار الى نشوء مشاكل الصراع والانعزال وانخفاض مستوى المعيشة وتضليل الرأى العام والعمل من أجل الحرب وبعث كل أنواع التوترات والأزمات الاقتصادية التى تؤدى من وجهة نظر الطبقة المالكة لوسائل التكنولوجيا الى زيادة فى الكم والكيف معا لهذه الوسائل أو بمعنى آخر زيادة قدرتهم على السيطرة وفرض الرأى وتوجيه النظام الاجتماعى ٠

وتمشيا مع فكرة علماء الغرب يدعون أن المشاكل الاجتماعية انما تنشأ بفعل العمليات التغيرية الاضطرادية التى تصاحب وباستمرار كل تقدم تكنولوجى لا تصاحبة فى نفس الوقت تغيرات فى النظام الاجتماعى ، ولا يجب فى تفسيرهم أن نفهم التغيرات الاجتماعية هنا على أنها تغيرات بنائية ، بل هى تغيرات تعدل الوظائف المصاحبة للنظام . ومن أجل هذا يضعون أربعة مشاكل أو عمليات تعتبر المفسرات الرئيسية لكل انحراف يحدث فى مجال الحياة الاجتماعية وهى :

١ ــ الصراع الاجتماعى ٠ (الذى يظهر فى النظم الاجتماعية) ٠

٢ ــ التنقل الاجتماعى ٠

٣ ــ العمليات التفردية ٠

٤ ــ الاتجهات اللامعيارية ٠

ولسوف نتعرض لكل من هذه العمليات على حدة لنبين كيف ينظر هؤلاء العلماء الى أبعاد المشاكل الاجتماعية من وجهة نظرهم ٠

أولا ـ صراع النظم :

كل نظام اجتماعي ، أسرة أو مجتمعا محليا أو اتحادا نقبيا يعتبر نمطا من الأهداف والوظائف والسلطات ، يتطلب نوعا من الطاعة من الأفراد والأعضاء التي ينتمون الى كل منها ، وكل نظام من هذه النظم له القدرة على أن يمد نفوذه على الأعضاء خلال فترة زمنية وبطريقة محددة ، حتى أنه يستطيع أن يسيطر على كل نواحي حياتهم سيطرة تامة . ويدللون على ذلك أن بعض المجتمعات التي يسودها نظام العائلة المركبة أو الممتدة تنظم فيها مثل تلك العائلة كل حياة الأفراد من الناحية الاقتصادية والدينية والسياسية داخل ذلك الامتداد القرابي الذى قد يمتد فيشمل عائلات أخرى فى اطار البدنة ، الذى يمثل النمط الأكبر للعلاقات القرابية بالنسبة لأعضاء المجتمع .

ومعنى هذا أن النظام الاجتماعي يمكن من وجهة نظر معينة أن يستغرق كل حياة الفرد ويمتص كل نشاط محتمل يمكن أن يقوم به . ولكن كلما تقدم المجتمع وكلما تغير تحت وطأة عوامل التكنولوجيا انتقلت بعض الوظائف التى تقوم بها الوحدة العائلية أو القرابية الى منظمات متخصصة داخل المجتمع لها سلطتها ولها وظائفها ، أى أن هذه النظم تتقاسم داخل اطار البناء الاجتماعي مظاهر السلطة والوظائف التى من مجموعها يتكون المجتمع الانسانى . ويستنتج علماء الاجتماع الغربيون من هذا أن تعدد النظم التى ينصرف اليها نشاط الأفراد يؤدى الى الصراع سواء بين هذه النظم أو بين الأفراد فى المجتمع، خاصة خلال محاولتهم التكيف بصورة واضحة مع مطالب كل نظام على حدة . وهنا يبدو أثر التغير الذى يصيب أى نظام اجتماعي بصورة أكثر كثافة من نظام آخر .

ومعنى التغير غير المتوازن الذى يصيب نظم المجتمع ، أن الافراد

يختلفون فى أبعادهم وعلاقاتهم الاجماعية أزاء النظم ، كما تختلف أيضا طبيعة انتماءاتهم اليها ، ويحدث هذا فى الوقت الذى لايكون الفرد فيه مستعدا للاستجابة لهذه التغيرات السريعة ، فتضطرب علاقاته ويمتد هذا الاضطراب ليشمل النظم نفسها .

ويفسر علماء الاجتماع هذه العملية بقولهم ، ان النظام الواحد قد يتفرع الى عدد من الأنظمة ، فيتناول النظام الأصلى عن بعض الوظائف التى كانت ملازمة له الى الأنظمة الجديدة الذى يكون فيه الأفراد ملتزمين بالنظام الاصلى دون أن يتحركوا للارتباط بالنظم المتفرعة الجديدة . والنتيجة التى تترتب على ذلك أن تحدث فجوة بين القديم والجديد يجب ملؤها ، وفى الغالب لا يتم ملؤها بسهولة أو فى فترة قليلة من الزمان . فتحدث مشاكل اجتماعية . أو قد يظل النظام واحدا لا ينقسم ولا يتفرع ولكن تنتقل بعض وظائفه الى نظام آخر موجود فى المجتمع ، ومتى حدث ذلك فان بعض العلاقات الموجودة بين النظام وأعضائه يجب أن تتغير أيضا ولكن الذى يحدث أن الأفراد لا يتغيرون عند هذا التغير فى النظام .

ولهذا فان النظام القديم يفشل فى تحقيق الوظائف الاجتماعية التى كان يؤديها قبل أن تنتقل منه أو اليه بعض الوظائف . خاصة اذا ظل بعض الأفراد يتطلبون من النظام القديم أن يفى بكل مطالبهم والتزاماته قبلهم .

هذا باختصار وجهة نظر العلماء الغربيين، ونرى منها أن كل المناقشة دارت حول وظائف النظام سواء كانت مرتبطة به أو انتقلت الى نظام آخر كلية، ولكن حقيقة الأمر أن النظم الاجتماعية فى المجتمع هى وحدات بنائية أو أعضاء جسم كبير ، فلا يمكن لنظام أن يغير من وظائفه الا اذا

تغير من وضعه فى الاطار البنائى بأجمعه ، ولهذا اذا فرضت الحاجة على نظام أن يتغير من حيث وظائفه فيجب على كل من يريد حل المشاكل الاجتماعية أن يعيد ترتيب النظام بنائيا مع بقية نظم المجتمع .

ومثال ذلك أن الرأسماليين يساندون نظاما اقتصاديا يكفل لهم الاحتكار ويمل عندهم العمال أو الأجراء الذين بارتباطهم بهذا النظام يتناولون أجرا معينا يساعدهم على الأستمرار فى الحياة . ولذلك فالنظام الاجتماعى القائم على هذا الاساس الاقتصادى كان يؤدى وظيفة محددة بالنسبة للرأسماليين والأجـراء .

فاذا أردنا أن نجعل النظـام الاقتصادى يغـير من وظائفه ليحقق مزيدا من الانتاج ومزيدا من التوسع نتيجة لاستغلال فائض رأس المال ، فاننا يجب أن نعيد النظر فى وضعه داخل الاطار البنائى للمجتمع : والحل السليم دون تناقض ، هو خضوع النظام الاقتصادى لتخطيط مركزى ينبع من فكرة واحدة تسيطر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أى التأميم ، وبهذا يتغير وضع النظام الاقتصادى البنائى بحيث يصبح جهازا من أجهزة الدولة فتتغير وظائفه . فاذا كان النظام الاقتصـادى القديم ينبع من عقلية فردية ويحقق مصالح فردية ويتطلب بناءا يقوم على خطط فردية ولا يحقق فى نفس الوقت أهدافا اجتماعية ، فان تغيره البنائى يصبح وسيلة وغاية ، وسيلة للتنمية الاقتصادية وغاية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية : والفرق واضح تماما .

واذن فصراع النظـم مظهر لطبيعة لبنـاء الاجتماعى الرأسـمالى لأن النظم لاتتصارع مطلقا فى بناء اجتماعى اشتراكى ، ومن ثم فان المشاكل الاجتماعية التى تترتب على هذا الصراع غير موجودة فى المجتمع

الاشتراكى وليس معنى هذا كما قلنا سابقا أن اعادة ترتيب البنـــاء الاجتماعى يؤدى الى القضاء المبرم على المشاكل • بل ان هناك مشاكل من نوع جديد تنشأ مصاحبة لعمليات النمو، هى نـــوع من التنفس السريع الذى قد يصاحب الرياضة البدنية العنيفة •

ثانيا : التنقل الاجتماعى :

وأبلغ دليل على التوجيه الايدولوجى الرجعى فى تحليل المشاكل الاجتماعية تفسير علماء الغرب لعمليات التنقل الاجتماعى ، فمنذ القرن ١٨ يرى علماء الغرب أن كل تنقل اجتماعى حدث فى المجتمعات نسمل أفرادا أو جماعات كان تنقلا أفقيا •

والتنقل الأفقى بالمعنى الذى فهم عندهم هـــو عبارة عن الحـــركة الاجتماعية التى ينتقل فيها ملايين الناس من مكان الى آخر . من السهول الى الجبال ، من الشرق الى الغرب • ولعل هذا هو أكثر التفسيـــرات رجعية لعمليات التنقل الأفقى ذلك لانهم يبتعدون بهذا التفسير عن التنقل الافقى الحقيقى داخل المجتمع الواحد الذى يشير وبصراحة الى رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات ، ويمكن للجميع صعود السلم والهبوط منه على أساس مبدأ تكافؤ الفرص • فاذا تعرضوا للطبقات الاجتماعية فانهم يقولون ان كل تنقل حدث فيها كان فى حقيقته عبارة عن تحديد للعلاقات بينها، وتعيين مراكزها ووضع لمظاهر القوة فى بعضها دون الآخر ، الأمر الذى أدى الى اعطاء كل مجتمع طابعا خاصا ، ويترتب على هذا فى نظرهم ظهور وسائل التأثير الكبرى كالزعامة والتوجيـــه السياسى المركزى والحرية الدينية وما ينبنى عى ذلك من تذويب الفوارق لا بين الطبقات فى المجتمع ، ولكن بين الجماعات •

.. ذه حقيقة تعتبر فى الواقع مصادرة على المطلوب ، وان التقدم التدرجى الذى أصاب وسائل الاتصال ربط بالفعل بين المجتمعات ، فأدى الى ذيوع الأفكار ولكن برغم هذا بقى النظام الاجتماعى التقليدى فى هذه المجتمعات على ما هو عليه ، بل أن وسائل الاتصال الحديثة على الرغم من أنها قربت المفاهيم بين المجتمعات وكان يمكن أن تستخدم فى تقريب مفاهيم المجتمع الواحد الا أنها استخدمت وباصرار فى اعطاء النظام الاجتماعى التقليدى شرعية وتأصيلا ، ونحن نعلم أن كل وسائل الاتصال الحديثة فى المجتمعات الرأسمالية تملكها الأجهزة الاحتكارية الرأسمالية ، وعلى هذا فاننا لانتوقع نتيجة ذلك أن تعرض مشكلة اجتماعية ويقترح لها علاجا الا من وجهة نظر هؤلاء الذين يحافظون على أوضاعهم الاجتماعية .

أن التنقل الاجتماعى الحقيقى هو تنقل أفقى يعبر عن دينامية المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التى تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات وتذويب الفوارق بين الطبقات التى تعتبر أول هدف للتنقل الاجتماعى الذى يمكن أن يحدث فى المجتمع فى فترة معينة من الزمان ؛ لأن مثل هذا الاجراء يعدل من صورة البناء الاجتماعى ويعدل من الأبعاد التشريحية فى جسم المجتمع ويعدل فى نفس الوقت الأبعاد المقبلة على أساس الكفاءة المتزايدة للدولة ، على أساس التنمية الاقتصادية ؛ ومزية هذا التنقل أنه يحطم المشاكل الاجتماعية ويحاصرها وقد يؤدى الى عقم بعضها دون حاجة للمواجهة ؛ ولذلك فان التشريع الاجتماعى الاشتراكى يقضى على المشاكل الاجتماعية دون حاجة الى مايسمى فى الدول الرأسمالية بالخدمة الاجتماعية . لأن هذا الاتجاه يعمل على التسكين والحل العرضى .

أما الحل الاشتراكى فانه يهدف الى القضاء على الجذور المرضية

فتستقيم الأحوال دون حاجة الى مجهود ايجابى يبذل على مستوى الفرد أو الجماعة •

ثالثا : العمليات التفردية :

أحد العلامات الهامة للفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدى هو فى درجة الاستقلال الذاتى الذى يحصل عليها الأفراد، وفى هذا الصدد تقدمت أبحاث علماء الاجتماع تقدما كبيرا لاظهار هذا الفرق ، ولعل هنرى مين هو أول من أشار فى كتابه القانون القديم الى ذلك عندما حدد معالم المجتمع البدائى مقارنا بمعالم المجتمع الحديث ، وقال ان العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الأول تقوم على علاقات القرابة ، والقرابة بطبيعتها تجمع ولا تفرق أما المجتمع الحديث فانه يقوم على التعاقد وهو يفرق ولا يجمع ، ولذلك يتجه المجتمع الحديث الى ابراز الفردية على حساب الجمعية وابراز المصلحة فى العلاقات على حساب القرابة ، وقد سار على نفس الدرب كل من شيمل ودوركايم وردفيلد وغيرهم من المؤمنين بثنائية التطور الاجتماعى •

وخلاصة القول ان المجتمع الحديث ينمى الفردية فى رأى علماء الرأسمالية وهذا النمو يتسبب فى مشاكل كثيرة مثل انحراف الأحداث والدعارة والادمان على المخدرات والامراض النفسية وظهور العصابات وما الى ذلك من المشاكل التى تشير باستمرار الى عمليات الانعزال الاجتماعى والاحساس بالفقدان فى خضم المجتمع الكبير الذى يقوم أساسا على المصلحة الفردية •

ولكن هذا التدليل اذا انطبق على مجتمعات فانما ينطبق على المجتمعات الرأسمالية الرجعية ، ذلك لأن المجتمع الرأسمالى يضع الفرد

فى مكان لا يرتبط فيه بكل الاتجاهات الجمعية فى المجتمع ، ولا يرتبط فيه أيضا بجهود تبذل بطريقة تعاونية لتحقيق أهداف جمعية ، ولكن الوضع يختلف تماما فى المجتمع الاشتراكى الذى تكون فيه الجماعة هى الأساس الاول وهى الهيئة العليا وتكون مصلحة الجماعة العليا هى أساس التحرك وأساس التنمية باستمرار ، فالمجتمع الاشتراكى يخلق اذن جماعات عضوية .

أما المجتمع الرأسمالى فانه يخلق جماعات مفككة ، وليس معنى هذا أن المجتمع الاشتراكى يخلو من هذه المشاكل المشار اليها ولكنه بالقضاء على مسبباتها فى الواقع الاجتماعى يقلل من الحد الأدنى من فرص ظهورها .

رابعا : الاتجاهات اللامعيارية :

اللامعيارية هى الانحراف الفردى فى مجتمع رأسمالى نتيجة لصراع المقاييس والأهداف ، وفشل الفرد فى تبين معالم الطريق ، فيسقط صريع الغموض والحيرة والقلق والتوجيه الرأسمالى لا يشعر الفرد بارتباطه العضوى فى الجماعة أو المجتمع نتيجة لانقسامه الى طبقات وجماعات متمايزة كل لها مقاييسها وعاداتها وأسلوبها فى الحياة ونظرتها اليها ولهذا فان كثيرا من الأفراد يهبطون بصورة تتزايد باستمرار فى القناة الهامشية السريعة الجريان ، وتفسير ذلك أن الفرد يضع رجلا فى طبقة ورجلا فى طبقة أخرى ولا يستطيع أن يضم رجليه والنتيجة معروفة . لماذا يسقط الناس فى المجتمع الرأسمالى صرعى الهامشية ؟ لأنهم ببساطة متطلعون بورجوازيا . والتطلع البورجوازى يجذب الأفراد ذوى الطموح ، ونظرا لشدة التنافس فكل من يؤمن بالقيم العليا أو بالمبادىء الأخلاقية لا يستطيع أن يتلوم فيسقط فريسة للانحراف اللامعيارى .

ما المجتمع الاشتراكي الذى يخضع لتوجيه أيديولوجي محدد هدف منبعث من نظرية متكاملة تتحدد منها أهداف المجتمع وتتعين خلالها قوالب السلوك الاجتماعى ويوضع مستقبل المجتمع فى شكل حلقات مرتبطة تتعد بعوه المجتمع بأسره على أساس تخطيط مركزى له مرونة التطبيق ، فان خطر اللامعيارية يتضاءل كثيرا ، فلا يستطيع فرد أن يخطو خطوة متسعة أكثر من اللازم لأنه يسير فى صف متراص يسير بخطوة منتظمة فى اتجـاه أهداف المجتمع المنبعثة عن التوجيه الايديولوجى العام الذى يدعو الى تخطى ثغرات الماضى والتطلع للمستقبل لتحقيق أهداف رفاهية المجتمع الكبير .

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجيــة والمشاكل الاجتماعيــة

فى عالمنا الحديث تكون منجزات العلم المتصلة بالحياة الواقعية عاملا هاما فى اعطاء قيمة اجتماعية لهذا العلم ، ولذلك تتزايد فى هذه الايام مسئوليات العلم الاجتماعية ومثال ذلك أن امكان استخدام الرياضة والانتفاع بها أصبح أمرا واضحا حتى بالنسبة لأولئك الذين يجلسون فى مراكز القيادة العليا فى الدولة ويتزايد مركز علماء الرياضة الأجتماعى ويحصلون باستمرار على نوع من القبول فى دائرة الحياة الاجتماعية باعتبارهم نافعين .. ولعل هذا هو السر فى أن عددا يتزايد من العلماء يفصلون بين العمل العلمى فى حد ذاته وبين استخدامه لأغراض لا تتصل بتوسيع نطاق المعرفة.ومن الواضح أن العمل العلمى فى حد ذاته يؤدى الى تشابه العلماء وتطابق اغراضهم ، بينما لو كان الأمر متعلقا باغراض متصلة بالواقع الاجتماعى لاختلف الأمر اختلافا بينا ، وهذا يرجع الى اختلاف المجتمعات من حيث احساسها ببعض المسائل الحيوية التى تستأهل حــلا علميا ، ومعنى هــذا أن جهود العلماء فى ميدان الواقع الاجتماعى اذا نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية فانها لاتؤدى الى تطابق النظرة أو توحد الطريق ، وانما نتوقع اختلافا بينا فى النظرة الى المشكلة الاجتماعية وتعدد المسالك التى يمر منها العلماء ، ان فائدة العلم العملية لم تظهر فى السنوات الأخـيرة فحسب بل انها تمتد الى عصر فرنسيس بيكون الذى كان يؤكد باستمرار نفعية العلم ، ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب :

أ) التجارب المثمرة التى تؤدى الى مزيد من المنافع بالنسبة للبشر.

ب) تجارب الاستنارة: وهى تلك التجرب التي توسع نطاق المعرفة وتؤدى الى تقدم البحث العلمي.[1]

معنى هذا ببساطة أن هناك ازدواجية فى العلم ، فهو يستطيع أن يزودنا بالفهم الصحيح للاشياء كما هى . كما يزودنا بالفهم اللازم الذى يمكننا من تغيير هذه الأشياء . ولقد عبر الفيلسوف البريطانى « هوايت هد » عن ازدواجية العلم...بقوله « ان العلم له منبعين منبع عملي ومنبع نظري . أما المنبع العملي فهو رغبتنا فى توجيه أفعالنا لنحدد أغراضا معينة . أما المنبع الآخر النظرى فهو الرغبة فى الفهم وأننى لا أستطيع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثاني أو أكثر أهمية لأننى لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الانبل أن أجاهد فى سبيل الفهم من أن أشغل نفسي بوضع فعال الانسان فى مواضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة . ولعلنا لو قلبنا الصورة لوجدنا أن لكلا المنبعين جوانب سيئة . فقد توجه الأفعال توجيها خاطئا وقد يمتد الفهم فيشمل على أنواع كريهة من حب الاستطلاع .

التشخيص السوسيولوجى للمشاكل الاجتماعية :

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الاجتماعية . لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالبا بأنها الأزمات الاجتماعية لعصرنا ، ويشار غالبا الى أن النظم الاجتماعية التى تزداد أحكاما لسلوك الناس وتؤدى فى نفس الوقت الى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الثغرات فى البناء الاجتماعى ما يؤدى الى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد والتصدعات

التى تصيب المجتمع ، والتى يشار الى كل منها عادة على أنها مشكلة اجتماعية • ولكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة هى :

١ — المقياس المركزى للمشكلة الاجتماعية؛وفى هذا الصدد يجب أن نميز تمييزا واضحا بين المستويات الاجتماعية وبين الوقائع الاجتماعية•

٢ — الى أى حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية •

٣ — من هم حكم المشاكل الاجتماعية أو من هم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية فى المجتمع ويشيرون اليها صراحة •

٤ — المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة •

٥ — الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية •

٦ — الطرق التى يدخل بها الاعتقاد فى امكان اصلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة فى تعريف المشاكل الاجتماعية •

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات فى تحديد الابعاد الاجتماعية وفى ابراز التوجيه الايديولوجى فى فهمها ووصفها فاننا نعود اليها لابرازها بشىء من التفصيل •

اولا — المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى :

ان من أهم العوامل التى تصاحب المشكلة الاجتماعية هى ذلك التمييز

الجوهرى بين المستويات التى يشترك فيها الناس اجتماعيا • وبين ظروف الحياة الاجتماعية الواقعية ، ولن تجد مشقة كبيرة فى التحقق من مدى الاختلاف بين ما هو واقع فعلا وبين ما يفكر فيه الناس على أنه واجب لأن الامر يختلف من زمان الى زمان ، بل أنه يختلف فى المجتمع الواحد باختلاف الأمكنة أكثر من اختلافه بين المجتمعات •

ولعل هذا القول يكشف عن فكرة هامة تتعلق باتجاه معين فى النظرية السوسيولوجية ، هو أن المستويات الاجتماعية التى توجد فى مجتمع تختلف فيما بينها اختلافا بينا باختلاف المكان والزمان • ومعنى هذا أننا لا نستطيع الوصول الى مقياس واحد للتوقعات الاجتماعية يمكن أن يطبق فى المجتمع الواحد • فاذا نظرنا الى الواقع نجد أن ممارسة الحياة الاجتماعية تجرى فى اتجاهات وعلى طرق قد لا تلتئم مباشرة مع هذه المستويات أو لا تحقق التوقعات • والفرق بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى قد يؤدى فى واقع الأمر الى المشاكل الاجتماعية •

والتحليل السوسيولوجى لهذا الموضوع يتجه اتجاها فرديا ، لأن فشل بعض الافراد فى الواقع الاجتماعى وفى أثناء محاولتهم الوصول الى مستوى اجتماعى أو توقع اجتماعى . يؤدى الى اصابتهم بهزة قد تفضى بهم الى الجريمة أو الانحراف أو ادمان المخدرات أو الوقوع فريسة المرض العقلى • وواضح من هذا الكلام أنه ينبعث من مجتمع رأسمالى رجعى يقيس المشكلة الاجتماعية قياسا فرديا والتعليق على ذلك نلخصه فيما يلى :

١ — التفرقة بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى ، كما يفضل ذلك روبرت ميرتون تفرقة غير واضحة . لأن ما يعيش فى عقول الناس . وما يظهر على اتجاههم القيمى لا ينفصل عن الواقع الاجتماعى . هذا

الانفصال الذي ضخمه ميرتون وجعله أمرا يؤدى الى احداث ثغرة فى السلوك الفردى تؤدى بدورها الى مشكلة الانحراف الفردى •

٢ – لا نستطيع أن ندرك من أين تأتى المستويات الاجتماعية التى تصيب الأفراد بهذه الهزات نتيجة الانعزال أو الفشل فى الوصول الى تحقيق المستوى • ان الأمر لن يكون مفهوما الا اذا تصورنا هذا المجتمع منقسما على نفسه تتجاذبه تيارات معينةمتعارضة ، ولذلك يجد الفرد صعوبة كبرىكلما مر الزمانوتعدد المكان الذى ينتمى اليه•واذا كانت هذه المستويات موجودة فى المجتمع على النحو الذى شرحه ميرتون فهى موجودة فى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية المزيفة والنظام الرأسمالى الحـــر الذى يفتح مثل هذه الثغـــرات باستمرار فى البناء التشريحى للمجتمع •

٣ – أما المجتمع الاشتراكى فان المستويات الاجتماعية فيه ليست وليدة الصدفة ، وليست تعبيرا فرديا عن تطلع بورجوازى معين ، ولكنها نتيجة لأهداف تخطيطية يسعى المجتمع لبلوغها ، ويضع قوى الشعب فى طريقها على أساسمقاييس محددة من العدالة وتكافؤ الفرص ولذلك قد يتحرك المجتمع الاشتراكى من خلال مجموعة من المستويات تتدرج فى التعقيد كلما مر الزمان ، ولكن تدرجها هذا لايوقع الفرد ولا الجماعة فى مشكلة اجتماعية ؛ لأن السير الحتمى نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية يؤدى باستمرار الى تخطى العقبات فى كل مرحلة وتعلم خبرة جديدة تنفع فى معالجة الفكرة القادمة ، وهكذا تمضى مراحل بلوغ الأهداف أو المستويات على هيئة سنوات لخطط مدروسة ومعروفة •

٤ – ان الآمال الاجتماعية والقيم الأساسية التى تصنع المستويات فى المجتمع الاشتراكى ليست أخلاقا يمكن أن تورث الهم أو الاحبـــاط

كما هو الحال في مجتمع الرأسمالي . وتشبه حدة من حصص مرسومة تابعة من ايديولوجيته توحد الناس ولا تفرقهم .

٥ ـ ان فكرة ميرتون عن المستويات الاجتماعيه المتناقضه زمانا ومكانا فكرة غريبة حتى من وجهة النظر الرأســمالية فنحن نعلم أن كل مجتمع ثقافته ، وهذا لايمنع داخل المجتمع الواحد من تعدد الثقافات الفرعية . ومعنى هذا أن المجتمع الواحد لابد أن تكون به مجموعة من المستويات الموحدة التى تعبر عن القيم الكبرى لهذا المجتمع والخط الأساسى الذى يحدد أسس التفكير فى مجالات الحياة المختلفة . ولكن لابد أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالنزعات الاسطورية . ذلك أن الوضوح لابد أن يتصف بالعمومية وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الآمال الكبرى التى تمثل فلسفة هذا المجتمع . ولهذا فان الخلاف على مستوى فى النطاق المحلى لا يوقع الفرد فى شرك الجريمة أو الانحراف لاحساسه بالضياع كما يقول ميرتون لأن هذا الاحساس بالفقدان لا يكون كاملا الا اذا أحس بافتقاده التام للمستويات الكبرى للثقافة الكبرى فى المجتمع الكبير .

هكذا نتبين أن ايراد بعض المصطلحات السوسيولوجية كفكرة المستوى الاجتماعى ومقابلته بالواقع الاجتماعى والصعوبات التى تنشأ عن عدم التطابق قد يؤدى الى نوع من التحليل يجوز على ذهن غير المتبصر اشتراكيا وينزلق الى مدخله مفاهيمه فيكون جزءا من الاطار الذى يتحرك فيه دون أن يدرك الفرق الجوهرى بين نظرة المجتمع الاشتراكى الى المستويات الاشتراكية . ونظرة المجتمعات الرأسمالية . ان وجود المجتمع الرأسمالى من حيث تنظيمه الاجتماعى على هيئة معينه تؤدى الى نتائج عديدة تظهر على الحياة الاجتماعية . منها تحديد مستويات

الطموح . وتحديد مستويات الأبعاد بين الأفراد والجماعات ، وتحديد مدى التماسك والتفكك ، وتحديد معالم السقوط الاجتماعى والانهيار الفردى وطرق علاج هذا وذلك على أساس من فلسفة تعبر عن طابع هـذا التنظيم . ولذلك اذا عقدنا مقارنة بين هذا التنظيم وبين تنظيم مقابل له فى المجتمع الاشتراكى ، لوجـــدنا اختلافا جوهريا من حيث المددات الأساسية التى ذكرناها من قبل .

فالمستويات الاجتماعية التى تعبر عن طابع التنظيم الأول لاشك أنها تختلف تماما عن المستويات الاجتماعية التى تعبر عــن طابع التنظيم الثانى . ولهذا فاننا نتوقع أن يفرز التنظيم الأول مشاكل تتسم بالطابع الفردى . قد تتطور وتتضخم مشاكل واسعة النطاق نتيجة لاتصالها بعدد كبير من نطاقات الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة . ولكن فى المجتمع الاشتراكى لا نتوقع أن تظهر هذه المشاكل على المستوى الفردى وانما تظهر على مستوى المجتمع ككل . لأن مستويات التوقع الاجتماعى مسألة متصلة بنضال المجتمع بأسره فى ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل اخفاق فيها ليس متصلا بفرد ولكنه يتصل بالمجتمع ككل .

ثانيا ــ الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

يقال غالبا ان المشاكل الاجتماعية لابد أن يكون لها أصل اجتماعى ، هذه العبارة تمثل انطلاق عند كثير من البـــاحثين فى مشاكل المجتمـــع باعتبارها من القضايا الثابتة أو البديهية التى لا يجب مناقشتها.لكننا قبل أن نمضى فىتحديد الأصل الاجتماعى للمشلكة الاجتماعية يجبأن نشير الى أن المشاكل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا.وتفسير هذه الارتباطات يرجع فى المحل الأول الى أن البناء الاجتماعى نفسه ووظائفه مرتبطة ارتباطا عضويا هوالاخر.ولذلك فان أعراض المرض التى تبدوعلى

هذا البناء تؤدي الى سلسلة من التقلصات تترابط هي الأخرى ترابطا عضويا.
فاذا كان الأمر كذلك فاننا نؤمن بهذا المنطق، أي أن البناء الاجتماعي عندما يتحرك الى السلام أو الرضى فانه يتحرك حركة انبثاقية ذاتية تلقائية ، ومعنى هذا أن البناء الاجتماعي لايخضع في أثناء عملياته الديناميه الى مؤثرات خارج نطاقه ، وكاننا بهذا نضع التكنولوجية والمصادر الطبيعية التى اسهمت فى انضاجها فى مرتبة العوامل الاجتماعية باعتبـــار أن الطبيعة موجودة باستمرار منذ ملايين السنين . وأن ظواهرها تؤثر فى الانسان منذ ملايين السنين أيضا . ولكن علاقاتها بالانسان تغيرت . لا لأن الطبيعة أصبحت أكثر قوة أو فعالية أو لأن الظواهـر الاجتماعية أصبحت أكثر تعقيدا . أو أكثر ضغطا على مجتمعات الانسان . بل لأن الانسان نفسه هو الذى تغير ولذلك فان أكثر الظواهر الطبيعية تأثيرا فى حياة الانسان مارست هذا التأثير تم بارادة الانسان نفسه . ولذلك فكل ماتحرزه التكنولوجيا من انتصارات هى فى الواقع انجازات اجتماعية تعبر عن ارتباط المجتمع وتآزره من أجــل التقدم ولذلك فاننا نميل الى القول بأن المشــكلة الاجتماعية ليست الا نتيجة تخلخل يصيب البنــاء الاجتماعى . أما ربط المشكلة الاجتماعية بأزمة طبيعية كفيضان أو بمرض كوباء أو كارثة كزلزال أو ثورة بركان أو ما شاكل ذلك فان علماء الاجتماع يميلون الى القول بأن هذه المشاكل تعتبر سطحية ومؤقتة بل ان امتداد آثارها يمكن وقفه بارادة الانسان واستعداد المجتمع الدائم للتحرك بالمرونة لمقابلة الكوارث حتى ما عظم منها . لقد كان تفســير أزمات الانسان يوما من الأيام يقع على عاتق الأرواح الشريرة أو على مجردات أو على ماديات كفقر البيئة الطبيعية . وتعود الانســان يوما أن الى المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية حين كان يحول المشكلة الى لا يمكن السيطرة عليها أو الامســاك بها . فيركن الى الاستسلام

والشكوى وندب سوء الحظ ، ولكن الانسان بدأ يتقدم على الطريق الايجابى عندما بدأ يدرك أنه يستطيع بارادته أن يتوقف لسد طريق المشكلة الاجتماعية أو للقضاء على منابعها أو للتقليل من آثارها ، وكلما ازداد فهم الانسان للواقع الاجتماعى عن طريق العلم كلما ازداد استمساكا بارادته القاهرة لمعالجة شئونه بالصورة التى تحقق أهداف المجتمع العليا . ولهذا كان أسلوب التخطيط فى القرن ٢٠ أعلى مستوى وصل اليه الانسان للتدخل بارادته فى عمليات التغير الاجتماعى لتحقق فى مسارها المصالح العليا للجماعة الانسانية .

ثالثا — الفيصل فى المشاكل الاجتماعية :

أشرنا فيما سبق الى الاختلاف الواضح فى المشاكل الاجتماعية من ناحية الكم والكيف سواء بالنسبة للمجتمع الواحد أو بالنسبة للمجتمعات اذا درست بطريقة المقارنة . كذلك أشرنا الى الفرق الواضح بين النظرة الاشتراكية والرأسمالية لهذه الموضوعات . وما يترتب على ذلك من اختلاف واضح فى طريق المعالجة . ويميل علماء الغرب فى هذا الصدد الى ادخال عنصر آخر متضمن فى طبيعة المشكلة الاجتماعية وفى تشخيصها . هذا العنصر يقتضى أن نضع فى اعتبارنا نوع الاشخاص الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية . وعلى أهميتها للدراسة ، وعلى مبلغ خطرها بالنسبة للمجتمع . ويميل علماء الاجتماع الى القول . ان عددا كبيرا من الناس أو أن عددا كافيا منهم أو الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع يجب أن يحكموا على أن الظروف الاجتماعية التى تحيط بمسألة ما قد بدأت تتخذ طريقا مخالفا لمسار الاحداث ، وسوف يؤدى هذا الطريق الى نوع من الاضطراب والخلل الذى يهيىء لانبثاق مشكلة اجتماعية . وهكذا يكون مجرد الانحراف عن الاتجاهات العادية التى

تسير فيها الأحداث بانتظام مؤديا فى رأيهم الى مشاكل اجتماعية . ويدللون على ذلك بقولهم (انه اذا كانت المعايير الاجتماعية متفقا عليها من غالبية أعضاء المجتمع فان سلوكا مثل الجريمة أو الاختطاف أو السرقة المسلحة يمكن أن يحكم عليه ببساطة ودون حاجة الى اثبات أو دراسة على أنه نوع من الانحراف عن المسار الطبيعي للوقائع الاجتماعية ، ولكن اذا كان الأمر يتعلق بأنواع أخرى من السلوك مرتبطة بعدد من أنماط التصرفات الاجتماعية أو الظروف التى يعيش فيها الناس فان الأمر حينئذ يحتاج الى مزيد من البحث بين غالبية أعضاء المجتمع لنتعرف على من منهم الذى يحكم على الأحداث الجارية أو على ظرف اجتماعى خاص باعتباره مشكلة اجتماعية) ؛ وذلك لأن نظرة الناس الى انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع على أساس اعتبارات عديدة منها :

١ ــ الاختلاف فى التنشأة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيه الاجتماعى للتربية وما يترتب على ذلك من مفارقات تؤدى الى اختلاف فى النظرة الى الحياة وفى السلوك الاجتماعى المفضل .

٢ ــ اختلاف الموجهات الثقافية خاصة اذا كانت الثقافة عالية التعقيد وفى مجتمع يتميز بالتغير السريع الى جانب انقسامه الى مناطق اقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة.وهذا يؤدى الى تميز واضح فى الموجهات الثقافية وبالتالى فى أساس الحكم عند الأفراد وخاصة فى النظر الى الانحراف .

٣ ــ اختلاف المهنة قد يؤدى الى اختلافات عديدة فى النظرة الأساسية للوقائع الاجتماعية ؛ وما قد يترتب على اتجاهات غير متوقعة الى مشاكل أو انحرافات فى مجالات السلوك الفردى .

٤ ــ اختلاف المستويات التعليمية قد يؤدى داخل الثقافة الفرعيه

الى اختلافات فى النظرة الى المسموحات والممنوعات.ويقول بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفــع المستوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفــرد ، وكلما انخفض المســتوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضـا ومرد ذلك الى أن التعليم يؤدى الى عملية متميزة تتيــح للفرد أن يحلل لنفسه الوقــائع الاجتماعية ويتخذ منها موقفا دون انتظار لرأى الجماعة الكبرى ؛ وعلى ذلك قد يخــرج مثل هذا الشخص على المعايير الاجتماعيــة التقليدية . ولكن سلوكه يصعب أن نسميه انحرافا ، لأنه يستطيع أن يمنطق تصرفه وأن يضع له الأسس التى تبرر له القيــام بهذا العمل أو ذاك . ولعــل وجود مثل هؤلاء الأفراد فى المجتمع هو الذى يؤدى الى عمليات تغيرية يتسع نطاقها تدريجيا كلما كانت الأسس التى قام عليها السلوك الجديد ملتزمة بالخط العام الذى تسير فيه الثقافة والمجتمع بصفة عامة ؛ أمــا فى الطرف المقابل فان الفرد قليل التعليم ينتظر باستمرار أن يضــع له المجتمع الصور المتعددة لأنماط السلوك وأن يعــين له ضروب التصرفات الاجتماعية فلا يكلف نفسه الا أن يسير فيها .

٥ ــ الأسس الاقتصادية فى المجتمع ومــا يترتب عليها من نظــام معين للانتــاج وطريقة تابعة للتوزيع تحــدد معالم التشريح الاجتماعى للمجتمع وبالتــالى تتيح الفرص الى انبثاق طبقات اجتماعية واضحــة المعالم ؛ بعضها يفرض على ميدانه نطاقا حديديا ؛ والذى يهمنا هنا أن نقول أن النظرة الطبقية الى المشكلة الاجتماعية من أهــم العلائم التى تميز المجتمع الرأسمالى . ومعنى ذلك أن الجماهير المناضلة من أجــل لقمة العيش فى ظل النظام الرأسمالى لها منطق مختلف تمــاما عن منطق ــ اذم الاحتكار فيما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية وتحــديد مبلغ حدتها وتعيين طرق التغلب عليها .

وبعد .. اذا كانت المشاكل الاجتماعية تشبه العمليات التى تحدث فى المجتمع فان النتيجة التى تستمد من هذا التشابه . أن أولئك الذين يجلسون فى مراكز القوة الاستراتيجية فى المجتمع يستطيعون أن يقرروا أبعاد السياسة الاجتماعية التى تطبق من أجل مواجهة مشاكل المجتمع . بالتالى فانهم يستطيعون أن يقرروا أيضا متى يكون الابتعاد عن المستويات الاجتماعية المعروفة مشكلا لاختلال يفضى الى المشكلة الاجتماعية وفى هذا الصدد ينقسم علماء الاجتماع الى قسمين :

أولا — أولئك الذين يعتقدون أن استقراء رأى الأفراد فيما يتصل بالمشكلة الاجتماعية يؤدى الى الحكم بوجودها ، ومعنى ذلك أن لكل فرد فى المجتمع حكما مستقلا على ما يمكن أن تكون عليه المشكلة أو فى طريقة ظهورها . ومن ثم فان جمع هذه الآراء يؤدى الى الحكم على وجود المشكلة من عدمه . ويعتقد أصحاب هذا الرأى أن هذه الطريقة يمكن أن تتمخض عن دراسة مقارنة للمشاكل الاجتماعية فنستطيع أن ندرك من خلالها أهمية هذه المشاكل كل بالاضافة الى الآخر .

ثانيا — أولئك الذين يتجهون اتجاها أكثر جمعيا ويرتفعون من أجل ذلك عن المستوى الفردى . فيؤكدون أن كل المجتمعات بلا استثناء ينطوى على عدد كبير من المراكز الاجتماعية التى تشير كل منها الى وضع بنائى خاص على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تكون على درجة من التمايز الاجتماعى يؤدى الى اتساع نطاق الاختلافات سواء فى الرأى الحكم على السلوك الاجتماعى ؛ ولهذا نجد اختلافا بين أولئك الذين ون وظائف متمايزة فى البناء الاجتماعى ؛ ويظهر ذلك فى النظر الى ل الاجتماعية لأنها تعكس القيم والمصالح فى نفس الوقت .

يترتب على ذلك منطقيا أن المستويات الاجتماعية تختلف من شريحة

اجتماعية الى أخرى فإن الخروج عليها أو الابتعاد عنها لا يتخذ صفة العمومية فى كل أنحاء المجتمع .

وسواء نظرنا الى المشاكل الاجتماعية نظرة فردية أو جمعية على النحو الذى سبق الاشارة اليه ، فانهما يلتقيان فى شىء هام هو أن المشاكل الاجتماعية تتمايز فى المجتمع الواحد على أساس المراكز الاجتماعية ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصة والاهتمامات ، وهذا من غير شك صورة مجتمع يقوم بناؤه الاجتماعى على التسليم بالفوارق الطبقية بين الأفراد والجماعات ويؤمن بالفردية وبالصراع وهو فى نهاية الأمر الصورة التقليدية للمجتمع الرأسمالى ؛ لذلك فان العلماء الامريكيين منطقيون عندما يقولون ان :

١ ــ المشكلة الاجتماعية هى التى يراها الناس كذلك .

٢ ــ المشكلة الاجتماعية تعكس المصالح والمواقف والاهتمامات .

٣ ــ المشاكل الاجتماعية تتمايز من مكان الى مكان ومن وضع تشريحى فى المجتمع الى آخر .

٤ ــ المشكلة الاجتماعية تعتبر انحرافا عن المستويات الاجتماعية المختلفة من مكان الى آخر ولذلك فانها ليس لها طبيعة واحدة .

٥ ــ المشكلة الاجتماعية التى تظهر فى جماعة قد لا تظهر على أنها كذلك فى جماعة أخرى .

يتضح من هذا الاتجاه الى عزل المشكلة عن بناء المجتمع الكلى . معنى ذلك أن النظرة الأمريكية هى فى صميمها نظرة رأسية فردية ، تحاول

وبأصرار ادخال النزعات الشخصية والاقليمية والطبقية كحكم على المشكلة من حيث وجودها أو من حيث طبيعة مواجهتها ، وأننا لنعلم أن المجتمعات الاشتراكية نتيجة لبنائها الاجتماعى المتميز وأتفاقا مع أهدافها الكبرى ، وطبيعة العمل المخطط فى كل ميادين التنمية ، تتصور المشكلة الاجتماعية على نحو آخر ، لا تنعكس فيه الآراء الفردية أو الأبعاد الطبقية أو الاختلافات التشريحية للمجتمع الواحد .

أن الحل الرأسمالى للمشكلة الاجتماعية ، يدعى باسم الديمقراطية عدم التدخل فى ارادة الانسان أو فى أعادة ترتيب عناصر البناء . ولكنه فى الوقت عينه يترك المشاكل تتضخم ليواجهها بعد ذلك المواجهة الرأسية العقيمة.ونخلص من هذا الى أن الحكم على المشاكل الاجتماعية اذا ترك للجماعات أو للأفراد . وكان واقعا تحت وطأة قيم معينة ومصالح خاصة، فاننا لن نستطيع والحال هكذا أن نتجنب صراع الأحكام . ومن الثابت أن احكام القيمة فى المجتمع الرأسمالى ليس لها معيار ثابت نظرا لتضارب المصالح وأختلاف الأبعاد المؤسسة على التمايزات الاقتصادية الواسعة النطاق . وربما كان هذا هو السر فى عدم ترحيب المجتمع الرأسمالى بالتخطيط الشامل الذى يمكن أن يعيد ترتيب الأمكانيات المادية ومواقع القوة البشرية فى المجتمع .

ولكن الحل الاشتراكى لمشاكل المجتمع لا يسد الثغرات سدا جذريا فحسب . بل انه يقضى على كل مقومات المرض تجنبا لأحتمالات ظهوره لذلك يقال : أن المجتمع الرأسمالى يأخذ بالأتجاه العلاجى فى مواجهة المشاكل : أما المجتمع الاشتراكى فانه يأخذ بالاتجاه الوقائى . اذ ليس فى مقدور المخطط الواعى أن ينتظر حتى تظهر المشكلة ليضع لها خطة العلاج ، بل انه يتبصر مقدما كل أحتمالات التعقد أو الألتواء ، ويضع

ضمن خطته مقومات الوقاية . فيمر المجتمع خلال خطط التنمية فى طريق معبد لا تظهر فيه نباتات طفيلية . وحتى اذا ظهرت فان المخطط يراجع كفاءة خطته ، لأنه يعرف أن العيب لابد أن يكون كامنا فيها وليس فى المجتمع نفسه كذلك تنتفى فى المجتمع الاشتراكى احتمالات الصراع حول القيم أو المصالح ، لأنها جميعا نابعة من ايديولوجية واضحة ، ومتجهة دائما لتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الكبير ، وعلى الرغم من ذلك قد تظهر فى المجتمع الاشتراكى أعراض وقتية لمشكلة أو أخرى . ولكنها فى مبدأ التطبيق الاشتراكى تكون راجعة الى التباطؤ فى توصيل الرعاية الاجتماعية أو فى القضاء على الرواسب المتخلفة من المجتمع القديم نتيجة للفرق الزمنى بين أبعاد النظرية وتطبيقاتها العملية .

رابعا : المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة :

يزعم علماء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بدراسة المشاكل الاجتماعية ، أن هذه المشاكل شأنها شأن كل ناحية من نواحى المجتمع الانسانى ، لها وجهها الذاتى الذى يظهر فى ادراك الناس وتقييمهم ، خاصة فيما يتعلق بانكار وجود المشكلة الاجتماعية أو اثبات وجودها . ولها أيضا وجهها الموضوعى الذى يظهر من خلال الظروف الواقعية التى تخضع لأعتبارات عديدة ، وتكون محل الاعتبار . ولهذا يستنتج هؤلاء العلماء أن الباحث اذا حصر نفسه فى دراسة الظروف التى يراها غالبية أعضاء المجتمع على أنها غير مرغوبة . فانه بذلك يستبعد الظروف الاخرى التى تدل فى الواقع على التناقض القائم بين أهداف الناس وقيمهم والتى تتسبب فى عدد من التوترات غير الملحوظة للرجل العادى . ولهذا اذا أصر الباحث على دراسة ما هو ظاهر وواضح من ظروف

. قد الذى يحبه النفس . فانه سيتم من غير شك فى متاعة الذاتية حتى
لو كان عدمه سوى الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى .

أن من واجب عالم الاجتماع أن يكتشف النتائج التى يمكن أن تترتب على استمساكه بقيم واجراءات معينة ، كما أن واجبه أن يكتشف النتائج التى يمكن ان تترتب على الخروج على هذه القيم والاجراءات. واذن نستطيع أن نقول : ان المشاكل الاجتماعية المستترة هى تلك التى تتعارض مع قيم الجماعة دون ان تلحظ الجماعة هذه التعارض فى أثناء ممارستها للحياة فى ميادينها المتعددة ومعنى ذلك أن السلوك الاجتماعى قد يبتعد فى مواقع عديدة منه عن القيم الكبرى أو الاهداف الرئيسية ، ومع ذلك يظل هذا السلوك فى طريقه دون أن يتبين الناس أن طريقتهم قد بعد عن نقطة الانطلاق وعن الأهداف التى حددت من قبل .

هل يؤدى الكشف عن النتائج المترتبة على الاستمساك بقيم واجراءات معينة الى ان يطرح الناس كل المعتقدات التى تقف حائلا دون تحقيقهم لقيمهم الأساسية ؟ الواقع أن هذا الايضاح لن يؤدى الى ذلك بصورة مباشرة لأن الانسان فى المجتمع لا يفكر دائما بالمنطق أو العقل. والحقيقة السوسيولوجية وحدها لا تجعل الناس أحرارا أو ترفع عنهم المظالم أو تفسح لهم طريق الرخاء أو تذوب الفوارق بين الطبقات أو . . . ى على كل المعوقات لانطلاق الانسان نحو تحقيق رفاهيته . ولكن . . . مة على اكتشاف المعوقات والاشارة الى نتائجها المدمرة فى المدى . . . بل والقصير ، وزيادة التبصير بها قد يؤدى الى مراجعة كفاءة . . . اءات المتبعة فى الوصول الى نتائج مثمرة بالنسبة للانسان وكلما . . . الفرصة لمراجعة ترتيب عناصر البناء الاجتماعى ومواقع الافراد

منه . تزداد الرؤية وضوحا ، أمام عدد كبير منهم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى تغيرات قد تتناول أساس البناء الاجتماعى بأكمله •

واذن فنحن لا نتوقع أن يتصرف الناس فى المجتمع فى الاتجاه الصحيح فور اكتشافهم للمعرفة الموضوعية ، لأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحول المجتمع الى جماعة من الحكماء ، ولكنه من خلال كشفه التدريجى والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة ، ومن خلال توضيحه للمشاكل الظاهرة ، يستطيع أن يثير العمل الجمعى أن يطور الاجراءات النظامية التى يمكن أن تنتهى الى محاصرة المشكلة الاجتماعية والغوص الى أعماقها للقضاء عليها •

خامسا : الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية :

من المسائل التى تستوقف النظر ، الاختلاف الكبير فى درجة الانتباه العام للمشاكل الاجتماعية ، وخاصة تلك المشاكل « الظاهرة » • من أجل هذا يرتبط الادراك الاجتماعى لمشاكل المجتمع بالتمييز بين هذه المشاكل والمشاكل الأخرى التى وصفناها من قبل بأنها مستترة • وفى هذا الصدد يقول روبرت ميرتون أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها وتوزيعها ومسبباتها ونتائجها ودرجة ثباتها وتغيرها ، بل أنه يعتقد أن هذه التصورات العامة بعيدة تماما عن الصواب لأنه يعتقد أن بعض المشاكل الاجتماعية كالمرض العقلى أو الموجات الاجرامية اما أن تتعرض من الرأى العام للى الانكار أو الى المبالغة فى حجمها ودرجة خطورتها ، هذا فى الوقت الذى لا تؤيد الابحاث العلمية مثل هذا الاتجاه •

ويسوق ميرتون عدة أمثلة على ذلك فيعقد مقارنة بين عدد القتلى

نتيجة لحوادث السيارات فى أمريكا وبين مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب كوارث الطيران ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن عـدد القتلى نتيجة حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير الا أن تصور الناس لأى حادث من حوادث الطيران يكون امرا مبالغا فيه ويعلل هذا الاتجاه من الرأى العام بقوله أن ادراك المشاكل الاجتماعية يتأثر ببناء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويؤيد قوله هذا بما وجـده سوروكن من قبل بأنه كلما كانت الأبعاد الاجتماعية بين ضحايا احـدى الكوارث كبيرة وبين الناس الذين يشعرون بها قل ادراك هـؤلاء الناس لهذه المشكلة ومن ثم قلت دوافعهم وحوافزهم من وجهة نظر العمل على تخفيف آثار هذه الكارثة أو حتى اظهار المواساة الكافية •

يتضح مما سبق ان ميرتون يحاول أن يدرس الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية من وجهة النظر التى تصور طابع الحياة الأمريكية والدليل على ذلك ما يلى :

١ ــ حاول أن يفرق بين الرأى الذى يعتنقه غالبية أعضاء المجتمع بالنسبة لمشكلة اجتماعية ما ، وبين نتيجة البحث العلمى لها ، وهـو بهذا يميل الى أظهار الرأى الأول على أنه رأى منفعل يتأثر وقتيـا بأعراض المشكلة دون أن ينفذ الى أعماقها ليبين بطريق المقارنة أنها قد لا تستأهل كل الاهتمام الذى يضعه الرأى العام عليها ، بينما يكون منطق العلم فى هذه الحالة أكثر حيادا وموضوعية خاصة اذا وضعت المشـكلة التى نحن بصددها بجانب مشاكل أخرى من نفس النوع أو حتى من نوع مختلف •

ان المثل الذى ضربه ميرتون للمقارنة بين حوادث السيارات وحوادث الطيران وانفعال الرأى العام بكل منها قد لا يكون مؤيدا تماما لوجهـة نظره ذلك لأن حوادث السيارات وان كانت من حيث ضحاياها أكثر عدد

بكثير من حوادث الطيران الا أنها تحدث على مدار العام يوميا بشكل قد لا يحس به المجتمع كثيرا ، أما حوادث الطيران فانها لا تتكرر كل يوم كما أن مجموع ضحايا الحادث الواحد قد يكون كبيرا بدرجة تستلفت النظر وتستأهل اهتمام الرأى العام واحساسه بالفاجعة .

ومع ذلك فان هذا المثل اذا عولج احصائيا فانه يتغافل مسألة هامة وهى أن المشكلة الإجتماعية لا تكون كذلك لمجرد أن الأرقام تشير اليها بل ان الصعوبات التى يتعرض لها جماهير الناس فى المجتمع والتى قد يحسون بها كل يوم أو فى مناسبات متفرقة تشكل نقطة جوهرية بالنسبة للباحث وتصلح هى نفسها كنقطة انطلاق فى الدراسة العلمية . هذا الى جانب أن المشكلة الاجتماعية يحياها الناس فعلا وتشكل بالنسبة لهم اما انحرافا عن القيم الأساسية أو عدم قدرة على التكيف مع أوضاع لا قبل لهم بمفردهم أن يغيروها . ولهذا يجب أن يوضع تصور الجماهير للمشكلة الاجتماعية موضع النظر الجاد من الباحث بدل أن يبدأ من مسلمة متميزة هى أن أغلب هذه التصورات مبالغ فيه ولا يصور الواقع تصويرا دقيقا .

٢ ــ يضرب ميرتون عددا من الأمثلة يصور بها فساد الرأى العام أو عدم دقته فى الاحساس بحقيقة المشكلة الاجتماعية لكن أغلب هذه الامثلة تصور بعض أنواع السلوك الانحرافى الفردى الذى يميز طابع الحياة الأمريكية بوجه خاص ويصاحب التفكك الكبير الذى يظهر على البناء الاجتماعى الأمريكى نتيجة لاعتبارات كثيرة منها البطالة والمنافسة والطموح البرجوازى والاتجاهات اللامعيارية والاتجاهات الهامشية تلك الظواهر التى تشير باستمرار الى انعدام التكامل فى الحياة الأمريكية لكن المجتمعات الاشتراكية ذات البناء الاجتماعى المختلف وذات التوجيه

الايديولوجي الخاص والتي تسير في حياتها الاجتماعية على أسس تخطيط واضح الأهداف تقل فيها مثل هذه الانحرافات وقد تنعدم فيها العوامل المؤدية اليها . ولو كان ميرتون قد التفت الى المشاكل الاجتماعية التي تنبعث عن تفكك البناء الاجتماعي مثل البطالة أو انخفاض مستوى المعيشة أو انحلال الأسرة أو الاستغلال أو الصراع الطبقي لوجود مادة غزيرة ولوجد أيضا الا مناص هناك من أن يرجع الى الجماهير ليتعرف على رأيها لأن مثل هذه المشاكل لايمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها أو توزيعها أو استقرارها أو ثباتها أو تغيرها الا بالرجوع الى أعضاء المجتمع أيا كان مكانهم وأيا كانت مهنهم أو مراكزهم في البناء الاجتماعي .

٣ ــ أراد ميرتون أن يخطيء الرأي العام عندما أشار الى أن بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس يقسمهم الى مجموعات تتمايز أبعادهم الاجتماعية : فكل مجموعة تكون قصيرة الأبعاد داخلها طويلة الأبعاد أو سطحية خارجها ولهذا فان الاحساس بالمشكلة الاجتماعية أو بالكارثة أو بالفاجعة ينتشر بطريقة مختلفة بين هذه المجموعات فيكون شديدا في المجموعة المشابهة لأولئك الذين شملتهم المشكلة ويكون ضعيفا في المجموعة المخالفة .

واضح من ذلك أن ميرتون يميل الى تحليل المشكلة الاجتماعية تحليلا طبقيا يؤدي الى عزل السكان من حيث مجموعات بعضهم عن الآخر على أساس اختلافاتهم من حيث المصالح أو القيم أو الاهتمامات أو المصير الاقتصادي الاجتماعي ومن ثم يضع ميرتون فكرة الترابط الاجتماعي ووحدة الهدف في المجتمع الواحد . وليس هذا غريبا عليه لأنه يحلل المشكلة الاجتماعية من وجهة النظر التي تعبر تماما عن الطابع المميز للمجتمع الرأسمالي : هذا فضلا عن أنه يقيم تحليله على أسس

فردى) من ناحية وعلى أساس تفتيت المجتمع الى جماعات متنافرة مختلفة المصالح والأهداف .

ان المجتمع السليم هو الذى تترابط أجزاؤه ترابطا عضويا مهما تباعدت فى الواقع بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل فكل أعضاء المجتمع بغض النظر عن ذلك يعملون فى مراكز ممتازة ومخططة للوصول الى أهداف المجتمع العليا التى تسعى من غير شك رفاهية المواطن .

خلاصة القول أننا عندما نحاول دراسة الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية بالمفهوم الذى يعبر عن واقع مجتمعنا الاشتراكى يجب أن نضع فى الذهن ما يلى :

١ — ان أجزاء البناء الاجتماعى ليست متناقضة بعضها مع الآخر الأمر الذى يؤدى الى نبذ كل فكرة عن انقسام المجتمع الى طبقات أو طوائف متباينة المصالح والأهداف .

٢ — ان فكرة الأبعاد الاجتماعية لا تقوم الا على قاعدة اقتصادية تسمح بالتناقض والاستغلال . ومن ثم فان ادراك المشكلة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى لا يجب أن تقوم على أساس تفتيت المجتمع الى جماعات متباعدة يحس كل منها احساسا مختلفا .

٣ — يجب ان نبحث دائما عن الروابط التى تشد الناس فى المجتمع بعضهم الى الآخر وتوحد من مصالحهم وأهدافهم بدلا من تثبيت الأفكار الانعزالية ورفع الأسوار عالية بين الجماعات بدعوى التمايز المهنى وضرورات تقسيم العمل .

٤ — يجب أن نطارد كل الأفكار التى تحاول أن توقع الباحث فى

المجتمع فى مصيدة الفردية على أن نحاول باستمرار أن نفهم المجتمع على أساس أهدافه التى وضعها أمامه لسد الثغرات التى تتسرب منها المشاكل الاجتماعية وتؤمن بالتخطيط الواعى كطريق حتمى للوصول الى رفاهيــة المواطــن •

٥ ــ يجب أن نضع فى الذهن دائما أن حــل المشاكل الاجتماعيــة باعادة ترتيب البناء الاجتماعى يمكن أن يضع حدا لعدد كبير من ظواهر السلوك الانحرافى الفردى • وبالتالى لا تبقى أمامنا الا المشــاكل ذات الصفة العامة التى يتأثر بها عدد كبير من أعضاء المجتمع وبالتالى يصبح للرأى العام الذى يعانى هذه المشاكل أهمية كبرى فى توجيــه البحث العــلمى •

الفصل الخامس

تفكك البنـــاء وانحراف السلوك

نحن نتبنى فى هذا الكتاب الفكرة القائلة . بأن المشاكل الاجتماعية وما يتبعها من سلوك انحرافى يظهر على بعض الأفراد . مسألة تشير الى تفكك البناء الاجتماعى للمجتمع من ناحية . والى تناقض عناصر الثقافة وموجباتها الأســـاسية من جهة أخـــرى • فقد أصبح معروفا لدارسى المجتمع أن عوامل التغير وخاصـــة فى القرن العشرين تصيب المجتمـــع الانسانى بهزات تتزايد شدتها وسرعتها كلما تكشفت المواد التكنولوجية والمشاكل الناجمة عن هــذه الهزات يتفاقم خطرها كلما أظهر البنـــاء الاجتماعى صلابة ومقاومة • ورفض المسئولون عن السياسة فى المجتمع تغيير ترتيب عناصر هذا البناء استجابة للتغيرات الجذرية التى تحدث فى مجالات الحياة المادية • لقد تغيرت صـــورة المجتمع الانســـانى عدة مرات وتغيرت لأجل ذلك الأبعاد البنائية للعـــلاقات الاجتماعية . المرة الاولى وبصورة حاسمة عندما عرف الانسان الزراعة وما صـــاحبها من استقرار للجماعات الانسانية وانبثاق المجتمـــع الزراعى ذى الملامح المميزة . والمرة الثانية عنـــدما تحولت بعض المجتمعات اثر الاختراعات الكبرى التى مكنت الانسان من استخدام القوة المحركة بدلا من قوته والطاقة الحيوانية ان الازمة التى ترتبت على هذ التحول لاتزال كثير من المجتمعات تعانيها حتى اليوم • وجوهر هذه الامة يقـــع فى أن البناء المجتمعات تعانيها حتى اليوم • وجوهر هذه الازمة يقع فى أن البنـــاء بالاسلوب الجديد الذى أدخلته الصناعة فى حياة الانسان . ومع ذلك

لازالت هناك قوى عديدة تقـاوم التغـير ، ولا زالت تستمسك بالقيم والأساليب القديمة رعاية لمصلحة أو عدم قدرة على التكيف • ان التنظيم الاجتماعى المصاحب للصناعة يختلف اختلافات أساسية عن التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى عاشه الانسان آلاف السنين ، ومـع ذلك لا يمكن أن يســود منطق القدرية والتواكلية والقنـاعة والأسـتغلال والاحتكار فى عصر تغيرت فيه كلية كل مقومات هذه الاتجاهات • وليس هناك شك أن مقاومة التغير الحتمى هى التى تتسبب فى عدد من المجتمعات الرأسمالية فى نشوء المشاكل الاجتماعيـة وأنماط السلوك الانحـراف التقليدية التي تدرس باعتبارها مسائل طبيعية وظواهر ضرورية •

والمرة الثالثة التى تحـول فيها اتجاه التفكـير الانسانى عندما اكتشفت الطاقة النووية وأزاحت الستار عن عصر جـديد ولما يتمثل المجتمع الانسانى بعد عصر الصناعة الأول ان التحديات التى تواجهها السياسات الاجتماعية والاقتصادية القـديمة أثقلت كاهـل المفكرين الاجتماعيين فى العالم الغربى ؛ وتخبطت أراؤهم ووقعوا فى متناقضات حتمية ، لأنهم ينظرون على عالم اليوم بمنظار عالم الأمس وفى هدى أيديولوجية مضي زمانها وضاقت نظرتهم ، الى الحد الذى لايرون فيه الديناميات المتدفقة التى تموج فيها المجتمعات الأخرى • والمرة الرابعة حدثت مصـاحبة لاكتشاف الطاقة النووية اثر انتهاء الحرب العـالمية الثانية ، عندما قفزت على مسرح التوجيه العالمى عدد كبير من الدول نفضت عن نفسها غبار قرون عديدة من التخلف بسبب الاستعمار ، وهبت تبحث عن بناء مجتمعاتها واللحاق بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ان تلاحق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى عالم اليـوم •

والذي تم بعضه بصورة ثورية ، وضع أمام الفكـر الاجتماعي مهمة صعبة . ولكن الصعوبة في واقع الأمر تبدو على أنها غير طبيعية ، لأن الباحثين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ، حتى في المجتمعات التي تختلف واقعيا اجتماعيا واقتصاديا عن المجتمعات التي دعمت علم الاجتماع ونشرته ، لا زالوا واقعين فريسة للقوالب العلمية المفعمة بالايديولوجية الرجعية الاستعمارية ، ولا زالت دراساتهم تجري في نفس التيار الذي حفر قناته مفكري الرأسمالية : الامبريالية . ولعل أبرز ميدان لكشف هذه الخديعة العلمية الكبرى ، هو الميدان الذي نحن بصدده وهـو دراسة مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافي وانني أضع أمام القارئ الواعي بعض الاعتبارات الهامة التي من أجلها يجب أن نعيد النظـر في دراسة هذه الموضوعات وفي علم الاجتمـاع ذاته باعتباره المصدر الذي يزود الباحثين بالأفكار الأساسية عن المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ ـ يحاول علماء الغرب بأصرار فصل العلوم الاجتماعية من حيث ميدان كل منها فصلا يكاد أن يكـون تاما . الأمر الذي يفتت الحقيقة الاجتماعية ويضيع معالمهـا ، في الوقت الذي ينيطون بعلم الاجتمـاع مهمة ادراك هذه الحقيقة ادراكا تكامليا « تعددعوامل التفسير » ولكنهم عند التدليل يربطون الوقائع الاجتماعية بروابط واهية ويضللون في عملية تسلسل العوامل العلية ، للابتعاد ماأمكنهم عن تحليل الأساس المادي للحياة الاجتماعية وأبرز مثل على ذلك الأختـلاف فيما بينهم حول موضوع الثقافة كعامل حيوي في تشكيل المجتمع الانساني . وحتى أولئك الذين يلتفتون الى الثقافة ، فانهم يضيعون أثناء تحليلهم لتأثيرها التناقض الواضح في عناصرها في مجتمعاتهم . ولعل هذا هو السر فيما تعرضت له نظرية وليام اجبرن عن التغير الثقافي وما خلص اليه من مظاهر التخلف التي تصاحب كل فقرة من فقرات التغير .

٢ ـ يحاول علماء الغرب ابراز الحقيقة الاجتماعية على أنها من طبيعة مختلفة عن الحقيقة السياسية والاقتصادية ، ولذلك يسايرون سوروكن فى أنها تتكون من ثلاثة أطراف «مجتمع وثقافة وشخصية» . ان الحقيقة الاجتماعية لايمكن فصلها عن العوامل التى صاغتها ؛ كذلك لايكن أن تظل اطارا فارغا من المضمـــون . ان المؤثرات الاقتصادية والسياسية تشكل القاعدة التى تكون للتربة التى تنمو عليها الحقيقة الاجتماعية وتتخذ فى كل زمن وفى كل مكان صيغا ومضامين مختلفة .

٣ ـ ان علم الاجتماع باعتباره علم المجتمع له جناحان يحلق بهما على أرض الحقيقة : الاقتصـــاد والسياسة . وعلم المجتمع الحقيقى هو الذى يلتزم فى دراساته بهذا التفاعل الحتمى بين مقومات الوجود الانسانى : لقمة العيش ومطالب الأمن وجماعية الحياة .

٤ ـ لقد صورت مشاكل المجتمع أو أمراضه أو تفككه على أنها ظواهر اجتماعية وقد وقع فى هذا الخطأ رائد الاجتماع الرجعى اميل دور كايم. حقيقة ان المجتمع الانسانى قد تبدو عليه أعراض المرض ولكن الطبيب الواعى (عـــالم الاجتماع) يستطيع أن يأخذ جـانب الطب الوقائى لا الطب العـــلاجى فتقلل الى الحـــد الأدنى من الاصـــابات والامراض والأوبئة ، ولا ينتظر حتى تقع ؛ فيقيم الدنيـــا ويقعدها دراسة . وينتهى الى التسليم بأن مثل هذه الانحرافات مسألة طبيعية تجوز على المجتمع كما تجوز على جسم الكائن الحى . ودون التدخـــل فى حكمة اللـــه . نستطيع أن نقول ان ارادة الانســـان المنصف تستطيع بالعـــلم والتخطيط أن تحول مشـــاكل المجتمع التقليدية وانحـــرافات السلوك الفـــردى . الى عثرات فى التطبيق عند السـير الحتمى نحـــو اهداف المجتمع العليا . يمكن أن نتجنبها بمزيد من التجريب ومزيد من العلم .

أن «طبيعة» مشاكل المجتمع وهم استقر في أذهان بعض علماء الاجتماع نتيجة لتسليمهم بأن المجتمع الانسانى لابد أن يقوم على نوع من الصراع والتناقض القائل بدعوى الحرية الزائفة . ولعل ايمان هؤلاء بمنطق الحرية السياسية وضماناتها وحقوقها هو الذى أوقعهم فى هذا الأسلوب من التفكير . ان تحرير المواطن من الخوف وتأمينه على مستقبله وضمان حقوقه الاجتماعية كفيل بقلب المنطق التقليدى فى التفكير فى مشاكل المجتمع والسلوك الانحراف .

٥ ــ يحاول علماء الاجتماع الرأسماليون ، عند التفكير فى علاج المجتمع والسلوك الانحراف الابتعاد بقدر الامكان عن أسلوب التخطيط المركزى ، ويشيرون فى هذا الصدد الى اصطلاحات غربية ، مثل العمل الاجتماعى أو اثارة الرأى العام أو الركون الى الخدمة الاجتماعية وليدة الرجعية . وهم فى كل هذا يبتعدون عن الحل الشامل وهو المواجهة الأفقية واقتلاع المشاكل من جذرها بالقضاء على عواملها الكامنة فى تناقض البناء الاجتماعى الذى يخدم طبقة واحدة بعينها فى المجتمع . الطبقة التى تملك كل شيء .

ولقد كان من بديهيات علم الاجتماع الرجعى التسليم بدعاوى الموضوعية والحيادية عند دراسة وقائع المجتمع ، على الرغم من أن كل الأبحاث التى تمت فى هذا الميدان كانت تنوء بثقل الأيديولوجية الرجعية والرأسمالية والامبريالية فى كثير من الأحيان . ولعل الاتجاه الحديث الى دراسة مشاكل المجتمع يمثل ضغطا قويا استجاب له علماء الغرب نتيجة لاتساع نطاق هذه المشاكل وتفاقم خطرها ، ولكنهم يدرسونها بطريقتهم الخاصة التى تقترح كل الحلول ما عدا المساس بالبناء الاجتماعى من حيث أبعاد أجزائه المختلفة .

اننا نعرض هنا لبعض آراء علماء الغرب عند دراساتهم المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحراف لسببين : الأول — لأن اتجاه هذه الدراسات يفيدنا فى المقارنة ويوضح أمامنا معالم الطريق الذى يترجم عن واقع مجتمعنا . والثانى — لأن بعض مفاهيمهم وتعاريفهم وتحديداتهم لاطارات البحث يمكن أن تصلح نقطة بدء فى تحديد موقفنا العلمى .

التفكك الاجتماعى

يقول روبرت ميرتون ان المشاكل الاجتماعية هى التباين أو التناقض بين ما هو موجود فى المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به . ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين اما برفع المستويات التى تكون لها فاعلية وعمومية فى المجتمع أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين وليس غريبا أن نجد أن بعض الناس التى تعيش فى أكثر المجتمعات الصناعية تعقيدا يعتقدون أن مجتمعاتهم أكثر مشاكلا وقلقا واضطرابا اذا قورنت بالمحتمعات الأقل درجة فى التحصيل الثقافى . واننا لنجد دائما تناقضا بين المستويات المشتركة وبين الظروف الواقعية التى يحياها الناس الأمر الذى يؤدى الى نتائج يمكن النظر اليها بصورة ذاتية أو موضوعية . اذن فميرتون يرى أن المشاكل الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعى ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التى يحياها الناس مثلا بالظروف التى يمكن أن تكون موجودة وتؤدى الى كسر حدة هذه المشاكل ؛ وفى هذا الصدد يقسم المشاكل الاجتماعية الى قسمين كبيرين : يسمى الأول التفكك الاجتماعى ، والثانى السلوك الانحرافى .

ولكنه يرى أن هذه القسمة وان استمرت فى التدليل وكان لها قيمه نظرية الا أنها ليست مطابقة للواقع تماما لأنها لا تصف الأحداث الاجتماعية فى كل نواحيها المعقدة ، بل انها تشير بطريقة مختارة الى نواح منها فقط ؛ ومع ذلك فانه يرى أنه من الممكن ومن المفيد معا أن نميز عند دراسة كل مشكلة اجتماعية المكونات أو النواحى التى تعتبر مسألة من مسائل التفكك وبين تلك التى تعتبر من مسائل السلوك الانحرافى • ونحن لا نجد فى فكرة ميرتون هذه خروجا على الخطر العام الذى نقرره منذ البداية وهو أن المشاكل الاجتماعية تفرز أنواعا متعددة من السلوك الانحرافى خصوصا اذا اتسع نطاقها واستعصت على الحل فترة طويلة وأصبحت تشكل قطاعا مرضيا دائما فى جسم المجتمع ، ولكننا قد نختلف معه فى قوله أن المشاكل ذات الطبيعة الفردية والتى توصف بأنها انحراف فردى ذلك لأن ابراز هذا الفرق يودى بأن المشاكل الفردية يمكن أن توجد على حدة وتؤدى فى نهاية الأمر الى ظهور مشكلة من مشاكل التفكك ذلك لأننا نعتقد أن كل ثغرة تنفتح فى البناء الاجتماعى تؤدى الى تناقضات واسعة النطاق فى الوظائف الاجتماعية المنوطة بكل جزء من أجزائه الأمر الذى يؤدى الى سقوط أعداد تتزايد باستمرار من الأفراد فى المجتمع الرأسمالى أو ارتيادهم طريق المتطلع البورجوازى الذى قد يقودهم فى نهاية الأمر الى السلوك الانحرافى ؛ ومعنى هذا أن القضاء على المشاكل الاجتماعية التى تمثل نوعا من التفكك فى بناء المجتمع ووظائفه يؤدى بالتالى الى تقليل الفرصة والى تضيق نطاق الظروف التى تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافى الذى يشير اليه علماء الغرب كانحراف الأحداث وادمان المخدرات والسلوك الاجرامى والمرض العقلى وغير ذلك •

لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة فى تعريف التفكك الاجتماعى ولكن هذه الصعوبة تتضاءل فى هذه الأيام على الرغم من عدم الاتفاق على استخدام موحد لها . ولكن أكبر الاستخدامات قبولا هى التى ترى (أن التفكك الاجتماعى هو عدم كفاءة النسق الاجتماعى أو فشله فى تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدى الى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية) ومن أجل هذا يكون التفكك الاجتماعى نسبيا ومسألة درجه لأنه مرتبط بمستويات مطلقة يمكن أن تكون لها عمومية تطبق على جميع الأنساق الاجتماعية فى مختلف الظروف •

ويضيف ميرتون الى ذلك قوله ان طبيعة المجتمع الحديث المعقد تفرض انتماء الأفراد أو الجماعات الى عدد من الأنساق الاجتماعية قد تتضارب أهدافها ولذلك فان عملية الصراع التى تنشأ للتوفيق بين الأدوار والمراكز ازاء هذه الانساق قد تؤدى الى انواع متعددة من التفكك الاجتماعى تمتد آثارها الى هذه الانساق ذاتها . ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعى لا يتمكن من أداء وظائفه على النحو المرغوب ويفشل فى تحقيق المتطلبات الوظيفية التى تربطه بالأنساق الأخرى فى المجتمع وبهذا يمتد التفكك وينتشر فيصيب النظام فيصبح مشكلة اجتماعية ويصيب الأفراد فيصبح سلوكا انحرافيا •

يتضح من ذلك أن ميرتون يبنى تحليله للتفكك الاجتماعى على أساسين الأول اعتبار النسق الاجتماعى وحدة بنائية وظيفية متكاملة على الرغم من ارتباطه البنائى والوظيفى بالأنساق الاجتماعية الأخرى فى المجتمع • والثانى اعتبار النسق الاجتماعى الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم فى الحياة الاجتماعية الأمر الذى يؤدى الى نتيجتين ضروريتين :

١ ــ ان النسق الاجتماعى قد يفشل أو لا يحقق بدرجه ذهنية الوظائف المنوطة به فى علاقته بالأنساق الأخرى بالمجتمع بسبب فشله فى استغراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة وهذا أمر يؤدى فى نظره الى ظهور أحتمالات التفكك الاجتماعى .

٢ ــ أن الفرد أو الجماعة فى المجتمع الحديث المعقد لا يستغرق كل نشاطه داخل نسق واحد ولهذا تظهر احتمالات الصراع نتيجه لاختلاف الأبعاد البنائية بين الأنساق التى تكون الدائرة الكبرى للنشاط العام لهما . وهذا بدوره يؤدى الى احتمالات ظهور التفكك الاجتماعى والسلوك الانحرافى معا أو كما يفضل أن يجمع بين هذين القسمين فى أصطلاح اشكلة الاجتماعية .

ان تحليل ميرتون هذا يستقيم تماما مع الطابع العام للمجتمع الأمريكى الذى يقوم بناؤه التشريحى على أساس وجود طبقات معترف بها وعلى أساس وجود جماعات متعددة الأهداف أو متناقضة : ولهذا يظهر التناقض بين الأنساق الاجتماعية أو حتى داخل النسق الواحد فيما يتعلق بالأبعاد البنائية والوظيفية التى تضع الوسائل والغايات لأعضاء المجتمع أثناء تحركهم فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة . لكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو فى مجتمع أشتراكى يقوم على أساس التوجيه الاقتصادى الكامل وتقريب الفوارق بين طبقات الشعب العامل . وتحديد الأهداف وضبط عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بناء على تخطيط مركزى له مرونة التطبيق فى المجتمعات المحلية المختلفة . ونتيجة لهذا الوضع فى المجتمع الاشتراكى تنتفى فى أغلب الأحيان كل المقومات والظروف التى تهىء الفرص لفشل النسق الاجتماعى أو لعدم كفايته فى بلوغ الأهداف أو لصراع الأدوار

والمركز . اذن فالتنقل اجتماعى كما صوره ميرتون يبنى على ظروف متعلقة بطبيعة البناء الاجتماعى الرأسمالى ليس لها نظير فى المجتمع الاشتراكى ومن ثم لا يمكن الأخذ بها فى تحليل المشكلة الاجتماعية. وما دامت الصورة البنائية فى المجتمع الاشتراكى مختلفة عن الصورة البنائية التى كانت مبعث تحليل ميرتون فان اجراءات الوقاية والعلاج سوف تكون بالتالى مختلفة تماما .

عند محاولة فهم التفكك الاجتماعى يجب أن نراعى المسائل الآتية :

١ ــ لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعى دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعى فكما أنه توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك ، ويحدث التفكك الاجتماعى عندما يكون هناك تغير فى توازن القوى التي كانت تساند التنظيم فى مرحلة معينة منه وتؤدى فى نفس الوقت الى فعالية قوى الضبط الاجتماعى المتعددة ؛ ومن الملاحظ أن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يفكك العلاقات النظامية والأنماط السلوكية ويصبح من الصعب كلما ازدادت عوامل التغير شدة وسرعة بناء أنماط جديدة من السلوك أو من العلاقات .

٢ ــ عندما يتغير البناء الاجتماعى دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم تكون الفرصة مهيئة لظهور التفكك الاجتماعى ؛ ولهذا تحمل المجتمعات الدينامية فى وقت معين من مراحل تغيرها البذور التى تؤدى الى تفكك العلاقات البنائية بين النظم والأفراد فى وقت واحد .

٣ ــ التغير الاجتماعى يؤدى الى اعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدى الى

عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التى تتغير على أساسها هذه الأجزاء . ومن المهم هنا أن ندرك أن التغير الاجتماعى نتيجة من نتائج التغير الثقافى لأن التغير فى الثقافة يؤدى الى احداث تغيرات عديدة فى صور التفاعل فى المجتمع مما يهىء الفرصة الى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعى الذى بتغيره يؤدى الى خلق قيم جديدة أخرى ، ولهذا يقال ان . التغيرات البنائية تتبعها دائما تغيرات فى القيم الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغير الذى يحدث فى الثقافة الكلية للمجتمع كما يحدث فى نفس الوقت نتيجة لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى .

٤ ــ يحدث التغير الاجتماعى نتيجة لازدياد شدة العوامل التى تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعى وتتعاقب التجديدات التى تدخل على الثقافة والمجتمع بسرعة لا يستطيع هضمها فى وجود العناصر القديمة التى لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ، ولهذا يحدث التفكك الاجتماعى والثقافى الذى قد يطول أو يقصر . ويمكن تقصير فترة التفكك هذه من طريقين :

الأول ــ التأنى فى التجديدات ليتمكن المجتمع والثقافة من هضم العناصر الجديدة واستبعاد العناصر القديمة التى لم تعد صالحة لنموه .

والثانى ــ الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى والاستفادة من التجارب السابقة وتجنب أسلوب المحاولة والخطأ .

٥ ــ فى مرحلة التفكك الاجتماعى قد يميل بعض أعضاء المجتمع

ى لاستعاب سنته وغد مر د عص بلوغ نهايه هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدى الى بهاظة ثمن الخروج منها . ولهذا كان حد لأفراد وتعميق الايديولوجيه والقضاء على البيروقراطيه من المسائل الهامة التى تؤدى لى خلق اتجاهات ايجابية لمساعدة التخطيط وحراسة التجديدات ومطاردة العناصر القديمة التى تؤدى الى التناقض وايقاف الايمان بقدرة الجديد على بلوغ الأهداف التى يناضل من أجلها المجتمع •

٦ ــ عندما يحدث التفكك الاجتماعى يجب أن يتنبه مشرعو السياسة الاجتماعيه الى ضرورة تغيير قيم المجتمع وقاموس اصطلاحاته اليومية وشعاراته الأساسية لتكون بمثابة الحوافز التى تعجل بسد الثغرات . وهذا لن يتأتى الا بتغيير جذرى فى وسائل الاعلام والتربية وفى أنماط القيادة وفى نواحى الضبط الاجتماعى . أو بمعنى آخر يجب خلق أسلوب جديد فى الحياة ونظرة مختلفه كلية عن النظرة التى أوصلت المجتمع الى حالة التفكك •

انحراف السلوك

عندما دخلت تصنيعات السلوك الاجتماعى الانحرافى ميدان علم الاجتماع كان الاعتماد فى التعريف عن التصورات الطبية والقضائية والاقتصادية والتدليلية النفسية دون التحقق من مناسبتها فى التحليل السوسيولوجى ؛ ومثال ذلك ان فكرة الجريمة قد استعيرت من القانون ، ولكن عند تطبيق التعريف القانونى نلاحظ أنه يشتمل على أنواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتى لا يربط بينها الا أنها جميعا اعتداء أو عدوان على القانون • ولكن النظر الى عدم الأنواع

غير المتجانسة من السلوك باعتبار أنها مخالفة لقاعدة قانونية لا يفسر على الاطلاق الطرق الممتدة التي تحدث على أساسها الجريمة ، والمواقف التي تتم فيها والوسائل الفنية التي تستخدم في ارتكاب الجرائم . وفوق ذلك يعجز القانون عن تفسير المضمون الذي تمت فيه . ويمكن أن نلحظ هذا النقص أيضا في التعريفات السوسيولوجية عن انحرافات الاحداث أو البغاء أو الجنسية المثلية وصور السلوك الانحرافي الأخرى[1] .

ولهذا يجب أن يكون لعلم الاجتماع تعريفاته الخاصة به وإلا فان نظريته عن السلوك الاجتماعي المرضي ستظل عامة وغامضة . ان التفسير الذي يفضله علماء الغرب للسلوك الانحرافي الفردي وان كان يشير الى تعدد العوامل المؤدية اليه ومن بينها العوامل الاقتصادية ، الا أنهم يفضلون قياس السلوك الانحرافي على أساس مقاييس معيارية تنبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعبر عن الموجبات الأساسية للحياة الاجتماعية وتترجم في نفس الوقت عن المجتمع وايديولوجيته ، واننا لنوافق على هذا الاتجاه من حيث المنهج ولكننا لا نوافق على الأخذ بمضمون المعيار خصوصا اذا ارتبط بأوضاع تاريخية وثقافية في مجتمع يختلف كلية في هذه الناحية عن مجتمعنا الذي نحاول أن نسبر غور الانحراف فيه وتجرى العوامل الحقيقية التي تسببه في فترات نموه المختلفة وفي أثناء تغيره الحتمي لتحقيق أهداف بعينها .

من أجل هذا فان التعريف الذي يجب أن نحاوله هنا فيما يتعلق

---

(١) راجع كتاب ليمبرت عن الباثولوجيا الاجتماعية (١٩٥٨) وكتاب كلينارد عن علم اجتماع السلوك الانحرافي (١٩٥٧) .

بالسلوك الانحرافى يجب أن يكون متصلا بالمعايير والقيم من ناحية وبأهداف المجتمع ككل من ناحية أخرى

والطريقة التى يرى ليمرت اتباعها أن نفتت الانحراف الى وجوه متعددة (مكشوف وغير مكشوف) ثم نضع السلوك الانحرافى انماط أو نماذج متعددة داخل مضامين شخصية أو اجتماعية • وفى هذا المقام لن نهتم كثيرا بالتمايزات البيولوجية أو الديموجرافية للانحراف • وانما نفضل الاشارة اليهما لأغراض تتصل بحسن التحليل •

١ ــ التمايز البيولوجى : يختلف الناس بعضهم عن بعض من ناحية الخصائص البيولوجية ولكن التمايز البيولوجى لايمكن أن نفكر فيه على أنه انحراف ، لأن قليلا من السلوك الانحرافى يمكن أن ينسب الى البناءات البيولوجية أو عملياتها •

ومن الملاحظ أن الاختلافات البيولوجية التى لا تؤثر على لوظائف الجسمية يمكن أن تصبح أساسا فى الانحراف ولكن من خلال التفاعل مع العناصر الثقافية والتصورات الاجتماعية : ومثال ذلك أن الناس قد تبدو أطول أو أقصر مما هم عليه فعلا كما أن الأصدقاء والمعارف قد لا يلاحظون فورا الجراحة التجميلية التى أجراها أحد أفراد جماعتهم لتحسين وجهه •

٢ ــ التمايز الديموجرافى : يفضل بعض الباحثين فى مسائل السلوك الانحرافى دراسة الاختلافات الديموجرافية لبعض أنماط المنحرفين. وفى هذا الصدد تبرز عدة مظاهر كالسن والجنس والجنسية والأصل القومى والشريحة الاقتصادية والمركز الدينى والتربوى • كما أن المركز الزواجى ونسب المواليد والوفيات الى جانب التوزيع الجغرافى لمجموعات المنحرفين

يمكن أن تكون جـزءا من التعليل الديموجرافى • وعـلى الرغم من أن كثيرا من الاجتماع يفضلون هذه المادة الكمية فى وصف السلوك الانسانى الا أنه من غير شك لايمكن انكار قيمة الوصف الديموجرافى للمنحرفين كخطوة أولى فى وضعهم داخـــل اطار المسافة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى •

واننا لنلاحظ هنا أن الاهتمام بالعوامل الديموجرافية يكون مناسبا أكثر فى دراسة السلوك الانحرافى فى المجتمعات المترامية الأطـــراف والكثيفة السكان والمتعددة الأجناس ، كما أنه يصلح أيضا فى دراسة المجتمعات المختلفة أو التى لم تكن فى التاريخ البعيد ذا حضارة أو أصالة فى نضال الانسان مع الطبيعة : كما أننا نلاحـظ أن ادخال مستويات معينة كالمستوى الاقتصادى والمركز الدينى يحظى باهتمام الباحثين فى المجتمعات الرأسمالية التى قد يكون البعد الاقتصادى أو الدينى فيها بين فئات السكان المختلفة ذا أثر واضح فى الاحساس بالعزلة أو الشعور بالفقدان أو الاضطهاد أو الاستغلال مما قد يدخـل فى السلسلة العلية التى تفضى الى الانحراف . ولا يجب أن ننسى هنا أن تفتيت السكان على الأسس السابقة التى اقترحها ليمرت يؤدى بدوره الى تفتيت القيم وعزل الجماعات بعضها عن بعض وعدم وضوح الأهـداف الأساسية للمجتمع ككل ، مما يسهل الأمر أمـام النزعات الفردية لشق طريقها فى ميادين العصيان والانخراط فى كل أنواع السلوك المتحدى للمجتمع ، ولكن الأمر من حيث التدليل الأخير يختلف فى المجتمع الاشتراكى الذى يتميز بوحدة القيم والتوجيه الأيديولوجى وتحدد الأهداف وانتفـاء الأساليب التى تؤدى الى غرس قيم الصراع وتبرير وسائل البلوغ الى غايات فردية مهما كانت مؤلمة للغير أو للمجتمـع ككل : وبمعنى آخـر نلاحظ أن طبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى تسـد كثيرا

من الثغرات وتقضي على كثير من العوامل التي تؤدي الى انحرافات السلوك .

الانحراف والامتثال :

أهم ما يشغل بعض الباحثين فى مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف، لأن ما يفعله الناس فى واقع الأمر وما يفشلون فى عمله هو الذى يجعل تلك الأعمال تأتي الى مركز اهتمام الجمهور . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يستخدمون كلمة منحرف بنفس المعنى الذى يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو سيء التوافق فانهم يتفقون الى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي • ولهذا فان أفضل طريق لنا لوصف الانحراف أن نقارنه بامتثال ؛ ولهذا نقول أننا نستطيع أن نحدد معنى الانحراف بدقة اذا كانت وسائله مضبوطة لوصف وتحديد المعايير الاجتماعية • ومن الواضح أن المعايير فى مجتمع صغير منعزل تكون واضحة وقليلة العدد . وتكون فى المجتمع الحضرى الصناعى متعددة ومختلفة فى نفس الوقت . ويلاحظ أن المعايير الاجتماعية من حيث دراستها فى علم الاجتماع لم تتقدم بعد الى الدرجة التى يمكن معها الامعان فى بحث هذا الموضوع • ويقول جونسون أن فكرة الانحراف والامتثال يكون لهما معنى من حيث اتصالهما بالحقيقة القائلة ان أعضاء المجتمع يوجهون الى معايير اجتماعية تكون داخليا جزءا من شخصياتهم • ولهذا فان الامتثال عبارة عن فعل يتحرى معيارا أو معايير اجتماعية معينة . ويقع فى نفس الوقت ضمن مجموعة أنواع السلوك التى يسمح بها المعيار واذن فالامتثال لا يحدث عرضا فى اطار السلوك المسموح . لأن المعيار يعتبر جزءا من الدوافع التى توجه أعضاء الجماعة الانسانية على الرغم من أن الفرد قد لا يكون شاعرا

بــه كل الوقت أو فى أى وقت . وبالمثــل فالســلوك الانحــرافى ليس سلوكا عدوانيا على المعيار يحدث بطريقة عرضية ، لأن الانحراف هنا يمثل عدوانا مدفوعا ؛ بمعنى أنه يعتبر جزءا من الدوافع التى يوجــه اليها الفرد فى وقت معين نتيجة لعوامل متعددة (١) .

النظــام المعيــارى :

قبل أن نمضى فى استعراض أنواع الانحــراف يجب أن نعرض فى ايجاز لموضوع المعايير التى تعتبر الفيصل فى وصف السلوك بالامتثال أو الانحــراف .

تتكون الثقافة فى بعض جوانبها من المعايير التى تحدد ما يجب على الأفراد عمله عندما يجدون أنفسهم فى مواقف معينة ؛ ومن الطبيعى أن مثل هذه المعايير أو الأفكار العامة يمكن من الناحيــة النظرية أن تتعلم قبل ممارسة تجربة السلوك فى الواقع . ومثال ذلك أننى وأنت نستطيع أن نتعلم كيف تنظم الأسرة أو ما يجب أن تكون عليه علاقات العمــل قبل أن تنشأ لدينا الحــاجة الى مثل هذا التنظيــم . ولهذا لا يكفى فى تدليل المجتمع أن نلاحظ الأفراد وهــم يسلكون فى الواقــع ، ذلك لأن الباحث المحقق فى المجتمع يجب أن يلاحظ الطريقة التى يشــعر على أساسها الأفراد بما ينبغى عليهم أن يفعلوه ، ومن ثم فاننا نطلق على تلك النواحى التى يجب أن تتحقق فى سلوك الأفراد اصطلاح « النظام المعيارى » وتتميز المعايير بما يلى :

---

(١) راجع هارى جونسون فى كتابه عن علم الاجتماع (١٩٦١) وتولكوت بارسنز فى النسق الاجتماعى (١٩٥١).

١ ــ أنها تنبثق من الجماعة أثناء ممارستها لوظائفها أو محاولتها تحقيق أهــدافها .

٢ ــ تنتقل المعايير من جيل الى جيل عن طريق التعلم وخاصــة أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة .

٣ ــ السلوك المتثل للمعايير يتخذ طابعا ثابتا من خــلال عمليات العقــاب والثــواب .

٤ ــ تصبح المعايير جزءا من الشــخصية بمرور الزمن ونتيجــة لوضوح الجزاءات الاجتماعية لكل انحراف عنها .

٥ ــ تختلف المعايير بعضها عن الآخر فى مبلغ أهميتها . وتقاس أهمية المعيار بمبلغ شدة العقاب المقابل للانحراف عنه .

ولهذا فانه من الســهل فى كل مجتمع ابراز المعايير ذات الأهميــة القصوى والمعايير ذات الأهمية الصغرى فى دراســة أنواع الجزاءات التى توضع للانحراف عن كل منها .

٦ ــ يمكن التعــرف على المعايير ومبــلغ أهميتها فى المجتمــع من الحديث اليومى للناس وخاصة فى اشاراتهم لما ينبغى أن يكون وتعتبر المواثيق الوطنية وما يرد فيها من أهداف أو قيم أو مبادىء من أهــم العلامات المميزة للمجتمعات فى مراحل تاريخها المختلفة .

٧ ــ تعكس المعايير قيم المجتمع الأساسية ولذلك فمن السهل بناء على قيم مجتمعنا أن نقول : « ان عــدالة التوزيع وحراســة الانتاج والرعــاية الاجتماعية قيم أســاسية تشكل قــاعدة المعايير الرئيســية والثانوية فى نفس الوقت .

ان المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لابد أن يناضل من أجل الوصول الى اتفاق جماعى فيما يتعلق بالمعايير التى يجب أن تكون مقياسا للسلوك . كما يجب أن يستحث جميع أعضاء المجتمع ألا ينحرفوا عنها أثناء ممارستهم للحياة ، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضاء المجتمع على معايير محددة توجه السلوك العام مؤديا الى ما نسميه « الاجماع المعيارى » اما اتفاق جميع الافراد على الالتزام بهذه المعايير المتفق عليها فاننا نسميه « الامتثال السلوكى » • واننا نتوقع أن المجتمع الذى يتميز بالاجماع المعيارى والامتثال السلوكى مجتمع تتماثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم فيما يتعلق بالمسائل الحيوية التى تهم جميع أعضائه ، كما أن جميع الأفراد فى سلوكهم يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل وخاصة فى المسائل التى تتعلق برفاهية المواطن •

أسباب الامتثال :

الامتثال هنا أذن هو امتثال للمعايير الاجتماعية ويتوقف على ما يلى :

١ ــ التدريب الاجتماعى باعتباره شاملا لكل العمليات التى بفضلها تصبح المعايير الاجتماعية جزءا من الشخصية •

٢ ــ العزل أو الحصر وهو أى ترتيب اجتماعى يؤدى الى خفض حدة الصراع المعيارى ويؤدى الى الامتثال •

٣ ــ التدرج ومعناه ترتيب المعايير الاجتماعية فى نظام متسلسل يمكن أن يتيح للفرد فرصة الاختيار بناء على الموقف الذى يواجهه •

٤ ــ الضبط الاجتماعى ووظيفته أن يتيح للفرد أن يتصور مقدما ماذا سيحدث لو أنه اعتدى على القاعدة أو المعيار •

٥ ـ الايديولوجية ومعناها أن المشاركة الإرادية لأعضاء الجماعة والتى يتدخل فيها امتثالهم لمعايير المجتمع ، تتوقف على الأفكار التى فى أذهانهم عن مكانهم فى الوسط الاجتماعى بأجمعه وعلى الطريقة التى توصل الى الأهداف الكبرى التى يناضل من أجلها المجتمع .

بجب المصالح العليا للمجتمع . ذلك لأن الامتثال للمعايير الاجتماعية لا يقوم على دوافع مثالية فحسب، ولهذا لا يجب أن ننسى أن المعايير ترتب نوعا من الحقوق والواجبات . فكثير من الحقوق التى أقامها مجتمعنا الاشتراكى للعاملين يجعل الأفراد يستمتعون بمعايير المجتمع ويقاومون الاعتداء عليها ؛ ومن أجل هذا نقول ان المصالح الخاصة تعتبر فى هذا الصدد انحرافا ومعوقا لكل تغيير اجتماعى يعدل من المعيار ليتسق مع مصالح المجتمع العليا .

٧ أنواع الانحراف :

قبل أن نتكلم عن هذه الأنواع يجب أن نميز بين الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة للآخرين وليس لأنفسهم . والأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للآخرين وكذلك الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وللآخرين . والسلوك الانحرافى الواحد لشخصين قد يحمل خصائص غير مشابهة نظرا لاختلاف الظروف الشخصية والاجتماعية لكل من هذين الشخصين ولهذا فاننا نصنف الانحراف من الناحية الوظيفية الى ما يلى :

أ ـ الانحراف الفردى : بعض الانحراف يبدو على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته ، أى أن الانحراف ينبع فى هذه الحالة من ذات الشخص « يخرج من جلده

وربما يصلح العامل البيولوجي والوراثة في تفسير هذا الانحراف ، فاذا لم نجد سببا متصلا بذلك فان التفسير في هذه الحالة قد يرجع الى المؤثرات الثقافية الاجتماعية في تفاعلها مع الخصاص الوراثية للشخص بصورة تؤدى الى الانحراف وليس معنى هذا أن الانحراف الفردى غير طبيعي بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن الموقف الاجتماعية.

٢ — الانحراف بسبب الموقف : في بعض صور الانحراف لا يلزم أن ننظر الى الفرد باعتباره عاملا تفاعليا في الصورة الكلية للانحراف ، فالانحراف في هذه الحالة يمكن أن يفسر باعتباره وظيفة لوطأة القوى العاملة في الموقف الخارجي عن الفرد أو الموقف الذى يكون فيه الفرد جزءا متكاملا ، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد الى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك . ومثال ذلك أنه في بعض المجتمعات قد يضطر رب الأسرة الى السرقة اذا تعرضت عائلته لخطر الجوع ، أو تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لأن عملها لا يرضيها أو أن الأجر الذى تتقاضاه لا يشبع مطامحها في الملابس التى تريدها .. الخ

وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافي والذى يظهر في صور متعددة مثل المسروقات التى تسرق من الفنادق والمطاعم والسيارات العامة ودورات المياه على الرغم من أن اللصوص في هذه الأحوال ينظر اليهم باعتبارهم أفرادا محترمين في المجتمع ، أو كالانحراف الجنسى الذى يأتى نتيجة لتأخير الزواج أو الجنسية المثلية التى تحدث في الأماكن التى يقطنها جنس واحد كالمدارس الداخلية والمعسكرات والسجون . وتعتبر الدراسات التى أجريت حول الانحرافات اللامعيارية تقدما في التفكير السوسيولوجى الذى يسمح لنا بتفسير الانحراف في ضوء المظاهر العامة في نموذج الثقافة وطابع المجتمع .

٣ - الانحراف المنظم : يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ، والتنظيم الاجتماعي الانحرافي داخل الثقافة يظهر تلقائيا في بعض المجتمعات الرأسمالية وذلك مثل مستعمرات العراء أو العصابات وغيرها من الجماعات التي تمارس حياة انحرافية تامة .

العوامل المشجعة للانحراف :

ليس الاعتداء على المعايير الذي يفضي الى السلوك الانحرافي من الأمور الشائعة . ولكن المجتمعات التي تشجع الصراع وتنفصل فيها الاهداف المرسومة للمجتمع عن آمال الجماهير أو التي لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لسرعة التغيرات الثقافية وترابطها ، تتيح فرصا كثيرة لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على نظم المجتمع وقواعده[1] . ومن أجل هذا سنحدد فيما يلى العوامل التي تؤدي الى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدى على معيار بعينه .

١ - التدريب الاجتماعي الخاطيء أو الناقص ، ويظهر هذا بصورة جلية في المجتمعات التي تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة ، وتتفكك فيها الأسرة بصورة ملحوظة وتعلو الموجهات الفردية على الموجهات الجماعية .

٢ - الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتثال أو الانحراف تؤدي الى خلق حالة متميعة عند الأفراد ، فيظن بعضهم أن سلوكه في

---

(١) راجع جورلنديرج وآخرين فى كتابهم علم الاجتماع (١٩٥٨).

المجتمع كفرد لا يعنى أحدا . ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الايجابية فى كل حالة رعاية للنظـام .

٣ — ضعف الرقابة : اذ قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة، بسبب نقص القوى العاملة فى ميدان الضبط الاجتماعى ، الأمر الذى يؤدى الى أن يتعرض المعيـار للهزال فى أعين الناس .

٤ — سهولة التبرير : ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيـار أو تلمس المعاذير ، وقد يتم هذا بشكل ارادى من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعى .

٥ — عدم وضوح المعيار ، قد يؤدى الى بلبلة الأفكار والاتجاهات، وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا .

٦ — قد تحدث الاعتـداءات على المعايير بصورة سرية : فيظـل المعتدون بمنأى عن العقـاب الاجتماعى أو القـانونى ، وقد تبقـى الاعتداءات على المعـايير اذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهـزة الضبط الاجتماعى فى كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم .

٧ — قد تتناقض نواحى الضـبط الاجتمـاعى فتتجمد القواعد القانونية ولا تسـاير التغير الاجتماعى والثقافى فى الوقت الذى يتطـور فيه المجتمع بصورة تعطل فاعلية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر السـكان .

٨ — بعض الجماعات الانحـرافية فى المجتمعات تكون من القـوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعه قانونيا وتخلق فى نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء .

الفصل السادس

مشاكل المجتمع

تختلف مشاكل المجتمع نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغير الاجتماعى التى يتعرض لها وطابع البناء الاجتماعى ، وحجم المصادر الطبيعية التى يعتمد عليها ودرجة التقدم العلمى والتكنولوجى.هذا الى جانب نوع التنظيم الاجتماعى والاطار الايديولوجى الذى يحدد علاقات الناس فى الحياة الاجتماعية . ومن أجل هذا تختلف المجتمعات اختلافا بينا فى طبيعة المشاكل الاجتماعية التى تتعرض لها وفى نظرتها اليها وفى طريقة حلها ، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأساسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العالمى فى مجالات الانتاج والتقدم الفنى ، كما أنه من الملاحظ أن بعض المشاكل قد توجد فى مجتمع ولا نجد نظيرا لها فى مجتمع آخر ، مثل التفرقة العنصرية والبغاء وتعاطى المخدرات ، واننا لنعتقد أن البحث الاجتماعى فى ميدان المشاكل الاجتماعية يتأثر الى حد كبير بهذا كله ويتخذ طريق هذا التأثير صورا واضحة فى اختيار المشكلة وفى المفاهيم العامة التى تحكم النظرة اليها وفى طريقة الدراسة والتحليل وتحديد العوامل وغير ذلك من المسائل المتصلة بفهم المشكلة ومحاولة علاجها . ولسوف نقتصر فيما يلى على استعراض المشاكل الأساسية فى المجتمع التى بالقضاء عليها يمكن أن يختفى عدد من المشاكل الصغرى المترتبة عليها .

مشاكل المجتمـع المحلى

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفا لم تجبرها المجتمعات القديمة أو البدائية كما أن اتساع العمران فى مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى كان يقوم على وحدات صغيرة نسبيا .ومن الحقائق التى وصل اليها البحث الاجتماعى مؤخرا أنه كلما زاد المجتمع تعقدا زاد اتساع التنظيم الاجتماعى وتعددت أقسامه وأنواعه ، وكذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر فى طبيعة الانتاج وجود اختلافات كثيرة بين القوة البشريه المكونة لكل مجتمع ، ويضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متسايرة الأمر الذى أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية • وخلق ظروفا ومواقفا تعتبر جديدة على تجربة الانسان الماضية •

اننا عندما ندرس المجتمع دراسة واقعية يجب ان نركز على التجمعات القائمة فعلا والتى من مجموعها يتكون المجتمع ؛ أو بمعنى آخر أن المجتمع اذا أدركناه على أنه مجرد فكرة أو تصور فان ما هو موجود فى الواقع ويمكن أن يخضع للملاحظة العلمية هو المجتمعات المحلية • وما دمنا سنعرض لمشاكل المجتمع المحلى فانه من المناسب أن تحدد طبيعته تعريفا حتى نستطيع أن نتعرف على الانحرافات التى تتعرض لها •

ان هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة. وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات فى الحجم فقط

بل انها تختلف أيضا فى خصائصها العامة ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية له طابع صناعى ويقوم حـول المصانع كما أن بعضه يحمل الطـابع الزراعى ويقوم وسـط الأرض الخصـبية التى تروى بانتظام ، ويعتبر رابط الإقامة فى منطقة محددة أحد الخصـائص التى تميز المجتمع المحلى عن غـيره من المجتمعات ولكن الاقـامة فى منطقة واحدة وارتباط النـاس بهذا الرابط لا يجعل منهم فى الواقـع مجتمعا محليا ، فقد يعيش النـاس فى منطقة واحدة وعن قـرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى الى مرتبة العلاقة الاجتماعية المنظمة التى تشمل كل نواحى النشاط الانسانى ولهذا لابد من اضـافة شرط آخر هو التنظيم الكلى للحياة الاجتماعية فى المنطقة التى يوجـد عليها المجتمـع المحلى : ومن أجـل هذا كان المجتمع المحـلى القروى والمجتمع المحلى الحضرى من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا فى وقتـنا الحـاضر .

مشـاكل التوزيع المكانى :

يعيش الناس فى المجتمـع المحلى (المدينة) فى مناطقه المتعـددة ويكونون علاقات اجتماعية متعددة أيضا ؛ وتتوزع الخدمات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية على أرض هذا المجتمع بطرق عديدة قد تكون نتيجة لتخطيط معين ، أو راجعة الى ظروف النمـو التاريخى التلقائى . ولهذا يحدث نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلى وزيادة السـكان أن تضطرب العلاقات أو تتركز الخدمات والمنظمات فى منطقة دون أخرى . كما أنه فى كثير من الأحيان يهتم المشرفون على المجتمع بالمناطق الحديثة النمو ويهملون المناطق القديمة التى تتحول تدريجيا الى مناطق متخلفة . ومما يساعد على تفاقم مشاكل التوزيع المدنى ما يلى :

١ ـ هجرة أعداد متزايدة من القرويين الى المدينة طلبا للعمل ، وهم فى العادة يتجهون الى المناطق القديمة من المجتمع المحلى نظرا لانخفاض مستوى المعيشة بها وخاصة فى الفترة الأولى لهجرتهم . ويترتب على ذلك زيادة الضغط على الخدمات الموجودة بالمنطقة ، مما يؤدى فى كثير من الأحيان الى تناقصها من حيث الكم والكيف .

٢ ـ التنقل الاجتماعى داخل المجتمع المحلى . وهو تحرك السكان للاقامة فى منطقة معينة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل أو الثقافة أو نتيجة لهجرة خارجية لبعض سكان هذا المجتمع وما يتبع ذلك من عمليات امتصاص تلقائية لشغل المساكن الخالية ، وغالبا ما يحدث هذا التنقل عددا من المشاكل نتيجة اختلال التوازن القديم بفعل السكان الجدد .

٣ ـ اقامة المصانع أو التوسع فيها . وهناك حالتان فى هذا الصدد . الأولى أن تكون المصانع موجودة داخل نطاق المجتمع المحلى فتزداد كثافة السكان فى المناطق المحيطة دون أن تزداد الخدمات . فيؤدى ذلك الى طبع هذه المناطق بطابع التخلف . الثانية : أن يتم بناء المصانع خارج المدينة : فيمتد الاسكان اليها وتنشأ بالتالى مشاكل المواصلات والمرافق العامة الأخرى . خاصة اذا اتخذ الاسكان طابعا غير مخطط .

٤ ـ الانتقال التدريجى لبعض مجموعات السكان لشغل المساكن التى تقع فى الضواحى . وهذا يؤدى الى زيادة الضغط على المرافق العامة ويحدث نوعا من اضطراب التوازن داخل المناطق الأصلية للمجتمع المحلى .

٥ ـ التخلف التدريجى لبعض المناطق غير المتخلفة فى وقت معين

نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلى • وبسبب ذلك نجد بعض الأحياء قد نشأت بطريقة غير مخططة • ولهذا تبرز مشكلة القضاء على المناطق المتخلفة باعادة بنائها • وفى بعض الأحيـان يأخذ المخططون بسـياسة بناء المساكن فى المساحة الخالية من المدينة ، وينقل اليها سكان المناطق المتخلفة ريثما تهدم ويبنى مكانها مساكن جديدة وهكذا • ولكن خطـر تخلف المناطق الجديدة يظل قائما ، اذا كان الأمر فى هذا الصدد اقتصر على النقل الفيزيائى للسـكان دون العناية برفـع مستواهم لثقيافهم لاستخدام المساكن استخداما سليما • أو نتيجة للأخطـاء التى ترتكب فى الميدان فيقـوم التخطيط على اعتبارات هندسية دون الاعتبـارات الاجتماعية •

لماذا تنشأ المشاكل فى المجتمع المحلى :

يقوم تنظيم المجتمـع المحلى أساساً على التعـاون والاتفاق • ولا يجب أن نتوقع أن يكون هناك تعاون أو اتفاق تام فى أى مجتمع محلى، لأن مسألة التعاون والاتفاق عرضة لاختلافات كثيرة تعود الى اعتبارات متصلة بطبيعة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو بالنظام السياسى فى المجتمع ككل ويفضل علماء الاجتماع فى هذا الصدد القول بأن كل مجتمع محلى به بعض الصراعات والتوترات الذى يفضى الى التفكك الاجتماعى ولكن وجود هذا التفكك يرجع الى ما يلى :

١ ـ اتساع نطاق المجتمع المحلى مع احتمال وجـود مجموعات سكانية متوافرة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية وينطبق هـذا الوصف أكثر على المجتمعات المحلية الرأسمالية التى تزداد فيها حـدة الانقسامات الطبقيـة •

٢ — عدم وجود تخطيط معين لضبط العلاقات الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادى . وهذا بسبب عدم وجود أهداف جمعية تتحقق من أجلها الجماعة الانسانية ، ولهذا تختلف علاقة الناس بالمنظمات الأساسيه فى المجتمع المحلى وخاصة اذا كان مثل هذا المجتمع عرضه لتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة .

ان المشاكل الاجتماعية التى تنشأ بفعل عمليات التغير وان كانت تبدو طبيعية الا أنه من الممكن التغلب عليها اذا كانت مقتصرة على الحركة السكانية على أرض المجتمع المحلى ، وما تتطلبه هذه الحركة من تخطيط ناجح لمسائل الاسكان والمرافق العامة وتوزيع مكونات الرعاية الاجتماعية الأساسية .

٣ — التغيرات الثقافية التى تؤدى الى تعديلات عديدة فى أدوار السكان ومراكزهم نتيجة لانهيار البناء التقليدى لها . ومن أبرز هذه التغيرات الثقافية التغير الذى يلحق القيم والمعايير خاصة — اذا كانت نتيجة لتغيرات أساسية فى البناء الاقتصادى .

ان المشاكل التى تنشأ فى فترة الانتقال من القديم الى الجديد تزداد اذا كانت التجديدات الثقافية قد تمت بصورة سريعة لم يستطع المجتمع أن يهضمها ، ولكن التخطيط الناجح باعتباره وسيلة تكنولوجية اجتماعية يستطيع أن يختصر من فترة التفكك ويسرع ببلوغ مرحلة التمثيل والتكامل .

٤ — التنظيم السياسى قد لا يكون من الكفاءة بحيث يمكن أن يتابع التغيرات السريعة فيسقط فى متاهة او قد ينحرف عن أهدافه الأساسية وهى المراقبة والتعبير عن مطالب الجماهير والاشارة الى نقاط الضعف فى البناء الاجتماعى .

٥ — عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية عند المخططين أو المسئولين عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى الشرق بينها وبين الأهداف التكتيكية ، وينعكس الغموض فى هذا الميدان على الأفراد والجماعات ويؤدى الأمر الى مصاعب عديدة فى النظرية والتطبيق . ومثال ذلك ، أننا فى مجتمعنا لازلنا نستبقى بعض مفاهيم الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة والفلسفة لأسباب تتعلق بتكنيك الرعاية الاجتماعية فى المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية. ولا يجب أن يقع المطبقون للسياسة الاجتماعية الاشتراكية فى خطأ الاعتقاد بأن هذا السكوت هو منطق الحل الاشتراكى فى هذا الميدان الخطير . ذلك لأن الهدف الاستراتيجى فى هذا المجال هو الوصول الى التأمين الاجتماعى الشامل الذى ينفذ عن طريق التخطيط الواعى المتكامل لكل جوانب حياتنا الاجتماعية فى ضوء زيادة كفاءة المجتمع الانتاجيـــة .

٦ — التضارب الواضح فى سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث التخطيط والتنسيق وخاصة فى جوانبها الأساسية مثل الاسكان والتعليم والترفيه والرعاية الصحية ، ذلك لأن الاهتمام الرأسى بكل منها على حدة يؤدى الى عدم جدوى الاتفاق عليها ، لأن المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا وظيفيا وبنائيا كما سبق أن ذكرنا . ان التخطيط يعطى منفذو السياسة الاجتماعية أولويات ولكنه لا يشير بالاهتمام الزائد بنوع معين من الرعاية على حساب الأنواع الأخرى . وينصح المتمرسون فى التخطيط الاشتراكى فى ميدان الرعاية الاجتماعية بمواجهة مشاكلها مواجهة أفقية . لقد صدر مؤخرا قانون التأمين الصحى ورؤى تطبيقه تجريبيا فى مدينة الاسكندرية لصلاحيتها كميدان تجريبى . والرعاية الصحية وان كانت من مقومات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية ، الا أن

الاهتمام المتوازى بدل مشاكل الاسكان والتعدبه ومحو الأميه والاهتمام بالاهداف الاجتماعية للتنظيم السياسى يمكن أن يؤدى من الناحية الاقتصادية الى خفض نسبة الانفاق على تنفيذ القانون . ومن المعروف علميا الآن أن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية للمرض أصبحت من أبرز العوامل التى تحظى بعناية العاملين فى شؤون الطب .

٧ — عدم فاعلية سياسة الترفيه والتربية والثقافة العامة وقضاء وقت الفراغ وهذا ينتج من ازدواج الأجهزة العاملة فى هذه الميادين، وعدم وجود خطة محددة تنفذ على مراحل ، أن توجيه هذه المسائل من شأنه أن يسد كثيرا من المنافذ الانحرافية وخاصة فى ميدان الشباب. ومن شأنه أيضا خلق عادات اجتماعية مقيمة اشتراكيا لتحل محل العادات القديمة التي سقطت بسقوط البناء الاجتماعى القديم . أن القضاء علي عادة متخلفة لا يتم الا باحلال عادة جديدة محلها يقوم بنفس الوظيفة فى اطار البناء الاجتماعى الجديد . ويلاحظ أن كثيراً من الاتجاهات السلبية نحو التخطيط ونحو الأهداف العليا للمجتمع ونحو مواجهة مشاكله ترجع الى تهافت السياسة المطبقة فى ميدان الحزام الواقى للمواطنين من أخطار الانهزامية والرجعية والتراخى العقائدى والتقاعس عن الخدمة العامة .

٨ — النزعات الانعزالية والطائفية والنقابية الرجعية . تؤدى الى خفض كثافة التفاعل العام وخاصة فى المدن الكبرى . وشدة التفاعل على مستوى المهنة أو الطائفة وهذا من شأنه أن يؤدى الى تغليب أهداف قصيرة المدى ذات طابع أقليمى أو طائفى أو مهنى على مصالح المجتمع العليا وأهدافه الكبرى البعيدة المدى . ولذلك كلما نجح المجتمع فى تذويب الفوارق القائمة على التباعد المهنى أو الطائفى او

الاقتصادى ، تنجح فى تقريب المسافات الاجتماعية بين السكان ، وتمهد الطريق نحو القضاء السريع على المشاكل الاجتماعية نظرا لتوقع التضامن والتضحية على أوسع نطاق • ويلاحظ أن الجماعات الضاغطة فى المجتمع التى تعمل على مستوى مهنى أو اقتصادى خاص تمارس نوعا من النفوذ على الأجهزة التنفيذية والمخططة فى بعض الأحيان ، فتحظى مطالبها وأهدافها بالعناية والتمويل على حساب الصالح العـام •

التنقل الاجتماعى والتفكك

يهتم الباحثون فى المجتمع بمسألة التنقل الاجتماعى لما لها من آثار مباشرة على المشاكل الاجتماعية • ويقاس التنقل على أساس معدل نسبة تغيير محل الاقامة خلال عام واحد • ولسوف نقصر الكلام هنا عـلى المفهوم المكانى لعملية التنقل والآثار الاجتماعية التى تترتب على ذلك • ويشبه أحد الباحثين التنقل الاجتماعى بنبض المجتمع الذى يدل عـلى اسـتمرار الحيـاة •

عندما ينتقل فرد أو جماعة من محل أقامته الأصلى الى مكان جديد فانه يسبب مشكلة للمكان الذى انتقل اليه وربما بالنسبة لذاته أيضا ، لأن علاقاته القديمة تنهار وعليه أن يكون عـلاقات جديدة مع مشقات التكيف والتوافق ، وعلى المكان الجديد أن يفسح له طريق الحياة ، كل هذا يؤدى الى نشوء مشـاكل التفكك • ويلاحظ أن التنقل الاجتماعى ومشاكله أوضـح ظهورا وأبعد أثرا فى المـدن الكبرى اذا قورنت بأى مدينة أخرى أو منطقة قروية • ويرجع ذلك الى ما يلى :

١ ـ اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص وخاصـة فى المراكز

الصناعية مما ينجم عنه أن تصبح المدن الكبرى مركز جذب سكانيه بحثا عن عمل أو عن فرص جديدة للحياة .

٢ ـ النمو الحضري السريع يؤدى الى اتساع نطاق الخدمات وما تحتاجه من أيدى عاملة وما يترتب على ذلك من تحرك السكان من المناطق الريفية أو المدن الصغرى الى المدن الكبرى .

٣ ـ انخفاض معدل الزيادة الطبيعية فى سكان المدن الكبرى أدى الى اتساع نطاق الهجرة اليها . ولهذا تقوم الزيادة السكانية فى هذه المدن بالصورة السريعة التى تلاحظ عند مقارنة التعدادات على المهاجرين .

والمشاكل التى يمكن أن تترتب على اتساع نطاق عمليات التنقل الاجتماعى ما يلى :

١ ـ اتساع دائرة المناطق المتخلفة فى المدن الكبرى لأن المهاجرين يميلون فى أوائل فترات اقامتهم الى اللجوء اليها وخاصة فى فترة البحث عن عمل .

٢ ـ ظهور الأمراض النفسية والأضطرابات العصبية نتيجة لعدم قدرة بعض المهاجرين على التكيف السريع مع الحياة الحضرية وطابعها فى المدن الكبرى .

٣ ـ وجود فرص كثيرة لمارسه الدعارة ، نظرا لانفصال المهاجرة عن الروابط الاجتماعية التى كانت تشدها الى المجتمع المحلى وشعورها بالفقدان وعدم توفيقها فى البحث عن عمل وسقوطها فى معركة التكيف الاجتماعى .

٤ ـ اتساع نطاق السلوك الاجرامى لمثل الأسباب السابقة .

٥ ـ وجود عوامل كثيرة تؤدى الى تفكك الأسرة وازدياد نسب الطلاق وانحراف الأحداث وخاصة بين المهاجرين سواء تركوا زوجاتهم وأولادهم فى مناطق اقامتهم الأصلية أو أصطحبوهم معهم .

معوقات تخلق المشاكل

على الرغم من وضوح مشاكل المجتمع ، وعلى الرغم من كفاءة أجهزة التخطيط المركزية وأستعداد الاجهزة المحلية للتطبيق بمستوى عال من المرونة ، فان عددا من المعوقات تقف فى سبيل بلوغ الحل الاشتراكى مداه . وسوف نعدد فيما يلى أمثلة من هذه المعوقات :

١ ـ انماط السلوك الاجتماعى قد تظل جامدة فى الوقت الذى يجب فيه أن تتغير أو تكون عالية المرونة لمقابلة مطالب الاصلاح ، ويرجع ذلك الى بقاء بعض الرواسب التقليدية ذات سيطرة على محصلة العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية الى جانب عدم بلوغ التغير فى المجتمع جوهر القيم والمعايير .

٢ ـ الرموز أو سمات الثقافة الرمزية . ومعنى ذلك ان محصلة التعبير الفنى والأدبى والفلسفى تظل تشير الى مفضلات وتوقعات لا تستقيم من واقع الحياة المتغيرة فتخلق بذلك موجهات سلوكية تتناقض مع الطابع الأيديولوجى العام للمجتمع وتؤدى الى اتساع هوة التفكك وتمييع المواقف السلوكية الهادفة المنسجمة مع عمليات التغير الاضطرادية .

٣ ـ السمات الثقافية النفعية.وهى التى تعبر عن طريقة المشاركة فى الملكية العامة والحفاظ عليها وتوجيهها ، وهنا تظهر الرواسب الفردية التى قد تنظر الى القطاع العام على أنه « مال لا صاحب له » ولهذا تظهر بعض أنواع الانحرافات التي تؤدى الى اتجاهات نفعية فردية أو الى تعويق ارادى ، ومن مظاهر هذه السمات الثقافية النفعية التطلعات البورجوازية التى تؤدى الى عدم الموازنة بين الدوافع وبين المصالح والأهداف العليا للمجتمع .

٤ ـ القواعد المنظمة للسلوك المكتوبة والشفوية . التى قد تكون موضوعة لمجتمع قديم ومع ذلك تمارس وظيفتها الرجعية فى المجتمع الجديد فتؤدى الى الشلل البيروقراطي ؛ ولعل وقوف البيروقراطيه كمعوق للحركة الدينامية لمواجهة المشاكل الاجتماعية من أهم المعوقات المتخفية والملتوية باسم المصلحة العامة .

٥ ـ النزعات المحافظة التى تؤدى الى تعويق التجديد وضرب الاتجاهات التقدمية وهى تقوم على أسس نفسية وتترجم عن عادات جامدة وعقلية غير متطورة .

٦ ـ المصالح الخاصة لأفراد أو طوائف قد تقف عقبة ضد كل محاولة للاصلاح لأن التغير الاجتماعى فى اتجاه أهداف المجتمع العليا يؤدى حتما الى الاضرار بمصالحهم . ولهذا لا يستبعد أن يلجأ مثل هؤلاء الأفراد الى التخريب المتعمد أو التشكيك فى جدوى التغيير .

٧ ـ كثير من اجراءات مواجهة المشاكل الاجتماعية تحدث نتيجة تخطيط المجهودات الاصلاحية وتنسيقها ، وهذه بدورها تتطلب تكاليف باهظة فى بعض الأحيان . ومن أجل ذلك قد يستغل المعوقون ضخامة

للمكاتب الأقتصادية لتتم دراســة المشاكل والبــدء بأسلوب التخطيط لمواجهتها .

٨ ــ المسايرة النفعية ومعناها أن يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات فى المجتمع الذين يعتنقون فلسفات رجعية أو رأسمالية فى حل مشاكل المجتمع الى تغيير لفظى او سطحى فى الاتجاهات الأساسية للمواجهة الشاملة ويرتدون ثيابا مضللة يمكنهم السير فى موكب الحل الاشتراكى، فيعطلون ويبلبلون الأفكار .

٩ ــ الجهل وعدم معرفة حقيقة المصالح العليا للمجتمع وأهدافه . أو عدم استطاعته استيعاب أيديولوجيــة النظام ؛ يؤدى فى كثــير من الأحيان الى مقاومة التجديد أو الاتجاهات الوقائية .

١٠ ــ الصراع حول مراكز القوة فى المجتمع قد يؤدى الى تأخير حل المشاكل الاجتماعية أو التباطؤ فى مواجهتها ؛ وخاصة عندما تتدخل فى هذا الصراع اعتبارات تتصل بطبقات العمر والأفكار الخلاقة .

البطــــالة

حــاول كثير من علماء الاقتصــاد التقليدين أن يشرحوا مســألة البطالة فى ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا الشرح قد يعتبــر تمرينا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة . وتختلف أسباب البطالة وطريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الانتاج الصناعى والزراعى من ناحية وبالتنظيم السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى . ان الدولة الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها وتبحث من أجل ذلك الحلول أو تتوسط بين الرأسمالية والعمال لوقف

اضراب أو تخريب قد يؤدى الي قلاقل سياسية واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف ، نظر للالتزام المخطط بتوفير العمل لكل قادر عليه . ولكن الدولة الاشتراكية في مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكى الكامل قد تعالج مسألة البطالة معالجة جزئية وهي مع ذلك تحاول أن تواجه المشاكل التي تترتب عليها في النطاق الاجتماعى عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية . ان الحل النهائى لمشكلة البطالة هو الأخذ بالنظام الاشتراكى وبهذا الحل تبطل فاعلية العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التى كانت ولا تزال فى الدول الرأسمالية هى السبب الأول فى الذبذبات التى تحدث في نطاق القوة العاملة .

ان مشكلة البطالة في مجتمعنا وفى مرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية لم تحل حلا شاملا بعد . ذلك لأن مشروعات الدولة فى الانتاج الزراعى والصناعى لم تبلغ بعد غايتها والتى عندها يمكن امتصاص كل الأيدى القادرة على العمل أو اصدار قانون التأمين الاجتماعى الشامل ، ومما يزيد فى مشكلة البطالة فى مجتمعنا : الزيادة المضطردة فى عدد السكان فوق الطاقة الانتاجية الكلية ، والاستخدام التدريجى للآلات فى الزراعة الأمر الذى يوفر عددا كبيرا من الأيدى العاملة ، وذلك على الرغم من تشريعات العمل الاشتراكية المتتابعة والتوسع التدريجى فى مساحة الأرض الزراعية .

وهناك أسباب فردية قد تؤدى الى البطالة ، ومع ذلك توجهها الدولة الاشتراكية بمنطق الرعاية الاجتماعية الشاملة [illegible] بعض الافراد نتيجة نقص في التسلية [illegible] تدريبهم على عمل معين لا يجدون طريقا سهلا للالتحاق [illegible]

وضعت من أجلهم مشروعات لرفع مستواهم الثقافى وتدريبهم مهنيا ليستطيعوا المشاركة فى عمليات الانتاج المختلفة . كذلك قد يجد بعض الافراد أنفسهم فى حالة بطالة نتيجة لوصولهم الى سن معينة على الرغم من مقدرتهم على الاستمرار فى العمل ، ومن المألوف أن يحكم سن التقاعد فى المجتمع ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة وهناك أيضا غير القادرين على العمل أصلا . اما لاسباب سيكولوجية او عقلية او بسبب مرض أو عاهة ومع ذلك تحاول أجهزة البحوث المختلفة فى ميادين الطب والطب النفسى والتأهيل المهنى أن تعالج نواحى النقص فى هؤلاء لتمكينهم بصورة أو بأخرى من متابعة بذل المجهود بطريقة ايجابية للاسهام فى بناء المجتمع ولعل أخطر أنواع البطالة ، هى البطالة المعنوية، أى أن يعمل العامل ولا يعمل فى نفس الوقت،ويؤدى الى تأخير الدورة الانتاجية والى التقاعس . ويظهر هذا النوع من البطالة عندما تتفكك الأجهزة التى لها الاشراف والرقابة والتوعية وتتحكم العقلية البيروقراطية فى توجيه منظمات الانتاج والخدمات .

هذا وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة خطر البطالة بالنسبة للمجتمع ومن أهمها .

١ ـ التأمين ضد البطالة وينفذ فى مجتمعنا تدريجيا حتى لا يجد كل متعطل قادر على العمل نفسه فريسة للانحراف أو يعيش عالة على الغير .

٢ ـ التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض .

٣ ـ تأمين الأطفال اليتامى والأرامل غير القادرات على العمل .

٤ — التأهيل المهنى والمعونة الاقتصادى والاجتماعى للمعوقين كليا أو جزئيا .

٥ — رعاية الطفولة والامومة وخاصة فى حالات النساء العاملات.

التخلف فى المدينـــة :

سنقتصر هنا فى دراسة مشاكل المدينة على موضوع المناطق المتخلفة ذلك لأن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذى ترتب عليه اهمال كثير من المناطق الاصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا الى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضرى فى الحياة وليس هناك اتفـاق عام على تعريف المنطقة المتخلفة فى المدينة . فبعض الكتاب يعتبرونهـا نمطا أو منطقة غير منظمة . أى أن المنطقة المتخلفة تشغل قطاعا متميزا من المدينة ولكننا لا نستطيع عند دراسة مدينة بأسرها أن نتغاضى عن الأماكن التى توجد بها مبان لا تساير النمو الحضرى ولذلك فاننا نعرف المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذى توجد به مبنى أو مجموعة من المبانى تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخـلاق .

وقد تكون المنطقة المتخلفة أكثر من هذا كله خصوصا اذا نظرنا اليها فى علاقتها بالتغير والنمو الحضرى ولذلك قد تكون هناك منطقة تتميـز بالطابع الجامد خصوصا اذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار وفى هـذا الصدد يمكننا أن نعدد خصائص المنطقة المتخلفة فى المدينة كما يلى :

١ — المظهر العـام الذى يمكن أن نقـول عنه انه عـلامة مميزة

للمنطقة المتخلفة فى كل مكان ، ونقصد بالمظهر العام عدم وجود نظام فى المبانى أو الطرقات أو الميادين وبمعنى آخر تبدو على المنطقة المتخلفة الهرم والقـدم •

٢ ــ سكان المنطقة المتخلفة غالبا ما يكونون فى مستوى اقتصادى منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول ان المنطقة المتخلفة منطقة فقر •

٣ ــ تكون المنطقـة المتخلفة مكانا مزدحما بالمبـانى ومزدحمـا بالسكان أيضا وكلما تقادم العهد على المناطق المتخلفة أصبحت المنازل متآكلة آيلة للسقوط ومع ذلك يظـل يشغلها السـكان معرضين حياتهم للخطـر •

٤ ــ سكان المناطق المتخلفة غالبـا ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم فى مناطق أخرى اذا انتقلوا للاقامة بها أما لأنهم من مستوى ثقافى أقـل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تلتئم أو تتبـاين المنـاطق الأخـرى •

٥ ــ تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية وبعـدم حرص سكانها على النظافة وغالبا ما لا تصل الخدمات الصحية الى هذه المناطق بطريقة فعالة •

٦ ــ قد تكون المنطقة المتخلفة مكانا للرذيلة والانحراف والجريمة ، وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين أو المجرمين ، ولكن هذا ينطبـق أكثر على تلك المنـاطق التى وصلت الى درجة سيئة من التنظيم المجتمـاعى •

٧ ــ طريقة الحياة فى المنـاطق المتخلفة قد تكون متميزة بعـدم

الاكتراث اذا كان أغلب سكانها من الغرباء وخاصة المهاجرين . أو قد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذا كان البناء الاجتماعى فيها يقوم على أساس عائلى •

٨ ـ على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة الحديثة تميل الى العزلة النسبية الا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعرف سكانها أنهم أقل من غيرهم . ولا يجدون غضاضة فى التصريح بذلك : والروابط الأساسية التى تربطهم بالمجتمع المحلى تتمثل فى سوق العمل•

٩ ـ المنطقة المتخلفة التى يسكنها غرباء أو مهاجرون تتميز بالحركة الاجتماعية الشديدة وخصوصا من الناحية المكانية بعكس المنطقة التى تقوم على أساس عائلى فانها تتميز بالاستقرار •

١٠ ـ تعيش المناطق المتخلفة فى قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء على مشاكلها هو ازالتها ••• وليس معنى هذا أن مجرد الازالة كاف للقضاء على مشاكل المناطق المتخلفة فى المدينة ؛ بل ان الخطوة الأساسية فى هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة . ليتمكن سكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جديدة •

ولعل البعض يتساءل ، لماذا لا توجد مدن من غير مناطق متخلفة ؛ أو يسأل آخرون هل المناطق المتخلفة من سمات المجتمع الحضرى ؟

الواقع أن اختلاف المستويات الاقتصادية الواسع فى المدينة يؤدى بالضرورة الى اختلاف طرق الحياة ؛ والى تعدد أنواع الجماعات ، وكل

جماعة تختط طريقها فى الحياة على أساس موازنة دخولها وقد لا يتم ذلك الا اذا توافرت ظروف معينة منها الاقامة فى مناطق رخيصة وليس معنى هذا أننا نقول ، أن المناطق المتخلفة ضرورة • بل أن السياسة الاجتماعية فى كثير من بلاد العالم ومنها جمهورية مصر العربية تقوم على النهوض بمثل هذه المناطق للقضاء على كثير من عوامل الانحراف وقد توسعت الدولة فى الآونة الأخيرة فى اقامة المساكن الشعبية التى تتوافر فيها الامكانيات التى تسمح للسكان ذوى الدخل المحدود ان يعيشوا فى ظروف تمنع الرذيلة وتطارد الجريمة وتتيح فرصا أحسن لتحسين المستوى الصحى والثقافى •

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

يواجه المجتمع القروى فى عالمنا المعاصر تحديات تتزايد على مر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدة مئات من السنين . ان هذه التحديات ليست مسألة متعلقة بمشكلة عابرة أو تغيير يتناول أجزائه أو مظاهر حياته ، وانما الأمر يتعلق بالمصير . فقد ترتب على زيادة التصنيع فى عدد من بلاد العالم أن طغت الحضرية بخصائصها النامية على كل طابع آخر فى المجتمع ، حتى أن القروية كطابع آخر مميز للحياة آخذ فى الزوال تدريجيا . ان الحياة الحديثة تتركز تدريجيا فى المدن الأمر الذى يوشك أن تصبح الحضرية معه هى الطابع المحتمل الوحيد للحياة فى هذا العصر .

ان التأثيرات العديدة المتزايدة التى تمارسها المدينة حتى فى البلاد التى لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون فى قرى أصبح أمرا ملموسا . كما أن الدول النامية تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياة فى القطاع القروى منها الى مستوى الحياة الحضرية . ولعل من المناسب هنا أن تعدد العوامل التى أدت الى الثورة العالمية فى مجال الزراعة والاحتمالات العديدة لنتائجها على حياة الانسان .

١ ــ ادخال القوة الآلية لتقوم بعمليات الزراعة المختلفة التى ظلت لقرون عديدة وقفا على قوة الانسان والحيوان ؛ فالآلة الآن

تستطيع أن تقوم حتى بالأدوار النهائية فى اعداد التربة وبذر البذور والرى والحصاد •

٢ ـ الأبحاث العلمية الواسعة النطاق فى مجال الانتاج الزراعى وما يتبع ذلك من الاستعانة بالطرق العلمية فى الزراعة وما نتج عن ذلك من تغيير أساسى فى الكم والكيف بالنسبة للزراعات التقليدية والمستحدثة •

٣ ـ التحسينات الضخمة التى تجرى الآن فى كل بلاد العالم تقريبا فى مجال الحياة الفردية كالاسكان ومياه الشرب والاضاءة والتعليم والرعاية الصحية والادارة المحلية •

٤ ـ التناقص المستمر فى عدد سكان المجتمعات القروية نتيجة للهجرة وارتفاع مستوى التعليم •

٥ ـ التغيرات التى تطرأ على نظم الملكية والتى يأخذ بعضها طابعا ثوريا وخاصة فى البلاد التى تواجه تحديات رأسمالية واستعمارية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى :

ظل المجتمع القروى عندنا ينمو نموا تلقائيا تتجاذبه عوامل من القهر والاهمال فترة طويلة ، ولم تبرز مشاكله الا عندما إختل التوازن بين انتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة وقد كان بعض الاهتمام يوجه الى هذا القطاع من مجتمعنا الذى يسكنه الغالبية العظمى من المواطنين ، ولكنه اهتمام تميز بما يلى :

١ ـ النظرة السطحية لمشاكل القرية واحتياجات السكان من حيث الرعاية الصحية أو النوعية الثقافية أو الكفاية الانتاجية .

٢ ـ عدم ادراك النتائج البعيدة المدى التى سوف تترتب على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتى بدأت بوادرها تظهر تدريجيا ، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو ازدياد التعليم .

٣ ـ المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التي كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين فى الارض .

٤ ـ الأخذ بالأساليب الرأسمالية والرجعية فى الاصلاح ، ومعناه ادخال الاصلاح والتغلب على المشاكل بالقدر الذى يخدم مصالح الملاك دون العاملين فى الارض .

٥ ـ الدعاية السياسية الحزبية باسم الديمقراطية المزيفة كمحاولة لاحتلال مراكز القوة فى المجتمع .

٦ ـ البحوث السطحية التى أجريت على المجتمع القروى بهدف الأخذ ببعض جوانب تنمية المجتمع القروى التى استخدمت فى مجتمعات تختلف عن مجتمعنا كلية : ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا .

ولذلك ظل المجتمع القروى فى بلادنا غير معروف تماما للهيئات العاملة فيه وانعكس هذا على الميزانيات التى كانت ترصد لمد الطرق أو الاضاءة أو الاسكان أو الخدمات الانتاجية . فتركز الاهتمام بالمدينة وظل هذا طابع السياسة الاجتماعية لسنين طويلة . وقد ترتب على ذلك ما يلى :

١ ـ ظلت نسبة الأمية مرتفعة ارتفاعا ملحوظا : وكانت هذه

الأمية أحد الأسباب التى عوقت كثيرا من مشروعات التنمية ومناهج التوعية فى مجالات الحياة المختلفة •

٢ ــ ظلت المواصلات بين القرى والمدن فى حالة من السوء : الأمر الذى ترتب عليه عدد من المشاكل المتعلقة بالصحة والأمن •

٣ ــ سوء الحالة الصحية نتيجة لانخفاض مستوى الرعاية الصحية لقلة المستشفيات والوحدات الصحية والهيئات العاملة فى محيط الطب والتمريض ، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض متوسط العمر وارتفاع نسبة الوفيات على المواليد •

٤ ــ قيام العصبية كأساس فى تنظيم العلاقات داخل القرى • مما ترتب عليه عدد من المشاكل عوق كثيرا من خطط الاصلاح •

٥ ــ عدم فاعلية الحكم المدلى فى القرية ، وعجزه عن القيام بدور آخر فى تنمية القرية غير الاشراف الادارى •

٦ ــ بقاء المشاكل التى تعترض قيام التعاون بدوره البناء فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، دون حل . وأدى الأمر فى كثير من الأحيان الى استغلال القرويين •

٧ ــ ضآلة أنواع الرعاية التى تخص القرية عامة ، وهذا يظهر من مراجعة الميزانيات التى كانت تخص المجتمع القروى عامة •

٨ ــ عدم الاقبال من جانب المتخصصين على الخدمة فى المناطق الريفيــة •

٩ — المشاكل المتعلقة بتخطيط القرية الحالى الذى لا يتلائم مع الصحة ويعترض فعالية الخدمات المختلفة كالمياه والكهرباء .

١٠ — النقص الواضح فى الأجهزة التنفيذية التى تهتم بمسائل القرية الى جانب ترفع الموجود منها عن العمل مع القرويين .

التغيير الثـــورى :

الثورة هى قمة التعبير الانســانى عن ارادة الانسان لتغيير بنــاء المجتمع لقهر المشاكل التى تزايدت وتعقدت وأصبح لها وضوح مــادى ومعنوى . ان الثورة فى مجال حياة المجتمعات تعتبر عملية خلق وهــى من أكبر أدوات التغيير التى عرفها البشر . ولهذا يجب أن نفرق بينهــا وبين الاصلاح أو التطـــوير فالثورة تغير من البنــاء والعلاقات تغــيرا يتنــاول الأساس المــادى والمعنوى معا . أما الاصــلاح فهو محاولة لتقليل الأخطار والنتائج غير المرغوبة التى تتصل بأداء البنــاء لبعض وظائفه . ولهذا فان الاصلاح لا يمس العلاقات الوظيفية الأســاسية لأجزاء البناء . كما ان التطوير بدوره ليس الا تعديلا لبعض الشروط والظروف الذى يعمل فى ظلها النظام دون تغيير جوهرى فى الأســـاس المادى أو المعنوى له .

من أجل هذا وفى ضوء الأحــداث التى يمر بها مجتمعنا القروى . يجب أن نضع السؤال التالى : هل التغلب على مشاكل المجتمع القروى يتطلب اصلاحا أم تطويرا أم تغييرا ثوريا ؟ تمشيا مع النظرة الأســاسية التى عبرنا عنها فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب فاننا نرى أن مواجهة هذه المشاكل تقتضى ما يلى :

١ — تغيير العــلاقات البنائية فى المجتمع القروى . ومن أهمهــا

العلاقات القائمة على طبيعة الانتاج الزراعى والعمل وما يقوم عليهما من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعى باكمله .

٢ - تغيير العلاقات البنائية بين المجتمع القروى والمجتمع الحضرى فى ضوء التخطيط المركزى لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - تغيير الأساس الفنى للانتاج الزراعى كنقطة جوهرية فى زيادة الدخل القومى وما يستتبع ذلك من احتمالات عديدة للعمالة والهجرة والمطالب الرئيسية للتأمين الاجتماعى فى هذا الميدان .

٤ - تغيير أساس الرعاية الاجتماعية ليتفق مع النظرة الاشتراكية وكفاءة التخطيط العام والزيادة المتوقعة فى الطاقة الانتاجية العامة .

٥ - تدعيم الادارة المحلية لتصل الى مرتبة الحكم المحلى لمواجهة احتمالات الزيادة المضطردة فى نسبة التحضر فى المجتمع القروى .

لقد كان تحديد الملكية والقوانين المتلبعة للاصلاح الزراعى فى مجتمعنا ومشروعات التنمية القصيرة المدى والبعيدة أول تغيير ثورى فى مجتمعنا القروى ؛ وما من شك أن النتائج البعيدة المدى التى ترتبت وسوف تترتب على ذلك تظهر تدريجيا وخاصة من حيث تغيير العلاقات البنائية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ولكن التغيير الثورى لم يصل بعد الى أبعاده النهائية بسبب الظروف التى تحيط بمرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية فى مجتمعنا ككل . والسؤال الذى يطرح الآن : هل نحن فى حاجة الى مزيد من تحديد الملكية الزراعية ؟ وهل يمكن أن يؤدى مثل هذه الاجراء الى التغلب على عدد من المشاكل المتعلقة ببناء المجتمع القروى وفعالية الانتاج فيه ؟ الواقع أن

التجديدات التى يحدثها التغيير فى البناء يجب أن تأخذ فترة من الزمن حتى تمتص تماما وتحدث أثرها المطلوب فى البنـــاء الاجتماعى ، حتى يمكن أن تتهيأ التربة لأى تغيير جديد .

ان حل مشاكل المجتمع القروى مرتبط تماما بحل المشاكل الأساسية التى تواجه مجتمعنا فى الوقت الحاضر . ومن أهمها زيادة الانتاج على أبعاد الاستهلاك لتتمكن الدولة من مواجهة مطالب التطبيق الاشتراكى الكامل والوصـــول الى رفاهيـــة المواطن . وغير خاف أن كل مشــكلة اجتماعية لها جانبها المادى وجانبها المعنوى . ففى الجـــانب المادى لا نستطيع أن نتصور إمكان القضاء على أى مشكلة دون (تمويل) ميزانية كبرت أم صغرت ، وخاصـــة تلك المشـــاكل المتعلقة بمقومـــات الرعـــاية الاجتماعية كالاسكان والرعاية الصحية . وفى الجانب المعنوى يرتبط حل المشكلة بدرجـــة الوعى السياسى والتخطيطى والاجتماعى . ولهذا فان خطط الدولة فى التوسع الصناعى والزراعى والخدمات تمثل الجـــانب المادى فى طريق الحل الاشتراكى للمشاكل الاجتماعية ، كما أن الاتحـــاد الاشتراكى (التنظيم السياسى) يمثل الجانب المعنوى .

ان حل مشاكل المجتمع القروى يمكن أن يترتب عليه مشاكل أخرى . هى التوقعات التى يجب أن تكون مـــاثلة تماما أمام أجهـــزة التخطيط المركزية . ولهذا يجب أن يكون فى اعتبـــارنا أن نخطط لما بعد التخطيط ومثال ذلك ما يلى :

١ ـــ التوسع فى الانتاج الزراعى عن طريق ادخال الآلات عـــلى نطاق كبير أو التخصص أو التجميع بالنسبة لمناطق معينة ، يحل مشكلة التخلف فى الفنون الزراعية ويمكن أن يزيد من الانتاج كما وكيفا ، ولكنه سيسبب مشكلة أخرى وهى زيادة الأيدى العاملة القادرة على العمـــل

دون عمل فى الوقت الذى لا تستطيع عمالة المشروعات الأخرى فى الانشاءات أو الصناعة أن تستوعبها .

٢ ـ التوسع فى محو الأمية يمكن أن يقضى على مشاكل عديدة ، منها احتمال القضاء على السلبية والمعوقات التى تقف امام الرعاية الصحية أو الارشاد الزراعى ولكن ذلك قد يسبب مشكلة أخرى هى احتمال زيادة المطالب بدخول بعض الكماليات مرتبة الضروريات دون استعداد تام لتلبية الضغط على أجهزة الخدمات .

ولكن الخطة الشاملة المتكاملة للمواجهة الأفقية لمشاكل المجتمع الريفى يمكن أن تقلل من الآنفاق المتصور على بعض المشروعات الضرورية لتغيير طابع الحياة القروية . وقد يكون فيها الحل المطلوب للمشاكل المتوقعة ومثال ذلك ما يلى :

١ ـ أن ادخال الآلات فى العمل الزراعى يمكن أن يتيح الفرصة للتوسع فى التصنيع الزراعى ، فيزداد الانتاج من ناحية ويرتفع الدخل القومى من ناحية أخرى مع احتمالات عمل بالنسبة لعدد من المتعطلين .

٢ ـ أن العمل الآلى فى الزراعة سيخفف من المشكلة النامة المتعلقة بالاسكان الريفى نتيجة للانكماش المحتمل لحجم القرية وامكان التخطيط الاسكانى فى هذا الميدان بصورة أسهل مما هى عليه الآن فى ذهن المخططين .

المشاكل والحلول المرحلية :

التفكير فى مشاكل المجتمع القروى يجب أن يقوم على أساس النظر اليها نظرة مرحلية ، لأنها سوف تختفى كلما زاد الدخل القومى وكلما

أوغلنا في التطبيق الاشتراكي ، كما أن الحل لا يجب أن يوضع على أساس بقاء المجتمع القروي على صورته الحالية حتى مع تعديله ، ولذلك ينصح هنا بأن يكون الحل اذا كان على هيئة جهاز أو مشروع متعدد الوظائف وقادرا على التحول لخدمة أهداف متنوعة بعيدة المدى في المستقبل ، ولسوف نضرب لذلك عدة أمثلة فيما يلي :

١ ـ مشكلة الاسكان القروى :

تتفاقم مشكلة الاسكان القروى في الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائي لحجم القرية مع بقاء الطرق القديمة في البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة حتى الآن ، ومما يعزز هذا الاتجاه الانخفاض الواضح في مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع القروى ، والقرية بصفة عامة عبارة عن مجموعة من المساكن التي لم تبني على تخطيط معين بحيث لا نستطيع أن نتبين بها أي معالم لمارسة لحياة الجمعية أو النشاط الترفيهي أو الخدمة العامة ، فهي من هذه الناحية تعتبر مكان ايواء فقط ، ولقد أجريت عدة بحوث حول تخطيط القرية وطبيعة المسكن الريفي وواجهت عدة صعوبات منها :

أ) عدم امكان بناء قرية باكملها لتحل محل القرية القديمة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة ،

ب) عدم كفاية المواد اللازمة للبناء وخاصة اذا بدأنا مشروعا عاما لاعادة بناء كل القرى في مجتمعنا ،

جـ) غلبة التخطيط الهندسي للمسكن الريفي على التخطيط الاجتماعي . ذلك أنه من المعروف أن المسكن القروى ليس مكانا للايواء

فقط بل انه يعكس مدى النمو الثقافى والاجتماعى للقروى ويؤدى فى نفس الوقت عدة وظائف اقتصادية واجتماعية ، من أجل هذا اذا لم يعبر التخطيط الهندسى للمسكن عن هذه المطالب فانه يفشل تماما كأداة للتغير الاجتماعى فى مجتمع القرية .

د) عدم ادراك التطورات الحتمية التى سوف يتعرض لها المجتمع القروى فى المستقبل ، الأمر الذى نتوقع معه أن تقل القرية حجما وأن تتعدد وظائف المسكن الريفى وما يستتبع ذلك من تعديلات جوهرية فى طريقة بنائه أو سعته أو موقعه .

من أجل هذا يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان القروى باعتبارها مشكلة مرحلية تقتضى حلا مرحليا كذلك ولهذا يجب أن نتجنب المشروعات الضخمة التى قد تتطلب انفاقا كبيرا فى الوقت الحاضر وفى ضوء الطاقة الحالية لانتاجنا والزيادات المحتملة للدخل القومى فى السنين القادمة ، ونحن بهذا لا نطالب بابقاء الظروف الحالية للاسكان الريفى على ما هى عليه ، ولكننا نرى تجنب عمليات بناء قرى جديدة تماما مكان القرى القديمة وذلك بسبب ما نتوقعه من احتمالات النقص المستمر فى عدد سكان المجتمع القروى نتيجة لعمليات الهجرة التلقائية أو المخططة أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعى الطبيعية بسبب الاقبال على التعليم فاذا كنا نريد أن نعيد تخطيط القرى فيجب أن يتم ذلك بناء على فكرة محددة وهى امكان استخدام المساكن التى تبنى استخدامات متعددة فى المستقبل كأن يمكن تحويل المسكن الى مكان لتربية الدواجن أو لحفظ الألبان أو مكان لفرع من فروع الأجهزة التنفيذية وغير ذلك ، حتى نتجنب الانفاق المستمر على مشروعات الانشاءات السكنية لمواجهة التغيرات المحتملة للسنين القادمة .

٢ – مشكلة الرعاية الصحية :

من الواضح حتى الآن أن المجتمع القروى لا يلقى من حيث الرعاية الصحية القدر المتوازى الذى يتلقاه المجتمع الحضرى لأسباب متعددة منها ، قلة المستشفيات وعدم وجود العدد الكافى من الأطباء وهيئات التمريض ، والصعوبات التى تعترض الأرشاد الصحى والطب الوقائى . والحل الذى يتجه اليه التفكير تلقائيا فى هذا الميدان هو زيادة هذه الامكانيات كما وتحسينها من حيث الكيف . وترصد الميزانيات على أساس التوسع فى انشاء المستشفيات والوحدات الريفية الصحية وغير ذلك من المشروعات التى تهدف الى تزويد كل قرية بالرعاية الصحية المحلية ، وقد يكون مثل هذا الاتجاه فى حل المشكلة الصحية سليما فى الوقت الحاضر الا أن التنبؤ بالتغيرات التى سوف تحدث فى المجتمع القروى يجعلنا نحاول أن نضع تلك المشروعات بحيث يمكن استخدامها أو توجيهها لتقوم بأغراض أخرى فى المستقبل ومثال ذلك أن بناء المستشفيات لتسع أسرة لأعداد معينة فى الوقت الحاضر قد يكون ملائما الآن ولكنه سيصبح غير ذلك بعد فترة معينة من الزمان كما ستتغير الطريقة التى يمكن أن تتبع الآن فى توزيع الأطباء وهيئات التمريض خاصة اذا أدخلنا فى حسابنا الى جانب ذلك احتمالات القضاء على الأمية والارتفاع التدريجى فى مستويات المعيشة وكفاءة عمليات الطب الوقائى .

هذا ويمكن أن ننظر بنفس الطريقة الى بقية مشاكل المجتمع القروى الداخلية مثل انشاء المدارس أو الوحدات الاجتماعية أو المجمعة وغير ذلك من أنواع الخدمات الضرورية لتنمية المجتمع القروى . ولا يجب أن يفهم القارىء من هذا أننا نتجه الى ارجاء مواجهة مشاكل

المجتمع القــروى ريثما تزداد كفــاءة الدولة المادية بوصــول الدخــل القومى الى المرتبة التى يصبح فيها قادرا على اكمال صورة الاشتراكية لمجتمعنا من حيث رفاهية المواطن فى كل انحاء المجتمع . بل اننـــا نطلب بأن يكون منطق الحل الاشتراكى لمشاكل مجتمعنا القروى يقوم عــلى أساسين واضحين هما :

١ ــ الحل التكتيكى : وهو الذى يقوم على تخطيط قصير المــدى لتغيير الظروف التى يعيش فيها القرويون ماديا ومعنويا . وخاصة فى المسائل المتعلقة بالعمل ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية ومقومات الرعاية الاجتماعية المطلوبة والتى ننظر اليها على أنها المقدمة الضرورية للحل الاشتراكى الكامل فى موجهة التغــيرات المحتملة للصــورة الكلية للمجتمع بأسره . ومثل هذا الحل المرحلى يجعلنا نتجنب الانفاق الكبير فى الوقت الذى تحتــاج فيــه الى بذل أكبر جهد فى مجــال التنميــة الاقتصــادية باعتبارها القاعدة الأســاسية التى يمكن أن ننطــلق منها لمواجهة كل مشاكل التخلف المتبقية فى المجتمــع .

٢ ــ الحل الاستراتيجى : وهو الذى يقوم على تخطيط بعيد المدى يستنير بالتوقعات المحســوبة لاستمرار التوسع فى التصنيع والعمــل الآلى فى الزراعة والتصنيع الزراعى والزيادة المضــطردة فى التعليم . واتساع نطاق الهجــرة الداخلية من المجتمــع القروى الى المجتمــع الحضرى وما يترتب على ذلك من تغــيرات جوهرية فى كم الخــدمات ونوعها للمجتمع القروى المتغير وخاصة فى مجالات الاسكان والطــرق وانشاء الأبنية العامة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية : والتجارب التى مرت عليهــا المجتمعات الأخــرى التى تزداد فيها نسبة الحضرية بصورة سريعة وانكماش المجتمع القروى دليل لنا فى مجال لعمل المخطط

لمواجهة المشاكل الاساسية ، والثغرات التى لا تزال باقيــة فى مجتمعنا القـــروى ٠

ان هذا المنطق فى تصور مشاكل المجتمع القروى لا يضع يده على كل المسائل التفصيلية فى هذا الميــدان ؛ وانما يشير الى طريقة التفكــير وفكرة للمخططين مستمدة من دراســات للتغير الاجتماعى فى مجتمعنا القروى ومستندة فى الوقت عينه الى دراسات مقارنة أجريت ولا زالت تجرى فى المجتمعات الاوربية ، وفى بعض المجتمعات النامية فى آســيا وأفريقيا ٠ ومن أجل هذا فاننا لا ننظر بارتياح الى بعض الاســاليب المتبعة فى التنمية الريفية المنقولة عن بعض المجتمعات التى تختلف نظاما اقتصاديا واجتماعيا وايديولوجيا عن مجتمعنا ؛ والتى لا تزال تستغرق فلسفة العمل الاجتماعى عند كثير من العاملين فى الأجهــزة العاملة فى الميدان القروى عندنا ، وفى ختام هذا الفصل يحسن أن نشير الى أن واقعنا القــروى فى حــاجة الى دراسة مخلصة ؛ والى تجميــع كل الطاقات المعنية فى كل مجالات العلم والانتاج والخدمات لتتمكن الدولة بصورة فعالة من متابعة التغيير الاجتماعى والاستعداد لنتائجه المتوقعة فى المدى البعيد ٠

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكي

يضع النضال الاشتراكي العربي في قمة أهدافه رفاهية المواطن ، ويستعين على بلوغ هذا الهدف الانساني العظيم بالفكر والتخطيط الفكر الذي يستلهم تاريخ أمتنا وموقعها في معركة الخلاص من التخلف والخروج من المعادلة الصعبة التي رسم أطرافها وخطط لها الاستعمار والرجعية والاستغلال ويترجم عن ايديولوجيتنا النامية ، وهي مجموعة العقائد التي ترسم استراتيجية دورنا في بناء مجتمعنا ، ورسالتنا الرائدة في النضال من أجل سلام يقوم على العدالة : ليتمكن الانسان في كل مكان من العالم أن يتنفس الصحة وأن يبعد عن كاهله أثقال المرض والعوز ، والتخطيط الذي يقوم على قاعدة صلبة من البحث العلمي . يرسم لمجتمعنا طريق السير الحتمي نحو أهدافه العليا : مجمعا كل امكانياته المادية وطاقته البشرية وخبرته الفنية وموازيا بينها في جدول زمني يرسم أبعاد المستقبل قبل أن يحسب حساب اللحظة العابرة .

وهكذا تقع على الفكر الاشتراكي العربي مسؤولية خطيرة : أن يعيد تصحيح مفاهيمنا الأساسية وأن يمهد الطريق لأبعاد جديدة في علاقاتنا الاجتماعية . ويبلور عن طريق مراقبة التطبيق الاشتراكي قيما جديدة تكون بمثابة صمامات الأمن التي تدرس بناءنا الاشتراكي . ان أخطر ما يهز بناءنا الاجتماعي أن نعيد تنظيمه وتظل روابطه تعكس قيم الرجعية والانعزالية والفردية .

ان فكرنا الاشتراكى يستطيع بالمرونة والقدرة الخلاقة على الحركة أن يتحرك بين أبعاد النظرية ومستويات التطبيق فيجدد شعاراته الأساسية ومقاييسه التى تسبر أغوار السلوك الاشتراكى والمنحرف ، ويضرب الأمثال فى نفس الوقت أن مسئولية الفكر الاشتراكى فى مجتمعنا فى مرحلة البنـاء الحالية مثلثة الزوايا ، ارسـال أى توجيه وتربية وتعريف ، واستقبال أى ترجمة للانفعالات واحاطة بطبيعة التفاعل الاشتراكى فى الواقع ، والذى نتصوره على أنه المادة الخام التى يجب اعادة صياغتها وارسالها مرة أخرى للجماهير ليسهل تناولها والتعامل معها . لأن الترجمة الاشتراكية الحقيقية للقوانين والانتصارات الاشتراكية يمكن أن تحدد أبعاد الفكر وتعمقه ، وتكون دليل عمل للجماهير يوضح معالم الطريق أمامها فتثق وتؤمن وتتجاوب فتدرس بقوة يجمعها البناء وتنطلق بغير عائق مادى أو معنوى لاستكمال عناصر هذا البنـاء .

وفى المرحلة الحالية التى نقرر فيها بحزم ربط الاستهلاك حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من أجل بلوغ رفاهية المواطن ، على الفكر الاشتراكى الخلاق أن يتحرك فى النطاقات التالية :

١ — مطاردة النزعات الانهزامية التى تثير القلق وتشكك فى امكانيات الدولة أو تبالغ فى وصف الصعوبات التى تقابلنا او فى مآل التحديات التى تواجهنا ، وتقارن بين الحاضر والماضى فى الأسعار مثلا متناسية حساب الزمن وزيادة السكان وظروف عالم اليوم ، وتحاول أن تستبكى المواطنين عهدا ذهبيا مضى ، متناسية أنه كان عهد طبقة واحدة تمتلك كل شىء ولا تلقى لجماهير الشعب غير الفتات .

٢ ـ محاصرة الاتجاهات السلبية التي تنبعث عن الأنانية الفردية، والتي تحث المواطنين على الوقوف خارج ميدان المعركة . ان كل مواطن الآن يشارك بطاقته في بناء المجتمع لمصلحته المباشرة ولصالح الأجيال القادمة ، والأيدي التي تمتد للبناء هي الأيدي الشريفة ، أما الايدي التي تمسك فهي ليست في مجتمعنا جديرة بالحياة . ان عدم المشاركة في مواجهة أزمة طارئة انتظارا لما تفعله الدولة لأبلغ دليل على السلبية . واعتداء واضح على جماعية الحياة .

٣ ـ ضرب الانتهازية التي تمتص قيم الكفاح وتضرب معنوية المناضلين وتستمرىء جهد الآخرين . ان تكافؤ الفرص مبدأ جوهري في اشتراكيتنا يضع المواطن على طريق حقه بقدر ما يؤدي من واجب ، ولهذا يجب أن نترصد المتسلقين ونسحب من تحت أرجلهم درجات السلم الذي تعودوا أن يصعدوا عليه . ان المنتهز الواحد يأكل بغير حق ثمرة العمل المخلص . ويتغذى على عرق مئات من المكافحين : ولهذا يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكشفه لأنه مخرب وخائن .

٤ ـ مصادرة النزعات التواكلية التي تقوض مبادىء التخطيط عن طريق دعاوي باطلة تصدر عن قناعة زائفة وايمان سلبي . وتخبط في تقدير أبعاد المستقبل. ان البركة لاتحل الا بالعمل وتجنب الاسراف. من أجل هذا يجب أن يكون الوعي التخطيطي رائد المواطن الاشتراكي في تقدير ميزانية الأسرة وتخطيط الصرف والادخار ، ليستقيم التخطيط الفردي مع التخطيط العام للمجتمع . ان التعطش للكماليات والاسراف البورجوازي والتعلق بالمظاهر الرجعية نزعات تخريبية يجب التبصير بها للقضاء عليها .

٥ ـ الاحتراس من الاقتراب من التطلعات البورجوازيه .

فليست جهود المجتمع لرفع الأجور أو توسيع قاعدة القطاع العام طريقا للحصول على امتيازات تستخدم فى سد منافذ العمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، أو سبيلا للمطالبة بمزيد من الحقوق دون تقدير لمطالب التنمية الاقتصادية . ان مضاعفة الدخل القومى المستمرة طريق للوصول الى رفاهية المواطن وليست وسيلة الحصول على فائض يستخدم لتعويق الانتاج أو الضغط على السلع الاستهلاكية لتحويل طاقة الدولة عن اتجاهها الصحيح . ان المواطنة الاشتراكية ليست مزيدا من الملابس أو تغيرا لأثاث المنزل أو زيادة مسرفة فى مكونات الغذاء بدعوى الحرمان التاريخى منها ؛ ولكنها الاستعداد الدائم للارتباط الايجابى بالجماعة المناضلة ، وتقدير أبعاد التضحية وتقبل مطالبها فى سبيل هدف أكبر . ان من أهم مبادىء الأخلاق أن يتنازل الانسان عن لذة عابرة أو وقتية فى سبيل لذة أكبر ودائمة . .

بهذا يستطيع الفكر الاشتراكى أن يتحرك فى ميدان أصيل ليحدد معالم طريق التضحيات التى يجب أن تدفع ثمنها . ومن المهم فى هذا الصدد أن نطالب بالتضحية تحقيقا لمبدأ العدالة .

واذا كان الفكر الاشتراكى يستطيع أن يغرس الايمان،فان التخطيط يستطيع أن يحدد الأهداف . والهدف مرتبط بامكانيات الوصول اليه . هو الذى يرسم حدود المجهود وأبعاد التضحية . ومن أجل هذا أضع أمام القارىء هذه الاعتبارات .

١ ــ ضرورة زيادة الانتــاج لنتمكن من مضـاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات أو أقل .

٢ ــ ضرورة الوصول بالانتاج الى مرتبة الاكتفاء الذاتى محليـا وبصورة أعم ليقابل مسؤوليات جمهورية مصر العربية فى العالم الثالث.

٣ ــ حساب زيادة الانتاج بتقدير الزيادات المتوقعة فى السكان فليس خافيا أن كل طفل جديد يحتــاج الى مزيد من الخبــز والمواد الغذائية الأخرى ، ومكان فى المدرسة وفى وسائل المواصــلات وفى أماكن الترفيه ورعاية الشباب ، وحجرة أو أقل فى مسكن وغير ذلك .

٤ ــ التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن تصل اليها الا بتدعيم الصناعات الثقيلة . والصناعة الحقة هي التى تستطيع أن تبنى الآلات للمصانع الجديدة.ولا يمكن الوصول الى ذلك فى الوقت الذى تلتهم فيه الصناعات الاستهلاكية كل طاقتنا . أو تعوق قدرتنا على التوســع فى التصــنيع الثقيــل .

٥ ــ الاسراف فى الاستهلاك وعــدم تخطيطه يؤدى الى التهــام حصيلتنا من النقد الأجنبى . ويؤدى الى تناقص قدرتنا فى الوصــول الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية .

وليست هذه الضرورات متعلقة فحسب بمسألة الانتــاج ودوره الخطير فى بناء مجتمعنا ، بل ان هناك ضرورات أخرى تدخل فى حساب التخطيط الواعى لبناء الاشتراكية والوصول بالتطبيق الاشتراكى الى غايته وهى :

١ ــ ايجاد عمل لكل قادر عليه . وهذا لن يتم الا بالقضــاء على

البطالة بكل أنواعها . وليس خافيا أن الوصول الحتمى لهذا الهدف يتطلب كفاءة عالية فى الانتاج وتوسعا كبيرا فى التصنيع والزراعة .

٢ — الوصول بالتأمين الصحى الى مرتبة الكفاءة والشمول . وهذا يقتضى امكانيات مادية وبشرية يجب أن نخطط للوصول اليها . وغنى عن البيان أن كل تقدم فى هذا الاتجاه يحتاج الى تمويل وميزانيات لابد أن تكون متوفرة وليست مستقطعة من باب آخر .

٣ — النهوض بالمجتمع الريفى وحل مشاكله العديدة . وهذا وحده يتطلب ميزانية ضخمة ، ولا نستطيع أن نؤخر حل هذه المشاكل أو نتقدم لحلها على حساب مطالب عاجلة أو ملحة أخرى .

٤ — مطالب التعليم والاسكان الحضرى والريفى . وهى مطالب ملحة لا تحتمل الارجاء أو الحل الوقتى . لأن مثل هذا الحل يستنزف دخلنا القومى بغير طائل . لأن منطق الحل الاشتراكى هو المواجهة الشاملة .

٥ — ومطالب التأمين الاجتماعى الشامل التى تواجه كل أنواع الرعاية الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة والمرض وغيرها من المشاكل التى تتطلب هى الأخرى انفاقا ضخما .

ان مثل هذا التصور الاشتراكى المخطط للانتاج ولمطالب التنمية الاجتماعية يضع المواطن الاشتراكى فى صورة المسئولية . فاذا أضاف الى تصوره هذه الأرقام المذهلة لتزايد الانفاق على الاستهلاك على ما فيه من اسراف . فانه باحساسه بمنطق شرف المواطنة وجماعية الحياة وتعاونيتها وشعوره العميق بدوره الايجابى ووعيه التخطيطى وبما

يجب أن تنطوى عليه شخصيته من مرونة وأخلاق النضال ، يجب أن يتقدم بشجاعة لاعادة النظر فى طبيعة استهلاكه اليومى ومبلغ حاجته الحقيقية لمواده ، وأن يتقبل كل تضحية تراها الأجهزة المخططة لضرب الاسراف وتحديد الانفاق فى هذا الميدان رعاية لأهدافنا الكبرى ؛ وتطلعا ايجابيا لمستقبل الأجيال القادمة . ومثال ذلك ما يلى :

١ ـ يجب التخلى عن الأقبال المرضى على الكماليات أو عن عدد كبير منها ان لم يكن يمكننا التخلى عنها جميعا مرة واحدة . وكل منا يستطيع أن يقدر بأمانة ما يدخل فى مرتبة الضروريات . وما يدخل فى مرتبة الكماليات .

٢ ـ يجب مراقبة الاستهلاك اليومى المنزلى من الخبز حتى لا تشترى الاسرة الا ما يكفيها تماما ، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اجراء تجربة لمتوسط الاستهلاك المعتدل فى هذا الصدد .

٣ ـ عدم اللجوء الى التخزين لضرب السوق السوداء والقضاء على الاشاعات ، ويجب أن يثق كل مواطن فى رعاية الدولة وقدرتها على توفير كل الضروريات .

٤ ـ يجب عدم الاسراف فى كمية الأثاث المطلوب للمنزل ، فقد مضى عهد التفاخر بهذا النوع من الكماليات . والفكرة فى الاثاث أن يكون مريحا وكافيا بأغراض المعيشة المنزلية .

٥ ـ يجب عدم الاسراف فى شراء الملابس ، أو كثرة الاقبال على أنواعها وخاصة الملابس النسوية . ولهذا يجب تبصير السيدات بالأفكار الرجعية والانتهازية التى تصدر عن بيوت الأزياء الغربية .

٦ ـ يجب تخطيط الاستهلاك فى أنواع المواد الغذائية ، كاللحوم والخضروات والفواكه والسمن والجبن لمنع الاسراف وامكان احلال مواد أخرى لها نفس القيمة الغذائية عند الضرورة .

٧ ـ يجب وضع سياسة حازمة لمنع دخول الكماليات أو السلع التى لها نظير فى بلدنا من الخارج ، والقضاء على كل منابع التناقض فى هذا الميدان .

٨ ـ يجب الحد من الاسراف فى اعداد مؤسسات الحكومة والقطاع العام فى الأثاث والأبسطة والحجرات وغير ذلك مما لا يكون له اتصال مباشر بكفاءة الانتاج أو فعالية الخدمة العامة .

٩ ـ يجب الحد من الاسراف فى الأدوات المكتبية والأجهزة ، خاصة اذا أمكن تجميعها لمنع الازدواج وتضخم الانفاق .

١٠ ـ يجب سد منافذ النهم الاستهلاكى وخاصة فى الكماليات عند بعض الفئات التى يتيح لها فائض الأجر استخدامه استخداما غير اشتراكى .

هذه أمثلة تصور خطوطا عامة يمكن ان تكون اطار عمل للوحدات الاشتراكية فى كل انحاء الجمهورية ، نهدف من ورائها الى ادخار وتقليل الانفاق الضخم على الاستهلاك لنسرع ببلوغ التطبيق الاشتراكى الكامل من ناحية،ولنحدد مقاييسا لعملية السلوك الاشتراكى من ناحية أخرى .

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

ظهرت أهمية معالجة مشـاكل الاسرة من حيث بنائها ووظـائفها ومشاكلها فى العصر الحديث نتيجة عوامل متعددة ومرتبطة : منهـا التغـيرات الضخمة التى تحدث فى كثير من مجتمعات العـالم بسبب التحول التدريجى أو السريع فى نمط الحياة من البدائية أو اليدوية أو القروية الى الحضرية والصناعية . واتساع المدن حجما وما صحبها من زيادة الخصـائص الحضرية التى جعلت نطـاق الأسرة يضـيق جدا . ويضيق أيضا أساسها الوظيفى ، الأمر الذى غرض أنماطا جـديدة من العـلاقات داخل الوحـدة الأسرية . وقد كان من نتيجـة ذلك ، أن العلاقات التى كانت تدور فى دوائر قرابية واسعة ، تضيق الآن لتدور فى دوائر أصغر وأصـغر مع التغيرات المصـاحبة فى الأدوار والمراكز والاحتمالات العديدة للتفكك ونشوء المشـاكل التى تعانى منها أسرة اليـــــوم .

وينظر كثير من الباحثين الى تفكك الأسرة باعتباره أمرا متصـلا بالتفكك فى المجتمـع الكبير ، ذلك لأن اتجاهات وقيم ومعايير أعضـاء الاسرة تعكس ما هـو موجود فى الثقافة الكبرى والثقـافات الفرعية ، ولهذا يعتمد نجـاح الزواج فى المجتمع الحـديث على تفاعل عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية وقد كان للتغيرات التى طرأت

على دور المرأة فى المجتمع الحديث والمركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الاجتماعى بصفة عامة ، والأسرة بصفة خاصة . ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة غيرت من اتجاه الأسرة الحضرية . فبعد أن كانت منتجة . أى تقوم ببعض أنواع النشاط الانتاجى كاعداد الطعام والملابس وبعض الصناعات المنزلية ، أصبحت الآن مستهلكة لأنها تعتمد على ما تصنعه أو تقدمه المؤسسات العامة : حتى فى حالات الطعام . ومن المحتمل فى ضوء هذه الاعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية ، الأمر الذى يؤدى الى احتمال ظهور مشاكل وتوترات تقوض أركان الأسرة . أو كما يفضل بعض الباحثين: أن المقومات التى تؤدى الى التفكك فى الأسرة الحضرية أكثر من المقومات التى تؤدى الى التكامل .

ونظراً لأن الأسرة ــ كجماعة ــ مرتبطة ارتباطا قويا بالتنظيم الاجتماعى العام فى المجتمع ومتصلة بوشائج متعددة بالعناصر الثقافية المختلفة ، فانها لا تتفكك أو تنحرف أو تنحل الا اذا تضافرت لذلك عدة عوامل ثقافية واجتماعية . ومن أجل هذا كان التناقض بين مكونات الثقافة على وجه خاص مفضيا الى تناقضات داخل الوحدات الأسرية. يؤدى اتساعها أو عمقها الى المشاكل العديدة التى يعرفها الانسان العادى . ويعتقد الباحثون فى شئون الأسرة أن التفكك الأسرى على هذا الأساس مرتبط بالتفكك فى المجتمع الكبير . ولهذا كان التغلب على مشاكل الأسرة لا يرتكز على مقومات متصلة اتصالا نهائيا بالوحدات الاسرية فحسب ، بل يجب أن يكون فى الذهن تحريك العوامل الكبرى فى المجتمع التى تنعكس فى المدى القصير أو الطويل على الأسرة .

تطـور البحث فى الاسرة :

على الرغم من كثرة الدراسات التى أجريت حول موضوع الأسرة، فليس لدينا فى الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التى بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الانسانى ، وكل الذى نستطيع أن نفعله هنا أن نعرض المسألة فى خطوطها العريضـــة .

١ — يتبين الباحث من استقراء تاريخ عـلم الاجتماع الأسرى (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن هنـــاك عدة نماذج من الدراســـة تأثرت بمنـــاهج العلم من ناحيـــة وبالايديولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخـــرى .

٢ — عندما كان علم الاجتماع الأسرى فى أول مراحله فى أواخر القرن التاســـع عشر، كانت الأفكار التطـــورية المتأثرة بالدارونيـــة الاجتماعية تسيطر على كل نواحى الاهتمام بموضوع الأسرة، ولذلك كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الاجابة عن عدد من الأسئلة مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الاصل تأخذ بنظام الوحدانية فى الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ ومن الطبيعى أن الاجابة على هذه الأسئلة التى تتعلق بأصـــل الأسرة الانسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخيـــة والفولكلور والأساطير . أما اذا اتجه الباحث الى دراسة الأسر دراسة مبـــاشرة فان مادته كان يستمدها من الحقـــائق المعروفة عن أكثـــر المجتمعات بدائية . وقد كان يظن فى هذا الوقت أن الأنســـاق الأسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الاولية للأسرة ، ولذلك فان دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضـــوءا على أصل الأسرة الانســـانية ونمـــــوها .

٣ – أن نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة ، ونشير هنا الى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثلة من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية ، وهذا في الوقت الذي حاول فيه وستر مارك أن يقدم الأدلة التي تثبت أن الأسر البدائية كانت أسرا (وحدانية) ومخلصة في نفس الوقت .

٤ – جمع هنري مين عددا كبيرا من الأدلة التي تثبت أن النظام الأبوي كان موجودا في العصور الأولية للأسرة ، ولكن باخوفين قدم أدلة أخرى تثبت أن الامومية كانت سابقة في وجودها في المجتمع الانساني على الأبوية .

ونظرا لأن الأدلة التي قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب عبثا لأن المعلومات التاريخية والاثنولوجية التي جمعت ، جعلت الاهتمام يتركز حول الاسرة ، الأمر الذي ترتب عليه فيما بعد أن أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمي ، ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ – وقد تحول الاهتمام في أواخر القرن التاسع عشر الى دراسة مشاكل الاسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات في عدد كبير من الاسر ، ووقوع نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التي ظهرت في هذا القرن الابحاث التي أجراها سدني وبياتريس وبور لتري التي دارت حول الحياة والعمل في مدن أوربا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات

المماثلة لمشاكل الاسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطابع العنصرى .

٦ — ويعتبر لبلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الأسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ؛ ويبدو هذا من منهجه فى الدراسة الذى جعل مستوى المعيشة : المقياس الموضوعى، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها .

٧ — وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر ، نظرا لازيادة حالات الطلاق والانفصال . كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور النزعة الفردية وما ترتب من آثار على وجود الأسر كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الأرقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والاجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات .

٨ — ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ أوائل هذا القرن عدم جدوى استخدام الاحصاء وحده فى دراسة الأسرة كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن أسرة جديدة فى سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الأسرة مرتكزا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملا من مجتمع يتغير بسرعة .

٩ — وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون فى الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام . ومن أهم العوامل التى استحوذت على اهتمامهم « عامل التوتر » الذى اعتبر

أساسيا هاما فى ثبات الاسرة وفى تكامل أعضائها ، كما أصبح من المألوف مناقشة مشاكل التوافق الشخصى والجنسى وأثرهما فى حياة الاسرة .

١٠ ــ وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول فى اتجاه البحث الاسرى . ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة وجوهر هذا التحول يظهر فى التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعى ، والتركيز بالتالى على اتجاهات الاعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يتلقى مصادر جديدة من التأييد و التثبيت عن طريق الدراسات التى تجرى فى علم النفس والتحليل النفسى .

١١ ــ وقد بدأ الباحثون فى الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على هذه الحرب ؛ يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الاسرة المتعددة ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص فى العلاقات وفى رعاية الاطفال وفى تربيتهم .

١٢ ــ ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذى يهتم بدراسة كل التفاصيل التى تكشف عن الحياة اليومية للاسرة فى محاولة لفهم علاقة الاسرة بالانساق الاخرى فى المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد فى الاسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسى لفهم الاسرة الحديثة .

وهكذا نتبين أن دراسة الاسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؛ وذلك عندما أدرك الباحثون أن الاسرة أخذ تتواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار

التصنيع وما صاحبه فى أول الامر من بؤس وفقر وهجـرة ، فحولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التى تؤدى الى تصدع الاسرة • ومـا يترتب عليه من طلاق وانفصال وانحـراف للاحداث وتحول اتجـاه الباحثين مرة أخرى عندما تزايد اشتغال المرأة ومـا ترتب عليه من تغيرات هامة فى وظائف الاسرة وفى ظهور الفردية ، وذلك نظـرا لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى فى المجتمع كما أن الاهتمـام الحديث بالفرد عند دراسة الإسرة يصور النظـرة الخاصة لطبيعة العلاقات الأسرية فى بعض المجتمعات التى بلغت فيهـا الفردية مبلغا واضحا • ونحن حين نتعرض لمجتمعنا لبحث الاسرة فيه : نجد أنها أخذت تتغير تقريبا فى الاتجاه الذى سارت فيـه الأسرة فى بعض المجتمعات التى تسبقنا فى مراحل النمو الاقتصـادى والصناعى • ولهذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الأنماط الأسرية فى مختلف أجزاء مجتمعنا فى الوقت الحاضر لما لمثل هذه الدراسة من أهمية فى الدراسـة المقارنة على مستوى عـالمى ، أو على مستوى التغـير فى مجتمعنا نفسـه فى السنين القادمة •

الضبط العام والزواج :

توافق كل اجتماعات على صور من العلاقات الجنسية ولا توافـق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلا للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر • وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقـع على عاتق الكبار ، على الرغـم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هـؤلاء الأطفال ويستنتج الباحثون من ذلك أن الزواج والاسرة موجودان فى كل المجتمعات •

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجـال وعدد من

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات . ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذى يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول فى علاقة من هذا النوع . ويختلف الزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهى ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التى لا تنحل لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن الطلاق قد ينهى رابطة الزواج الا أنه لا يؤدى الى انتهاء الأسرة . ويدتفل بالزواج فى كل مكان وفى كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترضخ فى نفس الوقت الى الضبط العام ، وحفل الزواج فى حد ذاته عبارة عن اعلان أن رجلا وامرأة قررا الدخول فى علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون مفهوما أنهما يتحملان معا مسئولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال . وكل مجتمع له طريقته الخاصة فى اجراءات الزواج وفى اتمامه ، فقد تطول فى مجتمع بينما تقصر فى مجتمع آخر . أو قد تكون المدة فى حد ذاتها متوقفة على ظروف فردية بحتة . وهناك اختلاف هام بين الزواج والأسرة ، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر ، ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ، أما الأسرة فانها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم فى الزمان وتتخطى حدود الموت ، وتستمر فى الوجود معتمدة على بقية مكوناتها .

الأســاس البيولوجى :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التى تحكم مطارحة الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فانها تختلف من مجتمع لآخر ولا يعقل أن يكون لها أصل فى بيولوجية الانسان . وهناك

فى نفس الوقت وجــوه شبه أساسية داخــل هذه القواعد ، كمــا أن الاختلافات بينها محددة بالضرورة : ويقال ان التشابه داخل القواعد والحدود التى تفرض على مدى التغير ترجع فى المحل الأول الى بعض الدقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسـانية •

أ) يلاحظ الباحثون عدم وجود « فصل » محدد لاتصال الرجــل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الانسان • فالذكر منذ مرحلة النضـــج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الاشباع الجنسى بغض النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابة المرأة فانها أكثر تغييرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ؛ ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددا اذا قورنت بالأنثى فى الأنواع الاخرى • أو بمعنى آخر ؛ تكون قادرة على الاستجابة فى كل الأوقات الا فى الحالات التى يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة• وهكذا تتبين أن الاتصال الجنسى فى النوع الانسانى دائم بصورة ليس لها نظير فى الأنواع الأخــرى •

ب) ان فسيولوجية المرأة تجعلها عاجــزة فى فترات دورية ، فهى تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ، أو بمعنـــى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها ويلاحظ الباحثون أن الطفــل أكثر اعتمادا عــلى المرأة من الغير نظرا لطول فترة الطفولة عند الانسان ، التى تتطلب الارتباط الدائم بالكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصــالح الطفل والمجتمع فى نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتــاج الى ١٢ عــاما من الرعاية والتمــرين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنيــة والأدوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذى يعيش فيه •

جـ) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية فى الأسرة الانسانية : ذلك لأنه لا يحس بالنقص الفسيولوجى التى تحس به المرأة، كما أنه فى العادة أقوى منها • ويقول أرنولد جرين ن الدور الذى تقوم به أم الزوجة (الحماه) والعجز الدورى الذى يظهر أثناء العادة الشهرية وفترات الحمل و لولادة دفعت الرجل لى أن يتحمل مسئولية الدفاع وتوفير الطعام والمسكن لمن يعتمدون عليه فى حياتهم • وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط ، لا أن الرجل عادة يكون له اهمية اجتماعية تفوق أهمية المرأة • كما أن لواء السيادة فى الأسرة معقود للرجل ، ويدلل لباحثون على صدق هذا القول بأن أخ الزوجة فى المجتمعات التى يسودها النظام الأموى هو الذى يتولى جميع مسئوليات الأسرة •

وقد يذهب بعض الباحثين لى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادى فى المجتمع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسين فى الاسرة ، ولكن اصطلاح توازن القوى يبدو ساذجا وبسيطا جدا ، لأن لرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى صاحب السيادة فى الأسرة • وتؤيد الأبحاث التى أجريت فى موضوع الاسرة أن اختلاف لوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما فى المجتمع الانسانى وعنصرا أساسيا فى استمرار السيادة الاسمية للرجل على الأقل فى الأسرة •

تنظيم الأسرة :

يقول وليم أجبرن أن الأسرة موجودة فى كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الابحاث التى أجريت فى المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، أما ما قد يثيره البعض

عن شكل الاسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوره • ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل باجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الانسان : ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الديوان المختلفة أثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها ، فاذا كان الامر كذلك عند الحيوان : فمن الطبيعى أن يكون الانسان وهو أعلى رتبة فى سلم التطور من الحيوان قد عرف الاسرة فى بداية الأمر •

ويلاحظ اجبرن أن نتظيم الاسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ . ويقول ان الصورة العادية للاسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنتظم حول زوج وزوجته وأطفالهما الأمر الذى جعل الاسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التى تقوم بها أسر من نفس النوع • والتغير الأساسى فى تنظيم الاسرة يكون اما باضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها • وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا • ان الأسرة اما أن تقوم على زوج داخلى أو على زوج خارجى • والأساس فى هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة : منها النظرة الخاصة الى الأقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبه فى توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل . محافظة على الثروة أو العصبية ، أو الرغبة فى انشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز القوة التى قد تترتب على الزواج الخارجى•

ويتفق أغلب الباحثين على أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الأسرى يجدر بنا هنا أن نشير اليها على النحو الآتى :

١ ـ العمومية : ومعناها أن الأسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا

فى المجتمع الانسانى ، كما أنها توجد فى كل المراحل التى مر عليها هـذا المجتمـــع .

٢ ـ الأساس العاطفى الذى يقوم على مجموعة من الحوافز المعقدة العميقة التى تترجم عن الطبيعة العضوية للانســان .

٣ ـ التأثير العميق الذى يظهر فى ما للأسرة من أثر واضح باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التى تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازما له طوال حيـاته .

٤ ـ الحجم المحدد ، لأن الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو الى مالا نهاية ، بل انها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ ـ الوضع الفريد فى البناء الاجتماعى الذى يظهر من أنها نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخـرى .

٦ ـ مسئولية الأعضاء التى يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيرا عند أعضاء أى جماعة أخرى فى المجتمع ، ذلك أن العضو فى الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته ازاءها بينما يستطيع ذلك بصورة ما اذا كان منتميا لأى جماعة أخرى فى المجتمـع .

٧ ـ يشدد المجتمـع حراسته على الأسرة عن طريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فانها تحظ بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعى ، ويعتبر هذا أبلغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبه لمجتمعات الانســان .

٨ ـ الأسرة دائمة ومؤقتة فى نفس الوقت ، فهى دائمة من حيث

كونها نظاما موجودا فى مجتمع الانسان فى كل زمان ومكان ،وهى مؤقتة لأنها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها،بل أنها تبلغ درجة معينة من النمو فى الزمن تنحل فيها أو تنتهى لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا ٠

وظـــــائف الاسرة :

هناك شبه أجماع بين علماء الاجتماع على أن الاسرة تقوم بعـــدد من الوظائف هى الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظـائف الأخرى التى نشير اليها فيما يلى :

أ) تنظيـــم الســلوك الجنسى والانجاب :

ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة فسيولوجية تخضـــع لمجموعة من الضوابط الثقافية تجعل العلاقات الجنسية اجبارية لبعض الاشخاص ٠ ومسموحـــا بها للبعض الآخر . وممنـــوعة للباقين ٠ ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج . لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ؛ وقد يحدث الزواج دون تزاوج ٠ لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التى تحدد حقـــوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيـــازاتهما كل ازاء الآخر وازاء أقاربهم وازاء المجتمع ككل . ولهذا يعتبر الزواج اتفـــاقا تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التى تكون الاسرة طابعا رســـميا وثابتا وعلى الرغم من أن هناك عـــددا من المجتمعات تسمح بالخبــرة الجنسية قبل الزواج الا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة ازاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج ٠ ومعنى هذه المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ؛ بل قد يختلف المجتمع الواحد فى اقسامه المختلفة ازاء النظر الى هذه الخبرات الجنسية التى تمارس خارج نظام الزواج ٠ وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه

بالرغم من تجهيم المجتمع للسلوك الجنسي على هذا النحو ، الا أن هذا لم يمنعه ولم يقضي عليه في الواقع . ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد الاجتماعية والقانونية التي تتصل بشئون الجنس والزواج .

ب) العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة انجاب الأطفال والاشراف على رعايتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الاسرة مسؤلة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها في صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع .

جـ) التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاونا على الأقل من الناحية الاقتصادية ، أو بتقسيم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه ؛ وتختلف المجتمعات في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المسئوليات ، ويلاحظ أن الاشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التي تتحمل المرأة مسئوليتها . .

د) الاشــــباع :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التي توفر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من اشباع لرغباتهم

المتعددة . ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة فى مداعبة الأطفال وفى اللعب معهم .

طبيعة التفكك الاسرى :

يشير التفكك الأسرى الى أى وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التى تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما . ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التى قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وأدعى الى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدث الخلاف بينهما وبين أبنائهما . ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله ونتائجه تختلف فى كل حالة . ذلك لأن الخلاف بين الزوجين قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التى تربطهما وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد الى الدرجة التى تفضى الى الهجرة والانفصال والطلاق . ومع أن عددا من العوامل الثقافية يكون ماثلا وراء كل اختلاف الا أن ظهورها خاصة عند الخلاف بين الزوجين ينذر بانحلال الزواج كلية . أما اذا كان التوتر قائما بين الأبناء ووالديهم فان الموقف يختلف ، لأنه مهما زاد الخلاف فلن يؤدى ذلك الى انحلال الاسرة خصوصا اذا ظل الوالدين من حيث موقفهما متساندين . ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الأجيال تنميه العوامل الثقافية وتعمقه عمليات التغير الاجتماعى والثقافى وخاصة اذا كانت من النوع السريع والكثيف ان الأبعاد الثقافية والاجتماعية التى تنشأ فى هذه الحالة بين الابناء ووالديهم تخلق توترا داخل الاسرة ، ولكننا لا نعتقد أنه يفضى الى تصدع الأسرة تماما فى أغلب الحالات . واذن فالتركيز هنا فى دراسة

التفكك الأسرى يجب أن يكون على العلاقة بين الزوجين التى اذا تصدعت كان هذا نذيرا بانحلال الأسرة تماما • ومن أجل هذا نقول، ان تفكك الاسرة يعتبر نوعا من التفكك الاجتماعى • ومن مظاهر التفكك الاسرى ما يلى :

١ ــ الاختلال الذى يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة فى مجال التوقعات ومن العوامل التى تؤدى الى هذا الاختلال : الهجر والموت والطلاق •

٢ ــ تتحل رابطة الزوجية أو تفكك الاسرة بسبب استقلال المرأة الاقتصادى أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة • ولكن استقلال المرأة الاقتصادى يصبح تدريجيا فى كثير من المجتمعات أمرا عاديا يقبله الرجال، ولذلك تزداد نسب التفكك الاسرى بسبب التعاسه الزوجية•

٣ ــ يؤدى عدم انجاب الاطفال الى احتمالات عديدة تؤدى الى فصم عرى رابطة الزوجية • ولكن وجود الاطفال قد لا يمنع هذا الانفصام • والمرأة فى عدد من المجتمعات تعرف أن أنجاب الاطفال يعتبر عملا وقائيا يمنع من تحلل الاسرة ، ولذلك تحرص على الانجاب بكثرة حتى لو أدى الامر الى ارتباك الميزانية العادية للمنزل •

٤ ــ قد تظل الاسرة متماسكة من الناحية الخارجية،على الرغم من مظاهر عدم الانسجام والتعاسة ، وعلى الرغم من وجود مصادر للاشباع الجنسى أو العاطفى خارج نطاق الاسرة كما هو الحال فى بعض المجتمعات الاوربية •

٥ ــ يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الاسرة على مدى التسامح ، ذلك لان الرجال والنساء يدخلون فى علاقة الزواج وقد

تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة فى الحياة ، ولهذا فنحن نتوقع أن تنطوى كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والاحباط والتوتر ، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند احدهما اذا لم يمارس بطريقة واعية فقد تزداد التوترات وتفضى الى تفكك الاسرة .

٦ — يبدأ التفكك الاسرى اذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة فى المسائل التى تقتضى التنازل المتبادل . فالرجل مثلا يتحمل مسئولية الاسرة أساسا من الناحية الاقتصادية فى مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة الرجل ، فى المسائل ذات الاهمية البالغة مثل ميزانية الاسرة والمبادىء العامة فى تربية الاطفال ولكن الخلافات التى تنشأ حول هذه المسائل تؤدى الى احداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧ — تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال واصدار القرارات وأمور الترقية ، والسبب فى هذا ازدياد عمل المرأة واقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجى بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل ولكن اندفاع النساء المتسرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستهن لها بشىء من التحدى ، يؤدى فى كثير من الاحيان الى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الاصرار على قبول الاتجاهات الذكرية فى مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التى لا تزال قوية فى ثقافات المجتمعات . وما من شك أن زيادة التركيز على الادوار المتساوية بين الزوجين يؤدى تصدعات خطيرة فى الوحدة الاسرية .

٨ — ما قد ينظر اليه على أنه « تقدم » وخاصة فى مجال اعطاء النساء للحقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى نوعا من

التفكك الاجتماعي ، خصوصا اذا ظل البناء الاجتماعي على ما هو عليه من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء فى المجتمع .

٩ ـ مشاركة المرأة فى ميزانية الاسرة أو تسويتها فى التعليم مع الرجل قد يؤدى الى أن تنظر الى زوجها نظرة زمالة أو رفقة لا نظرة سيد أو مهيمن ، ولكن المبالغة فى الاتجاه يؤدى الى تصدع الاسرة أو هروب الرجل حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجهة النظـــرية .

١٠ ـ من أكثر أسباب تصدع الأسرة وضـــوحا . حـــيرة المرأة وقلقها ، لأنها تعرف ما تريد حقا . فهى تريد أن تتعلم وتحصـــل على أكبر الألقاب العلمية . وتريد أن تحتل أرفع المراكز . وفى نفس الوقت تريد أن تتزوج وتتجب أطفـــال ، وأن يكون لها بيت مستقل . ولذلك تخلط بين واجبين مختلفين ، العمل المهنى ، وبناء بيت ورعايته . وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حدة اذا أعطى العنـــاية الكافية . ولذلك يكون انشغالها بالعملين مؤديا الى عدم اتقانها لأى منهما .

علاقة تفكك الأسرة بتغير البناء الاجتماعى :

المجتمعات التى تتغير ببطء كالمجتمعـــات البدوية أو البدائيـــة أو القروية ، لا تتفكك فيهـــا الاسرة بسرعة كما هو محتمل أن يحـــدث فى المجتمعات سريعة التغير كالمجتمعات الحضرية والصنعية : ويرجـــع ذلك الى أن نمط الاسرة والعلاقات القرابية والوظائف التى تحدد أدوار الاعضاء ومراكزهم يظل ثابتا الا من تغيرات طفيفة جدا لا تمتد الى طبيعة البناء الاسرى .

كما أن المجتمع الكبير من حيث بنائه لا تتغير أجـــزاؤه فى علاقتهـــ

بعضهم مع الآخر الا بشكل طفيف أيضا • ويلاحظ أن دورة الحياة فى المجتمعات قليلة التغير تتشابه على مدى أجيال عديدة ؛ ولهذا تعرف المرأة دورها وترضى به ويعرف الجيل الناشىء كل ما هو مطلوب منه ويتقبل كل التوجيهات التى تصدر عن الكبار دون مناقشة فى أغلب الاحيان • ومن المسائل التى تساعد على ذلك أن التراث الثقافى لا يطرأ عليه أى تعديل جوهرى فيما يتعلق بالقيم والأفكار والاتجاهات والمسموحات والممنوعات •

اذن يتضح من هذا أنه كما ظل البناء الاجتماعى والثقافة يؤديان نفس الوظائف دون أدنى تغير جوهرى نتيجة لثبات الأبعاد وعلاقة الأجزاء ، ظلت الاسرة بدورها غير متغيرة ، ولا مجال هناك لتفكك خطير يصيب بناءها أو وظائفها ولكن التغير الاجتماعى والثقافى اذا تزايدت سرعته وكثافته ؛ فان هذا يؤدى الى خلخلات تصيب البناء والوظيفة معا ، الأمر الذى يترتب عليه نشوء التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك العديدة • ومن أبرز الامثلة على ذلك أن الاسرة التى كانت تعتمد فى تكاملها على تحديد واضح للادوار فى ظل نسق قيمى معين تتفكك اذا حدث تعديل جوهرى فى هذه الأدوار نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسئوليات وتغير النسق القيمى كما هو الحال فى الأسرة المصرية عندما زادت عوامل التغير الثقافى بانتشار التعليم ودخول المرأة ميدان العمل ؛ وعندما تحول المجتمع الرأسمالى الى النظام الاشتراكى وتغير النسق القيمى والايديولوجى لبناء الأسرة ووظيفتها فى ظل النظام الجديد • ويظهر هذا التناقض فى الإدوار والمراكز والتوقعات فى الأسرة الحضرية على وجه خاص باعتبار أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الاسرة التقليدية ومن أبرز الصعاب التى تواجهها الأسرة فى المدينة ما يلى :

١ – تعدد الأدوار وخاصة فيما يتعلق بالمرأة عندما تعمل وتكون مسئولة عن بيت وعن رعاية أطفالها وتلبية مطالب الزوج والصعوبة التى تنشأ فى هذا المجال ترجع الى أن المرأة فى الاسرة التقليدية كان مناطا بها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة ، ولكنها اليوم فى الأسرة المتوسطة مثلا تقوم بدور الأم والمشاركة فى ميزانية الاسرة، وفى الاسر الاقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسئولة مسئولية أكبر فى معاونة الرجل اقتصاديا الى جانب مسئوليتها الاخرى. ولهذا تنشأ هنا مشقات التكيف للأدوار المختلفة .

٢ – التبرم بالدور وخاصة اذا كان الأمر متعلقا بالمرأة . ذلك أن النساء بوجه عام يأخذن فرصا متساوية مع الرجال فى التعليم وفى العمل وقد يصلون من خلال ذلك الى مراكز اجتماعية عالية . والمشكلة هنا أن محاولة اقناع المرأة بدورها الاساسى كأم وكربة منزل لا يقنعها على الاطلاق ، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما زاد روتين الحياة العائلية .

صراع الأدوار الذى يحدث عندما يقوم الرجل محاولات المرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسئوليته فى الاسرة . ويعترض الرجل أيضا بشدة على أى سلطة تحاول المرأة أن تمارسها فى الوقت الذى يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية . والاعتقد أن الصراع الأدوار ينشأ غالبا حين تخرج المرأة الى ميدان العمل . فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك . الا أن موافقتهم تكون نظرية فى أغلب الأحيان ، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول المرأة على مركز مصاحب لدورها فى العمل وخاصة اذا امتد هذا الى مناقشة حقوقه فى السيادة على الأسرة . وليس هناك شك أن الغالبية العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجل أقدر من المرأة فى العمل وفى

قيادة الاسرة ومن ثم فان مآلهـا الى المنزل وحكمتها لا يمكن أن تمتـد اكثر من حدود المطبـخ .

٤ ـ غموض دور المـرأة قد يؤدى الى عدم استطاعة الرجـال التكيف مع مركزها الجديد في المجتمع ، خصوصا اذا عرفنا أن حقوق الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية. ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها فى المجتمع وتحديد وحث الرجال على قبـوله والتكيف معه أمرا حيـويا فى تجنب تفكك الأسرة . ولكن الممارسة العلمية لهذه التغيرات تواجه مصاعب عديدة وتشكل عقبة ضد تكامل الاسرة .

ان تغير العلاقات البنائية فى الأسرة الحديثة أدى الى تغيرات واسعة المدى فى وظـائفها وكلما زاد التغير فى هذه العلاقات كلما تضـاءلت الوظائف ، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالاستمرار فى العلاقة الزوجية ، خاصة اذا كانت ظـروف المجتمع الحضرى تيسـر اشباع الحاجات الأساسية التى تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع ولعل هذا هـو السر فى تزايد نسبة الطـلاق فى المجتمعـات الحضرية والصناعية . كما أن امكانية الطلاق وسهولة اجراءاته فى ضوء عـدم وجود ضبط اجتماعى كاف يؤدى أيضا الى نفس النتيجة .

عوامل التوتر الاسرى :

من الخطأ القول بأن الثورة الصناعية وما تمخض عنها من نتائج بعيدة المدى فى البناء الاجتماعى للمجتمعات ، كان سببا مباشرا لتفكك الاسرة أو لظهور علامات التعاسة فى الحياة الزوجية . ففى كل مراحل التاريخ ثبت أن هناك أسرا غير سعيدة وثبت أيضـا الروابط الاسرية

كانت تتفكك لأسباب متعددة وكل ما فى الأمر أن النظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والخلقية المتغيرة سهلت أو عجلت بالتفكك الأسرى وانفصام الروابط الزواجية وعلى الرغم من أن الزواج يعتبر محددا لمركز قانونى ثابت . لأنه من ناحية أخرى علاقة شخصية خالصة تصبح فيها رغبات الزوجين وآمالهما واتجاهاتهما أكثر أهمية من البناء النظامى ذاته ومن أجل هذا كانت طبيعة التوترات والطريقة التى تسهم بها فى عملية التفكك بالنسبة للأسرة مسألة على أعظم جانب من الأهمية .

ويؤكد عدد من الباحثين فى شئون الاسرة أن العملية التفككية فى مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر فى الاتجاهات تؤدى الى وهن الروابط التى تصل الزوجين . والتوترات التى تنشأ نتيجة لذلك لها عدة خصائص على النحو التالى :

١ ـ اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين وكذلك الاهتمامات المتبادلة ، وتصبح النزعات والأهداف الفردية أكثر أهمية وأكثر الفاتا للنظر من الأهداف الاسرية .

٢ ـ تبدأ المجهودات التعاونية لاقامة الاسرة والحفاظ عليها فى التلاشى تدريجيا .

٣ ـ يبدأ الزوج والزوجة فى عمليات انسحابية متعددة وخاصة فى مجال الخدمات المتبادلة سواء فى داخل الوحدة الأسرية أو خارجها .

٤ ـ يظهر التناقض فى مجال العلاقات الشخصيه المتبادلة . أو بمعنى آخر لا يكون هناك أنساق فى الرغبات وتزداد فرص الاصطدام .

٥ ــ يتغير شكل وموضوع التفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى •

٦ ــ تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طابعا عدوانيا • وفى بعض الأحيان تظهر اللامبالاة فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيا •

هذه الخصائص تشير الى أن عوامل التوتر الأسرى يمكن أن ترتد الى أسباب شخصية والى أسباب اجتماعية : مع ملاحظة أن هذا التوتر لا يمكن أن ينشأ ببساطة نتيجة لعامل واحد بعينه • اذ أنه من الثابت نتيجة لدراسات عديدة أن تفكك الأسرة يتخذ الطابع التدريجي ويكون محكوما بعدة عوامل متداخلة يصعب فى بعض الاحيان أن نفصلها أحدها عن الآخر • ومع ذلك يمكن أن نشير هنا الى عدد من هذه العوامل على النحو التالى :

١ ــ العوامل المزاجية وهى التى ترجع الى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التى تحدد ردود الفعل الانفعالية والعاطفية عند الفرد • وفى هذا المجال يضيف الناس أصنافا عديدة :

أ) أولئك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطية •

ب) وكذلك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع الى حواسهم أو الى نوع من الالهام •

جـ) وكذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقى أو اعتمادا على مشاعرهم •

ولعل الصراع الذى يحدث نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو

تشابهها على النحو السابق يعتبر من بين انواع الصراع التى تؤدى الى التوتر الدائم وقد لا تفضى فى كل الحالات الى التفكك الكامل للاسرة • ومثال ذلك أن الرجل الذى لديه نزعات السيطرة اذا تزوج من امرأة لها نفس النزعات . يمكن أن يحدث بينهما نزاع مستمر . الا أن ظروف الحياة الاسرية والتأثيرات العديدة التى تتأثر بها من الخارج الى جانب المسئوليات المتزايدة تضع حدا للتصادم •

٢ ـ القيم الاجتماعية وهى مجموع الصفات المرغوبة عند الزوجين قد لا تكون متماثلة ومن ثم ينشأ الصراع والتوتر الذى قد يفضى الى التفكك • ذلك لأن القيم تحدد أنماط السلوك أو تكون أهدافا له فى كثير من الأحيان • ولهذا نتوقع أن يكون اختلاف العقيدة الدينية أو السياسية مسببا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدى الى انحلال الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو لاحدهما طاقة ايجابية على التكيف •

٣ ـ الانماط السلوكية وهى التى تعبر عن الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد فى وضع اجتماعى خاص وهى بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير ومن الملاحظ الأنماط السلوكية عند الزواج تكون قد استقرت بصورة معينة ويصعب تغييرها بعد ذلك ويلاحظ الباحثون فى شئون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل الى درجة خطيرة خاصة اذا تعلقت بمسائل كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الاطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين • وما من شك أن الأفراد يختلفون فى أنماطهم السلوكية حسب تجاربهم فى أسرهم فبعض الأسر يكون الأب فيها صاحب الكلمة النهائية وفى البعض الآخر تكون الكلمة للام وهذا لا ينفى وجود نوع ثالث تكون مسئولية الأسرة فيها قسمة مشتركة بين

الأب والأم . ويميل بعض الباحثين الى القول بأن الانماط السلوكية للرجل أو المرأة ترجع للخبرة الاولى فى أسرة كل منهما الخاصـة ويظهر هذا واضحا فى العلاقات الزوجية .

٤ — التوترات التى ترجع الى الفشل فى تحقيق المواطف التى كانت متصورة قبل الزواج . فمن المعروف أن الحب أصبح أساسا يتزايد أهميتـه كسبب هام للزواج فى مجتمعات اليوم ولذلك عندما يخفت صوت الحب وتقل حرارته تدريجيا يكون هذا سببا مباشرا فى نشوء المشاكل بين الزوجين ومن المعروف أيضا أن النزعات الرومانتيكية تزدهر فى ظل ظروف غريبـة من أهمها الكبت الجنسى الذى اذا وجـد طريقة الى الاشباع يمكن أن يؤدى هذا الى الاختفاء التدريجى للحب الرومانتيكى . ويميل بعض الباحثين الى القول أن كثيرا من الزوجات يشعرن بالسـعادة اذا كانت العلاقة الجنسـية ترمز لديهن عن عمق العلاقة بينهن وبين أزواجهن ومن أجل ذلك اذا اقترن التعود بانخفاض درجة حرارة الحب بين الزوجين مع تراخ فى العلاقات الجنسية فان هذا يؤدى بطبيعة الحال الى التبرم بالحياة الزوجية .

٥ — استقلال المرأة الاقتصادى وما قد يصحبه من عدم وضـوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة اذا حاولت أن تمارس حقوقا تتعارض مع واجباتها الأساسية فى الأسرة فيشعر الرجـل تدريجيا بأن الوحـدة الاسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الاساسية وبالتالى تبدأ فى الظهـور بعض النقاط الخلافية التى اذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهات الآخر يصبح النزاع أمرا لا مفر منه .

الطـــلاق :

هناك قول شائع أن الأسرة فى هذه الايام تتعرض لأزمات وتصدعات

متعددة نتيجة لتغيرات الاجتماعية و الثقافية التى يتعرض لها بعض شديدة الوطأة على نظام الأسرة الحديث ويحمل هذا القول معان متعددة منها أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها : الأزمات والتصدعات أو أن الحياة الحديثة فى المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الاسرة وتماسكها أو أن عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البحث وصرفت الرجال والنساء معا عن الاهتمام به .

ولكن الأبحاث المتعددة عن الأسرة فى المجتمعات البدائية والقديمة أثبتت أن الاسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر واجهت الأزمات والتصدعات وعرفت الطلاق الذى يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا النظام ، ومع ذلك نلاحظ ازدياد نسب الطلاق فى مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة فى أى وقت مضى حتى فى تلك المجتمعات التى تحرم الطلاق دينيا . وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق ما يلى :

١ — عدم التوافق الجنسى بين الزوجين يؤدى الى ازدياد درجة الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق : ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج .

٢ — الحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج والذى يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهرى للزواج . ومن المعروف أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم .

٣ — اختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى قد يكون

[illegible] في [illegible] أو [illegible] في [illegible] زوجين [illegible]
وهي جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر طويلاً [illegible]
وجود فوارق يحسها الزوجان باستمرار .

٤ — وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية وانخفاض المستوى الاقتصادي والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التي لا تعجل بقرار الطلاق في بعض الحالات

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب الطلاق . بل ان المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال بين أقسامه المختلفة . وعلى كل حال فاننا نستطيع أن نقول أن العوامل السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة . أما غلبة عامل على آخر فأمر متصل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة .

واذا كان الطلاق هو التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج . فان هناك أنواعا متعددة من السلوك تشير الى توقف هذه الرابطة مثل الهجر والانفصال التي يحتمل أن تعود بعدهما رابطة الزواج مرة أخرى اذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن الآخر أن يقدرا مسئوليتهما الاجتماعية ازاء الأسرة .

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال . ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات الى انجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير في الطلاق . كما أن الزوجة قد تسيء تدبير أمور المنزل في بعض الأحيان لتستنزف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائضا من المال يستخدمه في قضاء وقت الفراغ بعيدا عنها أو يتمكن من الزواج بأخرى .

ان تصدع الأسرة يعتبر فى نظر كثير من الباحثين سببا هاما فى انحراف الأحداث وفى السلوك الاجرامى عامة . وفى عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسى الذى يتعرض له الأفراد فى حياتهم أو فى تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين .

التوافق الزواجى :

يقول جورج لندبرج اننا نستطيع أن نصل الى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التى تحدد اتجاهات التوافق وعوامله فى الزواج والأسرة وهى كما يلى :

١ ــ الطفل الذى ينشأ فى بيت سعيد وفى جو عائلى مريح ينجح فى حياته الزوجية ويكون سعيدا بها ، أو بمعنى آخر : الآباء السعداء يخرجون أطفالا يكونون سعداء عندما يتزوجون .

٢ ــ عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالأشباع والحب تكون أساسا هاما فى الصلات القوية التى تربط الزوجين وتؤدى الى علاقة دائمة وثابتة .

٣ ــ ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الاطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية .

٤ ــ يرتبط التوافق الزواجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلى عن موقف التحدى فى المناقشة والصبر عند الاستثارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين واذلالهم .

٥ ـ ترتبط القـدرة على الأخذ والعطاء فى المسـائل العاطفيـة بالسعادة الزوجيـة •

٦ ـ كلما كان الانسان سعيدا فى زواجه كان أكثر حبا للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمعون بصحبة الغير هم من أكثر الناس فرصة فى النجاح فى الحياة الزوجيـة •

٧ ـ يرتبط النجاح فى الزواج بمـدى تقدير الفرد لمسائل الدين والقيم الرفيعة ، ذلك أنه كلما كان الانسان شـديد الحرص على أداء الواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسـعد فى حياته الزوجية ، والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والصداقة ، لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدى الى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة فى تقدير أمور الأسرة الذى يؤدى الى نجاح الزواج •

٨ ـ تقدير الزوجة لجهود زوجها فى توفير الاسـتقرار والأمن الاقتصادى للأسرة الى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية •

٩ ـ لا يرتبط نجاح المرأة فى عملها اذا كانت عاملة أو موظفـة بالسعادة أو الشقاء فى الزواج •

١٠ ـ تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثـانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة •

الفصل العاشر

مسالة البيروقراطية

البيروقراطية باعتبارها نظاما لتوزيع السلطات والمسئوليات لمواجهة التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . وباعتبارها تنطوى على تسلسل للجهات المعينة باصدار القرارات وتنفيذها ، قديمة من حيث الموضوع ، وان كانت حديثه من حيث الاصلاح والمعالجة العلمية .
المعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الاولى تعددت وجود نشاطه فانه ينطوى على تحديد واضح للادوار المختلفة للأشخاص الذين يناط بهم العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف . وبهذا المعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الأولى فى تاريخ الانسان وعلى الأخص فى مصر والهند والصين . ذلك أن اشراف الدولة على الزراعة والمشروعات العامة وتحصيل الضرائب وتنظيم قوات الشرطة والجيش أدى الى الحاجة الى انشاء سلطات محلية ومركزية ترتبط جميعا بسلسلة من القوانين واللوائح والاجراءات التى تنظم عملية انجاز العمل لضبطه والوصول الى تنفيذ القرارات بصورة لسياسة المرسومة للنظام .

ومن أجل هذا تعتبر البيروقراطية : مصاحبة لنشوء الدولة ومتطورة مع تطورها ونموها ومتشبعة بتشعب وجوه النشاط المختلفة التى تقوم بها . ومعنى هذا أننا ننتظر أن يكون لكل دولة جهازها البيروقراطى كما يمكن أن يكون لكل جهة مشرفة على كل نشاط على حدة جهازها

البيروقراطي أيضا . وقد نشأت مسألة البيروقراطية وأصبحت موضع ملاحظة منذ الثورة الصناعية . وتحول المجتمعات من الطابع الزراعي الى الطابع الصناعي وما صاحب ذلك من ضرورة اعادة النظر فى التنظيمات البيروقراطية التى كانت تناسب المجتمعات الزراعية التى كان لها وضع طبقى خاص . ولها نواح محدودة من النشاط فى المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية . كما أن نشوء النظام الرأسمالى وما صاحبه من اتساع نطاق نشاط المشروعات الفردية أدى الى نشوء الحاجة الى تنظيمات بيروقراطية تناسب هذه المشروعات . لها نظام خاص قد يشابه أو قد يختلف فى بعض الأحيان التنظيم البيروقراطي للدولة نفسها . ومن أهم ما تميزت به البيروقراطية مسألتين :

الأولى : اتجاه التنظيم البيروقراطي الى الثبات نسبيا ووقوفه فى وجه كل تغير يحدث فى المجتمع . بمعنى أنه يفقد مرونته على التوافق أو التكيف مع كل تعديل جوهرى يصيب الطابع العام للبناء الاجتماعى ووظائفه الأساسية .

الثانية : الطابع غير الشخصى الذى يصطبغ به هذا التنظيم . بمعنى أن العاملين فى التنظيم البيروقراطي ينفذون القوانين واللوائح ويطبقون اجراءاتها دون عاطفة أو دون النظر الى الأخطار التى يمكن أن تترتب على مثل هذا التنفيذ . ويترتب على ذلك أن تصبح القاعدة البيروقراطية فى العمل أهم من الشخص الذى يتعامل معها أو تلحقه تأثيراتها أو نتائجها .

ومن المألوف أن يشار الى التنظيم البيروقراطي باعتباره عقبة تقف أمام وصول التغير الاجتماعى الى أبعاده . أو كمعوق أمام بلوغ التخطيط النتائج الاساسية التى رسمت الخطة لبلوغها. ذلك لأن التنظيم

البيروقراطي [illegible] من الزمن متشعبا في [illegible] غيره فيتخلل كل نواحي [illegible] الاساسي . ولذلك يصعب تغييره دفعة واحدة أو القضاء عليه بسهولة وبذلك يظل يمارس نوعا من التأثير الفعال على أية تنظيمات جديدة لا تستقيم مع مبادئها الاساسية . ويكون من الملائم في هذه الحالة تغيير طبيعة التوجيه البيروقراطي لأمكان تغيير العلاقات التي كانت قائمة في ظل البناء الاجتماعي القديم . ومعنى ذلك أن التنظيم البيروقراطي يرسم أبعادا معينة للعلاقات الادارية والاجتماعية معا . ويعطي طابعا خاصا للطريقة التي تتخذ على أساسها القرارات والتي تنفذ في ضوئها ولذلك يجد عادة النظام الجديد أن التنظيم البيروقراطي الذي كان ملائما للنظام القديم الذي قضي عليه وتغير كلية يقف حائلا دون وصولهم الى أحداث التغيرات الجذرية في طبيعة نواحي النشاط المختلفة . والسؤال الذي يجب أن نسأله هنا : هل البيروقراطية بالمفهوم الذي تحدثنا عنه من قبل تعتبر شرا لابد من القضاء عليه أم أن التنظيم البيروقراطي يجب أن يكون من المرونة بحيث يمكن أن يخدم الطابع المتجدد للنظام الذي يختلف كلية عن الطابع الذي وضع من أجله هذا التنظيم البيروقراطي القديم ؟ وهل اذا استطاع النظام الجديد أن يخلق تنظيما بيروقراطيا مناسبا له . أيمكن والحال على هذا النحو أن يكون التنظيم البيروقراطي في حد ذاته صالحا ؟

معنى هذا أننا نقول . أن الخصائص التي وصفها الباحثون ملازمة للتنظيم البيروقراطي ليست بالضرورة شيئا لا يمكن تغييره حتى لو افترض التغيير عمليات واسعة المدى وخاصة فيما يتعلق بفلسفة الادارة وعملية تغيير أبعاد السلطات . وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية جديدة .

البيروقراطية تعبر عن ممارســـه الدولة للنظـــام عن طريق أجهزه تخضع فى نهاية الأمر لسلطات مركزية تحددها الدولة وهى لهذا تتميز بمـــــا يلى :

١ ـ تميل البيروقراطية فى الدولة الحـــديثة الى أن تعمل كجهاز قائم بذاته يتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصـــين الذين بمرور الأيام يصبحون منفصـــلين أثناء ممارســـتهم لعملهم عن عواطفهـــم الشخصية وعن آرائهم •

وربما كانت هـــذه الخاصية هـــى التى تعطل تنفيـــذ القرارات أو تجمدها وخاصة فى المجتمعـــات الاشتراكية التى لا يكون فيهـــا رأى المواطن منفصل عن اتجاه رأى الدولة العام وخاصة عندما تكون مصلحه الدولة هى مصلحة كل فرد يتتفع بها ويدافع عنه ويهمه أن يعم الخـــير العام فى النهاية ويتصل اتصـــالا مباشرا بجيله الحاضر •

٢ ـ تقرر السياسة العامة التى يسير وفقها الجهاز البيروقراطى بواسطة سلطات تقف فى قمة القوة . وهى فى العادة تكون الســـلطات المسئولة مباشرة من هذا الجهاز . وهذا يرجع فى واقع الامر الى طبيعة التنظيم السياسى الاقتصادى فى الدول الرأســـمالية . ولكن اذا كان رسم السياسة العامة مسألة لا يستقل بها مجموعة من الناس بل هـــى قسمة مشتركة بين جميع المواطنين . فإن الصورة العامة للسياسة التى يسير وفقها الجهـــاز البيروقراطى لابد أن تتغير تغـــيرا كليا فى هـــذه الحـــــالة •

كما أن اعتراف الدولة بأهمية التخطيط باعتباره القاعدة الاساسيه

معتقدات سمية الاجتماعية و الاقتصادية تجعل أمر رسم السياسة العامة للحكومة مسألة لا يمكن أن توضع فى يد جماعة تجلس فى مراكز القوة فتعبر عن مصالحها وعن اهتماماتها وتقف معوقا أمام رغبات الجماهير ومطالبهم فيما يتعلق بأهداف المجتمع ومبادئه العليا •

٣ — يقوم العمود الفقرى للبيروقراطية على السلطة الادارية ومع ذلك ينتهى أمر الجهاز البيروقراطى الى أن تصبح الموجه للتشريع والتنفيذ معا ، فمن المعروف أن السلطة التنفيذية فى المجتمع أو فى الدولة . تكون فى يد الحكومة ويشرف على تخطيطها وتنفيذها الجهاز البيروقراطى . أما السلطة التشريعية فهى غالبا ما تكون فى يد المجالس الشعبية ، ومعنى ذلك أن البيروقراطية يمكن أن تعدل من اتجاهها نتيجة لتشريعات تصدرها هذه المجالس ، ولكن الواقع أن المشرع يقع فى كثير من الأحيان فريسة للتوجيه البيروقراطى ذاته . فلا تصدر تشريعات الا اذا كانت صالحة من وجهة نظر القائمين على أمر التنظيم البيروقراطى ؛ ولكن فى المجتمعات الاشتراكية كمجتمعنا فان الدولة فيها تعترف صراحة بأن المجالس الشعبية والتنظيمات النيابية لها الرقابة لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية ومن الممكن أن تنقذ التنظيم البيروقراطى وأن تأمر بتعديله ليناسب الترتيب الجديد لأجزاء البناء الاجتماعى وطبيعة علاقات العمل الجديدة التى لم يميزها بعد التنظيم البيروقراطى القديم أو يتعدل ليستجيب لها •

ومن المساوىء التى تترتب على جمود التنظيم البيروقراطى اعتماده المطلق فى الدول الرأسمالية على خبرة الفنيين الذين يطورون أساليبهم فى الادارة بصورة تجعل أمر الاستغناء عنهم أمرا صعبا للغاية . ولذلك يتحول التنظيم البيروقراطى الى جهاز احتكارى . واذا وصل التنظيم

الى هذه الدرجة فانه يصبح عنه كبرى وصعوبة ... يمكن أن تدنهر للمصلحة بعيير ... الانتاج ... بعد ...
البناء الاجتماعي . وبمعنى آخر تصبح البيروقراطيه فى الدولة الحديثة الرأسمالية عملية احتكار للمهارات المختلفة وعمليه احتكار أيضا لمراكز القوة ، ولعل هذا هو السبب الذى من أجله نحكم على التنظيم البيروقراطي الذى لا زال سائدا فى مجتمعنا على أنه معوق بل وهادم فى بعض الأحيان للانجازات الثورية التى تحدث فى مجالات العمل والانتاج وتذويب الفوارق بين الطبقات .

هل يمكن القضاء على البيروقراطية :

من الواضح أنه كلما زادت نسبة التعقيدات فى الاجراءات الادارية . تهيأت الفرصة لقاعدة وتربة خصبة لقيام البيروقراطية . ولهذا يتجه بعض الباحثين قيام البيروقراطية الى تعدد الاعمال وتشابكها والى اتخاذها مظهرا يتعدى حدود العلاقات الانسانية التى يجب أن تقوم بين أفراد المجتمع . ولذلك يقال أيضا أنه كلما بنيت علاقات الانتاج والعمل والخدمات على أسس غير شخصية وتنظيمات لا تضع فى اعتبارها مطالب الجماهير ، فان البيروقراطية الجامدة تصبح نتيجة منطقية لا مفر منها . ولذلك يمكن القضاء على البيروقراطية الا اذا قضينا على أسباب جمودها وخاصة تلك الأسباب التى قد تؤدى الى التعقيد . ومع أن هذا التعقيد يعتبر فى رأينا أهم سببه فى قيام البيروقراطية . الا أن هناك أسباب ادارية ونظامية عديدة تساعد على قيامها . منها :

١ ــ **الحجم** : ومعناه هنا أن كل منظمة اذا اتسع نطاقها أكثر من اللازم وتشعبت فروعها دون تخطيط واضح ودون توزيع نهائى

السلطات ودون مرونة كافية فى تطبيق التخطيط ظهرت الاتجاهات البيروقراطية المعوقة .

٢ ــ **التنظيم** : ومعناه هنا أنه كلما زاد خلق التنظيمات الفرعية داخل التنظيم الكبير ، وكلما زاد عدد المنفذين للقرارات دون تحديد واضح للمسئوليات كان هذا مشجعا لظهور الأساليب البيروقراطية المعوقة .

٣ ــ **القواعد والاجراءات** : اذا زادت عن الحد المطلوب لضمان تنفيذ القرارات فانها تصبح معوقا وتعطى مخرجا للتعطيل وللتفسير الخاطئ والجمود فى كثير من الأحيان .

٤ ــ **ضعف الرقابة الشعبية** : ومعناها أن التأكيد على انعزاليه التنظيم أو المؤسسة عن الجماهير أو العاملين فيها خصوصا اذا كان مصنعا أو مؤسسة انتاجية يؤدى الى التناقض بين التنظيم وبين مصالح العاملين فيه أو المتصلين به ويظهر ذلك فى كل حالة يدتك فيها الفرد لأمر ما بأى جزء من اجزاء التنظيم صغرت أم كبرت .

٥ ــ **الأقدمية** : ومعناها هنا أن الاخذ بنظام للاقدمية يتناسب طرديا مع زيادة المسئولية ، يؤدى الى كبت عوامل الخلق والابتكار وتدعيم عوامل الجمود ، وخاصة اذا كان العاملون فى التنظيم متباينين تباينا كبيرا من حيث المؤهلات العلمية أو الخبرة الفنية أو الاجور . ذلك أن التطلع من الأصغر لاحتلال مراكز قيادية فى التنظيم تجعله يتفانى فى العقلية البيروقراطية ليرضى عنه الرؤساء وليصفونه بالطاعة والانتظام التى هى من علائم لرضا البيروقراطى .

ان مجتمعنا الذى يقوم ليوم على وضع الانتاج الكبير فى يد

الدولة لمصلحة العاملين وجمهور المواطنين وتذويب الفوارق بين الطبقات ووضع التنظيمات الشعبية فوق التنظيمات الادارية والأجهزة التنفيذية يتطلب تنظيما آخر للمسئوليات وطريقة اصدار القرارات وتنفيذها فى المجتمع لنقضى على الابعاد التى خلقتها البيروقراطية القديمة ولنقضى فى نفس الوقت على كل مظاهر التعقيد فى عدد من الحالات التى تقف فى وجه التطبيق الاشتراكى فى كل نواحى حياتنا.

الجوانب السلبية والايجابية فى البيروقراطية :

وضح مما سبق أن البيروقراطية تميل كجهاز الى الجمود . ويصبح من العسير تحويلها من الاستاتيكية الى الديناميكية لتقابل مطالب التغير الاجتماعى أو تواجه التعديلات الواسعة المدى التى تحدث فى البناء الاجتماعى وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية جديدة ترسم ابعادا جديدة أيضا لأدوار الافراد ومراكزهم فى المجتمع . ومن أجل هذا تعرضت البيروقراطية لاقسى أنواع الهجوم فى الدول الاشتراكية التى اقامت نظامها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على أسس مغايرة تماما لما هو معروف فى الدول الرأسمالية . ان البيروقراطية التى يرى بعض الباحثين فى الغرب أنها تصبح معوقا ومعرقلا لانجاز الاعمال فى بعض الاحيان ، تصبح بصورتها الحالية معارضة لفعالية التخطيط ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما من شك أن البيروقراطية عامة تساعد على ما يلى :

١ ـ استمرار العمل وأحكام روابطه وخاصة اذا قامت على أسس علمية .

٢ ـ خلق مراكز متدرجة للقوة وما يترتب على ذلك من تقسيم للجماعات بحسب مراكزهم وأدوارهم فى البناء البيروقراطى ، ومثل

هذا التقسيم يعتبر نوعا من التخصص ، يكون ضروريا فى بعض الاحيان فى انشاء المشروعات ومتابعتها .

٣ — لاجراءات البيروقراطية تحسم الجدل وتمنع التمييع ، وبذلك تكون وسيلة لتدعيم الملكية العامة وحسن ادارة الأعمال .

٤ — وثوق الفرد الكامل فى الأعمال التى يقوم بها ، الأمر الذى يؤدى الى التطابق وفهم العلاقة المتبادلة بين الأهداف المختلفة وطرق الوصول اليها .

٥ — وضوح المسئولية وخاصة اذا لم تتعدد مراكزها وتتعقد . لأن التعقد والتداخل يؤدى الى تمييع المسئولية وافلات المشرفين على التنفيذ من مراكز عليا من المسائلة والقاء اللوم على البيروقراطيين الصغار .

ولكن هذه المحاسن وان كانت تعتبر مبادىء عامة فى الادارة السليمة للاعمال . الا أن زيادة اتساع لبناء البيروقراطى وتراكم الاجراءات واللوائح والقرارات يؤدى الى فقدان هذا البناء لفاعليته . ويظهر ذلك بوضوح فى عجز البيروقراطية عن مسايرة التغير أو التعبير عن نتائجه ومقاومة كل تجديد باعتباره مهددا للمصالح الخاصة وداعيا الى المرونة العقلية والسلوكية التى يكون البيروقراطيون غير مستعدين لها فى كثير من الاحيان ويظهر ذلك مما يلى :

١ — وجود أعداد متزايدة من الموظفين فى البناء البيروقراطى يقومون بأعمال تافهة أو لا يدرون عن اهميتها شيئا وخاصة اذا لم يحسوا بها أو يدربوا عليها .

٢ ـ انعدام الروح المعنوية (المهنية) فيفقد الموظف ايمانه بالعمل وخاصة اذا سدت أمامه منافذ الترقية أو تأخر فيها كثيرا ، أو اذا قام البناء البيروقراطى على أساس الترقية عن طريق الأقدمية بغض النظر عن الكفاءة والمرونة .

ويعتقد عدد كبير من الموظفين بالتجربة أن مرونتهم أو كفاءتهم تصبح بعد حين عاملا مدمرا ومعوقا أمامهم .

٣ ـ عدم وجود أكثر من طريقة واحدة لانجاز الاعمال تؤدى الى السلبية وضرب المصادر الخلاقة للاجتهاد والابتكار .

٤ ـ جمود قيادة البناء البيروقراطى العليا وانتمائها الى طبقة معينة فى المجتمع فتنقلب الى حارسة لمصالحها على حساب مصالح الجماهير المناضلة .

٥ ـ وقوع البيروقراطيين فريسة للنزعات الانحرافية كالرغبة فى إكبارهم والتقرب منهم واحساسهم الدائم بأنهم يؤدون خدمات خاصة للافراد ، كأن عملهم ليس واجبا يجب أن يؤدى على أحسن وجه . وقد يفتح هذا الاتجاه الباب الى الفساد والمحسوبية والرشوة .

عوامل بناءة لتغيير البناء البيروقراطى :

يجب أن نعرف هنا أن تغيير البناء البيروقراطى مسألة صعبة للغاية ولا يمكن أن تتم دفعة واحدة ، كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج البناء ذاته . ليمكن للبناء الجديد أن يعمل ولا تكون هناك فرصة لعودته للسير فى نفس الطريق القديم ومن بين العوامل والاجراءات التى يمكن اتخاذها ما يلى :

[illegible] على الأجهزة الادارية

والقضاء [illegible] الرقابة [illegible] حتى لا

تنقلب الرقابة الى معوق أو مثبط للأفكار ، وحتى لا ننزع الخوف

والسلبية عند الموظفين .

٢ ـ استمرار التبصير بأهداف الدوله العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديدا واضحا باعتبار أن جميع المواطنين بلا استثناء لهم مصلحة مباشرة فى زيادة الانتاج وحسن الادارة .

٣ ـ الأخذ ببعض المبادىء التى تكافىء الموظف المجيد لعمله والتى تشجعه على الابتكار واستمرار بذل الجهود لبناء وعدم التعرض للجمود .

٤ ـ ضرورة نشر الوعى التخطيطى عند كافة العاملين فى الأجهزة الادارية والتنفيذية المختلفة . ليتبين كل منهم دوره ومركزه فى العملية التخطيطيه . وفى نجاح الخطة وبلوغها أهدافها العليا وخاصة رفاهية المواطن .

٥ ـ تقصير الاجراءات والتقليل من القرارات واللوائح وتجميعها الى جانب وضوحها . وتحديد أكثر من طريقة للتنفيذ ليمكن للعمل أن يسير فى مرونة .

٦ ـ الحد من ارتفاع الهرم الوظيفى حتى يمكن لقمة النظام البيروقراطى أن تكون على صلة مباشرة ما أمكن ذلك بالقواعد وحتى تمنع فقدان الصلة التى تضيع معالم المسئوليه الى التباطؤ والجمود .

٧ ـ الاخذ بنظام التحريك البنائى . وذلك بترتيب [illegible]
الادارى والتنفيذى فى قطاعاته المختلفة والبدء بتجربة البناء الجديد
المفتوح للاستفادة من الأخطاء ثم نقله مع تصحيحه من قطاع الى
آخر وهكذا .

٨ ـ التجاوز عن الأخطاء الصغرى التى يقع فيها الموظف
وخصوصا اذا ثبت حسن النية ، لأن أكثر ما يصيب البناء البيروقراطى
هو الشلل الذى يكون نتيجة للخوف والوقوع فى الخطأ .

٩ ـ الأخذ بنظام التدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقادة
التنظيم البيروقراطى على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

١٠ ـ اعادة النظر فى طبيعة الأعمال وتسلسلها وترابطها فى
البناء البيروقراطى لامكان تحديد الأدوار والمراكز بدقة لمنع الازدواج
أو البطالة المعنوية .

الفصل الحادى عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

عرضنا أكثر من مرة الى الوسائل التى تبلغ بها الجماعة أهدافها . وتحافظ على وحدتها . وتقلل الى الحد الأدنى من الانحرافات التى تهدد تصيبها بالتفكك والاختلال . وفى هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التى تنظم لسلوك الانسانى لرعاية النظام فى المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الانسانى . وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى . وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والاجراءات التى يستعين بها على حفظ النظام ، الا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى عامة صاحب التغيرات الكبرى التى حدثت لمجتمع الانسان . فكلما ازداد المجتمع اتساعا . وتعددت جماعاته ، وزاد تقسيم العمل فيه : وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى . زاد اختلاف الأفراد الذى قد يبلغ فى بعض الاحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالزام . حتى لا يصل الخلاف الى حد التصدم .

ومن المعروف أن مسألة الضبط الاجتماعى لم تكن بحير احد فى

المجتمعات البدائية أو الصغيرة ... لقو ند ثابتة سبب التي تسير عليها ، والتي تحدد بدقة مراكز الناس وأدوارهم . وتعين في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

ويقول ريتشارد لا بيير Richard Lapiere . أن الدراسة السوسيولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها الى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم اصطلاح « الضبط الاجتماعي Social Control » ليشير عن طريقه الى ميدان محدد في الدراسات السوسيولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعي عام ١٩٠١ . وان كان توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خلال دراسة ليست مخصصة لبحث موضوع الضبط الاجتماعي . فقد كتب توماس W. E. Thomas مقالات من هذا النوع في المجلة الامريكية لعلم الاجتماع عام ١٨٩٨ عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعي البدائي[1] » .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعي في السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي . وما تمخض عنه هذه الابحاث من ابراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع : كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم . والقواعد العامة للسلوك ، ولكن الذي جعل دراسة الضبط الاجتماعي ذات أهمية في علم الاجتماع ، ظهور « مسألة الثقافة » وضرورة دراستها كموضوع جوهري . والانصراف عن الآراء التي كانت تنادي

Lapiere. Richard; A. Theory of Social Control, New York, 1954 pp, 3 - 5

يتبين [illegible] في [illegible] موضوع [illegible] الاجتماع الأساسية . وقد تمخضت الدراسات الثقافية عن حقائق غاية في الأهمية . تتصل بالأنماط الثقافية التي تتصل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافي بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد .

وقد عرضنا من قبل . كيف تشكل الثقافة التفاعل الاجتماعي وتوجيه اتجاهات محددة . ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك . بل انها تسهم في ارساء قواعد الضبط الاجتماعي وأساليبه على قواعد محددة تفرض التزاما على الأفراد . وتعمل عن طريق ميكانيزماتها المتعددة على تقليل نسب الانحراف والعدوان على أسس النظم في المجتمع . ومن المناسب هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول موضوع الضبط الاجتماعي والتي تناولت تعريفه وموضوعه وأساليبه .

١ ــ يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هاري بردميير Harry Bredmeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولون أن العملية الأولى هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته . ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج . والتي ستجعله من ناحية أخرى متشابها في حدود محددة أساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه .

اما العملية الأخرى فهى تشتمل على ميكنيزمت[1] الضبط الاجتماعي التى تعمل على تنظيم الاشياء لتحيلوه دون وقوع الانحراف أو اثارة أى عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة ، فان الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواضعهم فى البناء الاجتماعي ، ولهذا فانهم قد يقعون تحت قوة قاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير . ويعرف المؤلفان ميكانيزمت الضبط الاجتماعى على هذا الأساس . بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التى تمنع مثل هذه التوترات . أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدى الى الانحراف . ويحاول المؤلفان أن يعددا أنواع ميكنيزمات الضبط الاجتماعى التى تعتبر خطوطا دفاعية ضد الانحراف . وهما فى هذا الصدد يعتبران التنشئة الاجتماعية خطا دفاعيا هاما . ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى .

ولول خط دفاعى هو قطع الطريق على التوتر أو التصدع ذاته بوساطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر الكامن من أن يصبح واقعا . فاذا لم ينجح خط الدفاع فى منع التوتر وظهرت أعراضه على أعضاء الجماعة . يظهر خط الدفاع الثانى الذى يخضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر فى قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعي للسلوك بماله من قدرة على توقيع الجزاء على المخالفين . وهنا يظهر خط دفاعى ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثانى .

---

(١) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد او الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن امثلته الافعال المنعكسة للكائن الحى واتجاهات الاشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية واساطيرها ونظمها .

ويتكون من الترتيبات التى تجعل الاستجابات في السلوك اجتماعيا صعبة جدا أو باهظة من حيث نتائجها ، وفى كلمات أخرى يقول المؤلفان ان كل توتر لا يمكن أن يتجنب فى كل نسق اجتماعى ، بل لا زالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع فى الانحراف وتشجيعهم لتصريف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع. ومع ذلك لا تصلح الخطوط الثلاثة السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعى ؛ الأمر الذى يفرض اللجوء الى خط دفاعى رابع : هو سجن المنحرفين أو عزلهم أو حتى اعدامهم ، ويرى المؤلفان أيضا أن مجرد منع الانحراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المحترفين من معاودة السلوك الانحرافى المتعددة ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المنحرف اجتماعيا عن طريق العلاج النفسى أو الاجتماعى على سبيل المثال[1] .

وواضح أن بردمير وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعى من خلال سبب وجوده ويركزان على أن الضبط الاجتماعى يعالج الانحراف فى المجتمع ولهذا يعددان الأساليب المختلفة التى يمكن أن يستعين بها فى تقليل نسبة الانحراف أو فى منعه كلية ، وهما فى هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعى فى علم الاجتماع . ذلك أن مناقشة هذا الموضوع ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة فى السلوك الاجتماعى .

---

(1) Bredemeier & Stephenson The Analysis of Social Systems N. Y. 1962. PP. 146 - 147.

٢ – ويقول لندبرج Lundberg أن الضبط الاجتماعي عبارة نستخدمها لنشير الى المسالك الاجتماعية التى تقود الأفراد والجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ويذهب الى أن أنماط السلوك الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (النظم الاجتماعية) تعتبر نوعا من أنواع الضبط . ويقول أيضا أن الحكومة من بين هذه النظم ، وهى التى يناط بها فى المجتمع الحديث مسألة الضبط الاجتماعى . ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسئولين عن الصحة العامة وهكذا . ولكنه فى هذا المقام يشير الى الدور الكبير الذى تلعبه الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأى العام وغير ذلك فى الضبط الاجتماعى ، ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعى كموضوع وأدواته المختلفة كوسائل والتى تعمل على امتثال للمعايير الاجتماعية ، يكون عرضة للتغير وخاصة عن طريق ما سماه الاختراعات الاجتماعية(١) .

ونلاحظ هنا أن لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع . ولا يرجع ذلك الى ابرازه للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك الاجتماعى فى المجتمع الحديث ، بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعى وسيلة لمنع الحروب ولضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة بالسكان وللحيلولة دون زيادة الطابع المركزى لحكومة وما يترتب على ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الأداة الحكومية ذاتيا .

---

(١) Lundberg and others, Sociology, New york, 1948, PP. 720 - 721.

٣ — أما أجبرن ونيموف Ogburn and Nimkoff فيقولان ان بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعى) بطريقة عامة جدا ، لوصف كل الوسائل التى تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعى ، ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبيــــة وتقسيم العمل مثلا يمكن اعتبارهما من وسائل الضبــط الاجتماعى ، طالما أنهما يساعدان على استمرار الجمـاعة وتكاملها . ولكنهما يستخدمان فى معالجة موضوع الضبط الاجتماعى معنى مختلفا وأكثر تحديد من المعنى السابق . فالضبط الاجتماعى فى نظرهما عبارة عن العمليـات والوسائل التى تســتخدمها الجمــاعة لتضيق نطــاق الانحرافات عن المعايير الاجتمــاعية . ويترتب على هــذا المعنى أن العادات الشعبية فى عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى مجتمع معين ، ولكن عدة شعبية محددة كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعى . اذا استخدمت لكبح جماح المنحــرف ورده الى طريق الجمــاعة .

٤ — ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتمــاعى . الذى يتكون الضبط عنده من كل الميكانيزمات التى تعارض الاتجاهات الانحرافية . أو تصادرها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التــأثير أو الاثارة التى تميل نحو الانحــراف من حالة الكمون فى الواقع[1] .

المدخل السوسيولوجى لفهم الضبط الاجتماعى :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتمعى لايختلف

Jodnson, sociology London, 1961, PP. 553 - 55.

كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعي ، ومن ثم فان مناقشة هذا التنظيم يمكن أن تغطي المسائل التي تعود الباحثون على ادراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعي ، كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعي كالظواهر الثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم ، التي يجب أن نفصلها عن وسائل الضبط الاجتماعي التي هي الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . ولذا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعي نوعا من التنظيم الاجتماعي قد يكون اعتبارا وجيها ؛ لكن النظر الى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقا في فهم هذا الموضوع الهام . لأنه في واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافي من الضبط الاجتماعي وبين ما هو اجتماعي . وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة في علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر الى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هي المجتمع والسياسة والاقتصاد . ولذلك فالضبط الاجتماعي باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم . فالأشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم . ولا يمكن أن تتم الدراسة الا اذا لاحظنا هؤلاء الاشخاص في تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الاشخاص ، الا اذا كانت لدينا معرفة محققة عن نمط الثقافة الذي يعطي هذه المعايير الاجتماعية قالبا معينا وأبعادا خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا فاننا نعرض في ايجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التي تعتبر شروطا أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذي نلاحظ فيه هذه الظاهرة .

١ ـ من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية

تعتبر قوة مدعمه بطبيعتها . فالجماعة تحافظ على حقوق أعضائها، ولذلك فإن اعتداء عضو على آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا الذي قد يحدث في كثير من الأحيان إلى عقاب المعتدى . ومثال ذلك أن بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء . بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها . وقد استنتج علماء الاجتماع من ذلك أن الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذي قد يقع على بعض أعضائها .

إن فكرة الجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الالزام الجماعي ؛ ولذلك فالجماعة لاتوجه السلوك فقط . بل انها تحدده وتنظمه أيضا ؛ وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على يد دور كايم الذي قال أن جوهر الحياة الجمعيه هو فيما تمارسه من قهر أو الزام على الفرد .

٢ ــ الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى اليه القهر الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهــــره للقيم أو المعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحراف ؛ كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدي إلى عدم الترحيب به في أي جماعة أخرى . ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر في السلوك الانحرافي .

٣ ــ الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الجماعية هي في واقع الأمر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعداها الأعضاء ومع ذلك فقد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من المستويات تعتبر في واقع الأمر انحرافا عن المعايير الموضوعه وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان

بسيطا فربما تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد تماسك الجماعة أو تكاملها فان العقاب الذى يتلقاه المنحرف فى هــذه الحالة يتناسب مع الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ ــ كل جماعة تضع حدودا للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن ندققها فى الواقع ، وبهذا يصبح التسامح أمــرا طبيعيا يتواضع عليه أفراد الجماعة . ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعى ، وعلى مركز الشخص وسمعته . وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون فى الذهن عند النظر فى حدود هذا التسامح ومن أهمها :[١]

أ) التقاليد الاجتماعية قد تسمح فى مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادىء الأساسية التى توجه النظام الاجتماعى أو تحدد ايديولوجيته . ولذلك فان السلوك البورجوازى فى المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحــــرافا عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محلا للتسامح .

ب) كلما زاد اللاتجانس فى مجتمع زادت حدود التسامح اتساعا . وهذا راجع الى أن المجتمع المترامى الأطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات ، الأمر الذى يؤدى الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتمايزة ولهذا لايجد المجتمع مناصا من توسيع نطاق التسامح . والا انقلبت جماعات

---

(١) Ogburn & Nimkoff, Ahanbdook of Sociology, London, 1960 PP. 174 - 183.

المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التنافس والتعاون . أما لماذا تكون المجتمعات البدائيه أو الصغيرة أقل تسامحا . فان هذا يرجع الى أن المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع . ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالبا مايعاقب عليه بصرامة .

ح) كلما زاد التحضر فى المجتمع زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعى الرسمية على حساب الوسائل القديمة التى كانت تستندها العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم فى المجتمع القروى علامة من علامات التغير الاجتماعى فيه ، لأن القاعدة القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير فى فض النزاع أو مصادرة الانحراف سواء فى الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو فى مجتمع القرية ككل .

د) يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كان أكثر حرية ، أى أنه يكون فى استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذى يتعرض له من هم أقل منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية فى الخروج على المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أى قليلة الثقافة ، بينما لايكون الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والاكثر ثقافة .

ه) مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التى يتمتع بها ، فانه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى اى حد . فقد يسمح له بمخالفة الرأى العام ، أو اعتناق مبادىء غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح بارتكاب المحرمات التى تعتبر مخالفات خطيرة فى كل المجتمعات .

ـ ه) كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول فى أى مجتمع • ومثال ذلك أن الجماعة لا تسمح لأحد فى هذه الأيام أن ينادى بالعودة الى الرق مثلا • وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذاك • بل انه يكون عاملا ايجابيا فى عدد من الحالات • ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة • ولا زال الرجل فى عدد من المجتمعات مسؤولا عن سلوك زوجته أو أخته • ففى حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذى يتقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذى قد يصل أحيانا الى درجة القتل •

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

اذا ظهر فى الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة التصدع فى مراكز الأفراد أو فى أدوارهم . فمن الممكن التدخل عن طريق أحـــد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى لتلافى هذا التصدع وتخفيف التوتر والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى • وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية فى هذا المجال نشير اليها على النحو التالى .

١ ـ **العزل** : هو العزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة فى المركز والدور الذى يقوم به الفرد والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة فى وقت واحد . ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ) قد تقسم الثقافة الزمن الى فترات مختلفة بالاضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد • ولذلك اذا شغلت هذه المراكز فى وقت واحد . كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا • ومثال ذلك أن الفـــرد فى

لشخص قد يكون ابنا وأبا ومديرا وعضوا فى ... و ... فى جمعية خيرية ومن الطبيعى أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التى تصاحب هذه المراكز فاذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع ومن أجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز أو العكس مؤديا الى القضاء على التصدع فى مهده .

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان . فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات الى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة . اذا أمكن عزل كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملابسات وظروف . ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب أى أنه قد يكون كاتبا وفيلسوفا ومتدينا . ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها . وليس على الفرد لكى يتجنب الصراع الا أن يخصص لكل نشاط مكانا محددا ، حتى لا يكون « كل نشاط » فى كل مكان يذهب اليه .

د) كما أن عزل المتصلين بالدور ، وخصوصا اذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار . يمكن أن يقضى على الصراع فى مهده . ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التى يكون عليها مع من يحب . وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه . وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه . ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعا فى دور واحد ربما أدى الى صراع يمكن أن يكون طريقا للانحراف . ومثال آخر على ذلك الرجل الذى يتزوج من سيدتين . يلعب دورين مختلفين . لاختلاف المتصلين بكل دور . ولذلك فانه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما .

ويلاحظ أن العزل المكانى يمكن أن يستخدم كضبط اجتماعى فى

مو قف د ى . و ـ ـ د ـ ه د ـ د رحد عذ من لا حص سعرضون
فى موقف معين نصدع واحد : فان عزل كل منهم عن الآخر يقطع
عليهم خط الرجعه عن طريق تذويب القوى التى توجد بينهم ، فتقلل من
دوافع الانحراف •

٢ ـ المنع : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط الاجتماعى على تجنب التصدع والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار . ويعنى المنع هنا « العزل الرمزى » للزمن و للمناسبات أو الشركاء . ولما كان من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع : فانه يلزم فى هذه الحالة الركون الى ميكانيزم آخر لتقوية المراكز السائدة فى علاقة معينة : واخضاع كل المراكز الأخرى له • والمنع لايمنع من التفاعل مثل العزل . وخاصة بين الشركاء لدور الذين يحتمل أن يتصارعوا . وفى الغالب يسمح المنع للمراكز التى يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها فى وقت واحد • ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر فى قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزوج . ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الاخر • فان تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل للرجال عن النساء فيزيائيا . ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسى •

٣ ـ الأسبقية : ومن الوسائل التى تستخدم فى منع التصدع والتوتر ما يقال به «أسبقية المركز النظامية» ذلك أن التحديد الاجتماعى الراسخ للطالب للمركز التى يجب أن يكون لها الأرجحية والاغلبية تخلص الناس من النضال فى سبيل الوصول الى قرار وتهدا بسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات لأن الناس يستطيعون تقديم معذر

بعضهم على عرف مستدس فى ذلك التى القنون أو التى هى تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك اذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تنحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامتة فتنحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو أمريكى يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب أهميتهابطريقة مقررة أسهمت فى خفض حدة الصراع الذى يمكن أن يثير كوامن الانحراف عند الفرد ، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطلب أو ذاك .

تطوير التصدع أو التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء فى وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر فى الواقع فانه من الممكن منع المنحـــرف من الاسترسال فى الانحـــراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعيا . ويتضمن هذا الاجراءما يطلق عليه اسم « تطويع التصدع أو التوتر وسياسته » ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بواسطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعويضى وبدائل المركز . ولسوف نعرض لهما فى ايجاز على النحو الآتى :

١ ـ **السلوك التعويضى** : وهو ذلك السلوك الذى يمكن للناس من التخلص من التوتر . وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبولالاجتماعى المرتبط بكل نوع على حدة .

أ) النوع المفضل ثقافيا : وهو الذى يكون فى متناول أكثر الناس ومثال ذلك . أن العامل الذى يفشل من حيث مركزه المهنى . يمكن أن

يجد اشباعا تعويضيا في الدور الذي يلعبه في أسرته . فقد يلقى التقدير في قيامه بدوره كزوج وكوالد . فيعوض بذلك مايشعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه في عمله . وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة للرجال . ومعنى ذلك أن العمل بالمركز التعويضي لبعض الأفراد الذي يجده في دوره في الأسرة . والمرأة الحديثة تجد تعويضا عن عملها في أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط في النشاط الاجتماعي أو السياسي .

ب) النوع المسموح به ثقافيا . ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس منفصلا كالنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردي دون زيادة انتاجية المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى . وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح في وقت ما بسلوك لا تسمح به في وقت آخر . ولهذا كان السلوك التعويضي من النوع المسموح به ثقافيا . متعلقا بالزمان والمكان . ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا . ذلك النوع الذي يتجه الى اشباع الحاجات والرغبات المحبطة أو الهروب من المطالب المتعارضة عن طريق اطلاق العنان للتخيل ويغذي هذا التمثيل وسائل كثيرة . مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للاذاعة ومشاهدة التليفزيون وغير ذلك . ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل . فقد تمنع الثقافة الاستمرار في هذا السلوك اذا كان المضمون ممنوعا أو غير مرحب به .

ج) النوع المتسامح فيه ثقافيا . وينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسميا . ولكن القيام بها يتسامح فيه ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة . ومثل هذا النوع من السلوك

يتف عى حدعه الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذى لا يظهر على أنه أصبح يشكل خطرا على الجماعة أو على الأنماط الاجتماعية المقررة • ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة وبعض العادات الجنسية والعربدة •

د) أما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافيا ، فان الخط الذى يفصله عن النوع السابق دقيق جدا ، لأن التحول من المتسامح فيه الى الممنوع سهل جدا • والامثلة على ذلك كثيرة ، فتدير تكب الخمور جريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس الى قتل للنساء ••• وهكذا •

٢ — **بدائل المركز** : اذا لم يؤدى التعويض الكافى الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فان الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدى الى التصدع أو التوتر . وذلك فى سبيل نوع آخر من انشاط الامتثالى . ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التى تترتب عليه كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافيا يضمن الامتثال ويمنع الانحراف . وكلما كان الالتجاء الى المراكز البديلة ممكنا . وفى الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر . فان احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى •

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المهنى المفتوح . وكذلك المكان الذى يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة . فالناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدى الى انحرافهم . بل ان الناس فى الغالب يبحثون دائما عن المراكز

البديلة الى أن يجدوا واحدا منها يقضى حاجاتهم . أو يسمح بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون اليهم .

وهناك ثمة خطر اجتماعى فى اعداد بدائل المراكز . لأن النـاس قد يتحركون من هـذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعـلا لأى واحد منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة . وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل الى آخر . أو الزوج الذى ينتقل من زوجة الى زوجة . أو الزوجة لتى تغير أزواجها فى فترات قصيرة المدى وينتبه المجتمع للخطر الذى يترتب على مثل هذه الحالات . ولذلك يضـع عقوبات أو حواجـز لهذه الحركة تسـتند الى المقومات النظامية فى المجتمـع . حتى يكون لمثل هذا التدرك جـديه واعتبار ومثال ذلك أنه اذ ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زيادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز . فان المجتمع يقيم الحواجـز التى تؤدى الى تقليل نسب الطـلاق وذلك عن طريق تصعيب اجـراءاته أو احالة الأمر على جهـات من وظيفتها أن تفحص الأسباب الجدية وراء طلب طلاق . وتحاول فى نفس الوقت أن تجعـل تكاليف الطـلاق باهظـــة .

ويجب أن نلاحظ هـنا أن بدائل المراكز يمـكن أن تؤدى الى تنفس التوتر والتصدع الذى تؤدى اليه المواقف الاحباطية . اذا لم يكن عند النـــاس مستويات محددة تمكنهم من الحكم على حاجاتهم . وبذلك يكون الفـرد الذى لا يعـرف ما يريد واقعا تحت توتر . لأنه فى هـذه الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه . وخلاصة القول أن تعـدد المراكز والأدوار فى المجتمع يمكن أن يكون وسيلة من الوسـائل التى تخفف من حدة الانحـراف الذى يمكن أن يتسبب عن احسـاس الفرد

بالعزلة أو بسد الطريق أمامه لتغير الموقف الذي سبب التوتر أو التصدع في بادىء الأمر .

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

أن الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطوط الدفاع الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ، قد لا يفلح فى القضاء عليه . ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منع الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك صعبا أو باهظا .

١ ـ تعسير الانحراف : ومعناه أنه فى سبيل ضمان الامتثال على الرغم من المؤثرات الانحرافية . نقيم مواقفا تمنع تكيف ، المنحرف واستمراره فى سلوكه لأن الأمر فى هذه الحالة سيكون صعبا ، وحتى اذا ظهر الانحراف فى الواقع فانه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون الجزء السلبى هنا الذى يظهر فى عدم الرضا عن الانحراف وامكانية قهر المنحرف . من العوامل التى تهيىء الفرصة وتمهد الطريق امام الامتثال . ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن الناس يمتثلون بالرغم من أنفسهم .

٢ ـ بهاظة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك الانحرافى اذ كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال . ولعل هذا هو أحد الأسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسبا للجريمة فى كل الأحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans ان عددا كبيرا من وسائل الضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية فى أى جماعة جتماعية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ، ذلك أنه لما كان

التساند و لتبادل متضمنا فى تقسيم العمل فى الجماعة ، وتجد الحاجات المكملة وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخروج على مثل هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغير فى النمط المقرر حين يتسبب فيه عضو واحد من أعضاء الجماعة . فان تأثير هذا التغير يسرى الى الأعضاء الآخرين فى تلك الجماعة . ولذلك فان المنحرف فى هذه الحالة يضطر الى الامتثال لأن الجماعة تبادر بحرمانه من مراكزه وأدواره التى كان يشغلها أو التى كان يشغلها أو التى كان من المحتمل أن يشغلها فى المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع الى أنه كان يحلل جماعات صغيرة وبسيطة التركيب نسبيا . ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف المنحرف أو أن يمنعه بحرمان المنحرف من السلع والخدمات . أو بتهديده بحرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التي ينتمي اليه نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فان فاعلية عدم الرضا الاجتماعى كوسيلة من وسائل الضبط تقل بالضرورة . ونحن هنا لا ننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعى وانما ننيط به دورا جزئيا فى منع الانحراف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التي تظهر فى الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التى يكون لكل منها وسائلها فى الضبط التى تناسب أنماط السلوك فيها والأهداف التى تسعى اليه . كما أن المجتمع بصفه عامه

معيد على القانون لدى بعض ... العامة ضبط الظاهر العامة من سلوك الافراد بعض النظر عن انتماءاتهم الجماعية . ولهذا يعتبر القانون فى المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعى وأكثرها عمومية وأشدها الزاما وأكثرها فاعلية فى منع الانحراف وفى الوصول الى السلوك الامتثالى بصفة عامة .

٣ ــ أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأى العام غير قادر على أظهار انحرافه فانه مع ذلك يظل مرتبطا بالانحراف . ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدنى أو السجن أو النفى أو الاعدام . وتكون مثل هذه الوسائل فى الضبط الاجتماعى بين الجماعات الثانوية نظامية : بمعنى أنها تحدد فى شكل ميكانيزم رسمى يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التى تؤهله لمنع الانحراف وعقابه : فانه ينطوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحرى عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم . وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القانون ينطوى على العقاب : فانه يكون عاملا كافا عن الانحراف وله فاعلية فى ظل أربعة شروط هى :

أ) يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية لبعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثال .

ب) يجب أن يكون مباشرا وفوريا بدرجة كافية ليربط فى الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف .

جـ) يجب أن يكون واحداً نسبياً ، بمعنى أن ينطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافاً معيناً .

د) يجب أن يكون مؤكداً وموثوقاً به لتصبح الشروط الأخرى فاعلية متحققة .

ولما كانت هذه الشروط متساندة ويتوقف تطبيقها على اعتبارات متجددة يتعلق بعضها بالقيم ، فانه من الصعب أن تحدد الفاعلية النسبية لأى منها لو امكن تطبيقها جميعاً الى أقصى درجة من درجات الكفاية.

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعي ضرورى لمعالجة الفشل فى التنشئة الاجتماعية ، كما أنه من ناحية أخرى يشحذ هممهم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيداً . ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة فى التنشئة الإجتماعية والضبط الاجتماعى واحدة تقريباً وعلى الأخص الثناء واللوم والمكافأة والعقاب على السلوك الذي يحوز الرضى أو لا يحوزه على التوالي .

وكما رأينا من التحليل السابق لميكانيزمات الضبط الاجتماعى . نستطيع أن نقول ان الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات فيزيائية واقتصادية ونفسية اجتماعية ؛ ويلاحظ أن الإنسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لأنه كائن ثقافي في المحل الأول، ويقوم اتصالاته مع الآخرين على الرموز . ونحن لا نستطيع أن نفصل هذه الأنواع الثلاث من الجزاءات فى الواقع ، لأنها مرتبطة بطرق متعددة . ولهذا قد يحكم القاضى بالغرامة أو قضاء عدة أيام فى السجن ، ومن المسائل الهامة التى يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعى يستخدم العقاب . ولكن العقاب يكون

أشد وقعا على النفس فى حالة الانحراف من المكافأة فى حالة الامتثال . ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائى لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية . فالشد على اليد أو القبلة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائى عند العقاب البدنى .

فاعلية الضبط الاجتماعى :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذى تتركه وسائل الضبط الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع، وقد ساقوا فى هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات فى اتجاهين أساسيين :

الأول : أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة ، أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذا الى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع فى أكثر الاحيان . ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى التقليل من نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداء جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام . ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع الحديث لها قوة القهر والالزام التى كانت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى انحراف مهما صغر فى المجتمع رعاية للنظام والامتثال .

والثانى : ذلك الاتجاه الذى لاينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى فى الوصول الى درجة من الامتثال عالية . ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية

النهائية للضبط الاجتماعى تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى . ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التى قد تؤدى الى الانحـراف أو الى الامتثال ومثال ذلك قولهم :

انه كلما كانت الجماعة محببة الى الفرد أزدادت فاعلية وسـائل الضبط الاجتماعى فى رد الفرد الى طريق الجماعة المرسوم . ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الاحداث ترجع الى أن الحدث لا يتجاوب مـع والديه . ومن ثم لا يقدر عضويته فى جماعته الاسرية . لأن الأب هـو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فانه غالبـا ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون . وربما كانت معارضة الحدث لوالديه حدث طريقة تجعل شعور الطفل يتحول بصفة عامة الى نوع من الاحساس بأن المجتمع كله يقف ضده . ومن ثم تنمو عنـده اتجاهات العصيان ويصبح متأثرا بالرغبـة فى الانتقام . كذلك تتوقف فاعلية الضبط الاجتماعى على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف ، وزادت فاعلية الضبط . وقد دلل أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجمـاعات والمجتمعات المحلية تمثـل ثقافات مختلفة وتتدرج فى درجة استقلالها . كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة فى مجتمـع معين : أن الاوامـر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدى الى العصيان أو الانضباط . وفى هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الايجـابى والمتناقضة فى الواقع تؤدى الى زيادة نسبة العصيان : كما أن الأوامر السلبية تؤدى الى الكبت والى المظاهر العصبية .

ان كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان العوامل الاساسيه التى من شأنها أن تؤدى الى فاعلية أكثر فى وسائل الضبط الاجتماعى . ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول الى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي الى عدم ادراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها .

كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسى شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتماعى .

وحقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل من القانون أو نصوصه من تعديلات أنما يتم لمواجهة التغييرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريعه فاعلية . ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الاحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها .

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول أجبرن ونيمكوف أن تشير الى بعض النتائج التى تترتب على الضبط الاجتماعى ، لأنها تلقى مزيدا من

الضـوء على عـلاقة الجماعة بالفرد من وجهـة نظـر أدوات الضبط الاجتماعى •

١ ــ يحظى المنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى الممتثلون• ذلك أن الجماعة تشغل بمن يعتدى على المعـايير أو أن يتنكب الطـريق السليم أكثر من انشـغالها بالأشخاص العاديين . والامثـلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممتثل ، وكذلك الطالب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ، ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات والجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين •

٢ ــ يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جمـاعته ، ومعنى ذلك أن الجماعة تضـع الحدود وترسم الاطـار الذى يحدد مدى اختـلافات السلوك عند أعضائها ، ولهذا يكون السلوك موافقا عليه اذا تم فى أى ناحية من نواحى هذا الاطار • أما اذا خرج عليه فان أعضاء الجماعة يحاولون رده ، وقـد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجمـاعة الانسانية محافظة بطبعها ، ومع ذلك فان درجة التغـير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة فحسب . بل تتأثر بالدرجـة التى يطابق الفرد نفسه فيها مع الجماعة . كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذى تمارسه الجمـاعة فى سبيل امتثال أعضائها لها • وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سـعيا وراء اطارات أوسع للسلوك اذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به •

٣ــ الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغير سلوك الفرد ، ومعنى ذلك أن الأفراد الذين يظهرون حساسية شديدة لأساليب الجمـاعة فى

الضبط الاجتماعى يكونون أكثر استجابة للتغير اذا تم عن طريق هذه الجمـــــبـــاعة .

٤ ــ الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية فى الوصول اليه من قائد أو زعيم محلى ، ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قــدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد ينــاط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام عن طريق أعطاء بعض وســائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم اذا قورنت باســتجابتهم للسلطة المركزية التى قد يمارسها ناظر المدرســة .

الفصل الثاني عشر

فهم المجتمع في مفترق الطرق

مقـــدمة :

ان ما ســوف نقوله الآن كلمة ضرورية هي في الواقع مجموعة انطباعات تتناول علم الاجتماع ككل . وهذا الكلام لم يتبلور بعد ليرتفع الى مستوى النظرية الكاملة ، ولكنه وجهة نظر . ان علم الاجتمـاع بوضعه الحالي في البـلاد الغربية يعتبر ثمرة من ثمار الرأسـمالية . وسـلاحا في يد الرجعية والامبريالية لمسـاندة ايديولوجيـة معينة ولتحـويل الانظـار عن الابعـاد الحقيقيـة للنضـال الاجتمـاعي والاقتصادي .

ان لنا نتساءل بعـد التغييرات البنائية التي حـدثت في مجتمعنا وامتدت الى القيـم والمفاهيم : أيظـل علم الاجتماع على صـورته الحالية أم ينبغي أن نهاجمه لنغيره أو نحطه باعتباره أداة انهزاميـة بوضعه الحالي في مجتمع اشتراكي يسعى الى تحقيق حياة أفضـل ؟ ان ما يأتينا من الغرب الاوروبي ليس كلاما نهائيا له طابع المسلمات . بل يجب أن تكون لنا القدرة الخلاقة . وأن يكون لدينا شجاعة النقـاد البنائيين . أن نهدم بناءا قديما فقد كل مقوماته . لنقيم بناء جـديدا يعبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا ويترجم عن التغـيرات العميقة التي تحدث في كل ميـادين الحيـاة .

عد ـ ... . كايم معالم علم الاجتماع الغربى وملأه بكثير من متناقضات .

١ ـ محاولته تحديد الخواص الاساسية للظواهر الاجتماعية فطمس فعالية الانسان وجعله عبدا لمصير مجهول عن طريق ما سماه بخاصية التلقائية لظواهر المجتمع ، ومعناها أن الناس يخرجون الى العالم وهم لا يملكون الا أن يكونوا ازاءه سلبيين يقبلونه على علاته . اذن فالاقطاع والرأسمالية والفقر والبطالة أمور تلقائية علينا أن نقبلها لأن المجتمع سابق علينا لم نضعه ولا نملك القدرة على تغييره .

٢ ـ ويقال أيضا ان الظواهر الاجتماعية جبرية أى أنها سيف مسلط على رقاب الناس وبه ثقيلة تهوى على رؤوسهم وهم ليسوا الا صورة متشابهة متكررة فى مرآة المجتمع .

والواقع أن المتسائل فى هاتين الخاصيتين يلمس أن دور كايم أراد أن يكبل الانسان بالأغلال ويعطل حركته فى سبيل تخطيط مستقبله . ويقوض كل احتمالات التغيير الثورى . لمصلحة من مثل هذا الكلام ؟ اننا نعلم جيدا أن المجتمع يمكن له بارادة قوية وعزم صادق ومجموعة من المناضلين المخلصين : ألا يغير أبعاده ومستقبله فحسب بل يغير حركة التاريخ : فكيف اذن تمسكت على مثلبق دوركايم حتى الآن ؟ وكيف تسمح لآرائه أن تتسلل الى عقولنا فتفسد تخطيطنا وقيمنا وتعطل ارادة الانسان لاصلاح شئون المجتمع .

٣ ـ حاول أن يطمس معالم عقيدة الانسان وأن يحول الايمان الى مجموعة من الاجراءات والمخاوف ، ويبذل كل طاقته المنطقية فى تأليه المجتمع . ان معظم كتب علم الاجتماع الأوربية الموجودة فى مكتباتنا

تقدم لنا دراسات تنطبق على الظروف التي توجد فيها المجتمعات الأوربية ، وهذه الظروف لا تتفق مع الظروف التي نحيـاها ، فالكتب الامريكية مثلا تحاول أن تفهمنا أن الاسلوب الامريكي في الاجتماع هو الاسلوب المثالي وأن الديمقراطية الامريكية هي التعبير الصحيح عن حرية الانسان وأن الطبقات المتصارعة أمر لا مفـر منه ؛ وأن هنـاك تمييزا بين البشر على أساس الجنس واللون • وأن هناك قيمـا كانت انحلالية فهي ملازمة للحياة في المجتمع • كيف نقتنع بهذا الكلام وكيف يمكن تطبيقه على واقـع مجتمعنا رغم اختلاف التـاريخ والظروف والواقع الاجتمـاعي •

ان علم الاجتماع علم حقيقي ؛ ولكن هناك فرق بين منطق العلم وحقائق العلم ؛ فمنطق العلم لا يختلف عليـه اثنان مهما كان لونهما وأيديولوجيتهما • ولكن ابـراز حقـائق معينـة وربطهـا وتحليلها واستخراج نتائج معينة منها هو الذي يجب أن نتنبه له تماما •

من أجل هذا يجب أن تكون لدينا في بلدنا الحقائق الخاصـة بنا والتي استخرجناها بأيدينا من واقع حياتنا وظروفنا ، وعن طريق هذه الحقائق الواقعية يمكن أن نخرج بتحليل علمي متصل بمجتمعنا • لقد آن الأوان لأن نطارد كل هذه التسلسلات الفكرية التي تهدف الى ربطنا بعجلة مجتمعات أخرى ، وآن الأوان أيضا لأن نجتمع لاخراج علم اجتماع اشتراكي عربي ؛ أما متى يتحقق ذلك ومتى نتخلص من هـذا الاعتمـاد على حقـائق الغير فأمـر يتعلق باعادة تصـحيح موقف الدراسات الاجتماعية وتخطيطها في مجتمعنا • فاذا كان لنا أن نشـير اشارة عابرة الى طريق الخلاص والوصول بالعلم الاجتماعي عنـدنا الى استخدامه في سد ثغرات التخلف فاننا نرى ضرورة اعادة النظـر

فى هذه القسمة المتديرة بين العلوم الاجتماعية التى ثبتها فى أذهننــا علماء الغرب . فعلم الاقتصاد وعلم السيـاسة وعلم الاجتماع هـم فى حقيقة الأمر علم واحد فلا اقتصـاد دون سياسة ولا سياســة دون اجتماع ، لأن المجتمع كل يتفاعل ولا يمكن أن نقسمه الى مناطق نفوذ .

ان المجتمع الذى نعيشه تتفاعل فيه القوى الأقتصادية والسياسية والاجتماعية فى اناء واحد . لا يمكن أن نفهم أهداف المجتمع دون أن نفهم الاتجاهــات السياسية وأن تكون على بينــة من قدرته الحـاليه والمستقبلة فى الانتاج . فاذا هبطنا الى مستوى الفرد فاننا لا نستطيع معرفة ظروفه الاجتماعيةأو النفسية بمعزل عن قيمه ونظرته للحياةوكفاحه من أجل البقاء . هذا الفهم لابد أن يعتمـد على مقومات اجتماعيــة وسياسية واقتصادية معا . ولهذا فاننا فى مجال الاجتماع لا يجب أن نذهب بالتفسير الى النطاق الضيق فنعزل السياسة والاقتصــاد عن مجرى الاحـداث الاجتماعية . كذلك يجب أن تكون لعلم الاجتمــاع القــــدرة على فهم الازمات والتصدعات والتحديات التى تمخضت عن التغير الاجتماعى وأن يكون عونا للتخطيط وعاملا ايجابيا فى التنميــة الاجتماعية والاقتصـــادية .

محاولة لابد منها لتحديد المفوم العلمى لدراسة المجتمع :

اذا كنا سنحاول محاولة صادقة فى اخــراج علم اجتماع بالمعنى السابق فهناك ثلاث طــرق :

١ ـــ التثبت من المنهج ووضوحه فى الأذهـان لنعرف المداخـل والمخارج وننمى قوة النقد عندنا .

٢ ـــ يجب أن نغيـر مضـــمون أدوات البحث (طــرق البحث

الاجتماعى) وخاصة فيما يتعلق ببناء الاستمارات المتنوعة من حيث موضوعاتها وأهدافها •

٣ ــ نذهب الى المجتمع باحثين لجمع أكبر قدر من البيانات التى تسمح لنا باعادة صياغة عــلم الاجتماع من جديد : فالحقيقــة التى درسناها بأنفسنا هى المخلص لنا من كل التساؤلات التى تأتى داخــل كتب ضخمة ويقال أنها ثمرة الفكر الأوربى •

والمنهج فى علم الاجتماع هو المنهج العلمى سواء تناول الطبيعه أو الكائنات المادية أو ظواهــر العوالم التى من فوقنــا ولذا فالبحث عن خصائص المنهج هو النقطة الاولى فى بداية التعرض لهذا الموضوع •

لكن تثار هنا مغالطة يجب أن نتنبه اليها وهى أن الحقائق كحقائق لا صلة لها بالعلم بمعنى أن العــلم مجموعة من الخصــائص العقليه منفصلة انفصالا تاما عن الحقــائق التى تصنع العلم • هل يمــكن فى الواقع لعلم أن يقوم منعزلا عن الحقائق الا اذا كان نوعا من التصور الذى لا يرقى مطــلقا الى مرتبة اليقــين ان العلم مرتبط بمجمــوعه الحقائق التى يعالجها ولا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر وربما كان هذا الفصل بين العلم كنظر مجرد والحقائق كواقع هو الذى أوقعنا فى الخطأ • والنقطة الثانية القول بأن العلم لا وطن له وقد يكون هــذا صحيحا بالنسبة لمسائل المنهجية العامة أو بالنسبة لبعض النظــريات والمكتشفات الطبيعية والبيولوجية • ولكن الامر فى النظرية الاجتماعية يختلف باختلاف المجتمعات التى هى المعمل والمادة فى نفس الوقت •

قد يكون المنهج العلمى من أصعب المسائل التى يجب أن يتناولها الباحث لأن كثيرا من المشــكل يمكن أن تحل اذا توفر لنا الوضــوح

المنهجي وتحليل الحقائق تحليلا سليما ، وهو الى جانب ذلك يعطينا الخطوات الضرورية التي توصلنا الى أى دراسة مهما كانت واسعة أو متشعبة ، أو بمعنى آخر أن المنهج العلمي هو دليل العمل لذى يجب أن يكون بين يدى الباحث بستمرار ليتمكن بمعاونته من :

١ ـ اختيار موضوع الدراسة بطريقة تؤدى الى تقدم العلم من ناحية والى فهم المجتمع والسيطرة على مشاكله من ناحية أخرى •

٢ ـ تحديد المسائل التي يجب أن تدرس خلال البحث حتى يمكن أن نلقى أضواء عميقة على موضوع الدراسة •

٣ ـ اختيار الأداة الصالحة للبحث والتي يمكن أن تعطينا معلومات على أعلى درجة من الثبات والصدق •

٤ ـ القدرة على ربط الحقائق بعضها ببعض واستخراج النتائج العامة منها •

٥ ـ امكان تخطى العقبات التي قد تنشأ من الحاجة الى معلومات أخرى قد لا تتوفر فورا لدى الباحث . الأمر الذى يضطرنا الى بحث العناصر المتداخلة للمشكلة موضوع البحث والتي قد تكون راجعة الى نقص الدراسة فى ميادين أخرى من ميادين البحث فى المجتمع •

هذه النقاط الخمسة هى التي يجب أن تكون فى الاذهان عندما نتناول دراسة المنهج العلمي فى الدراسات الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن كل نقطة يجب أن نشير الى بعض الحقائق الحيوية المتعلقة

موضوع علم الاجتماع وطرقه المحددة لحياة الاجتماعية وطريقته في التفسير لأن كل هذه النقط تحمل في ثناياها عمليات منهجية نسبية .

٨ — نحن نسلم بأن الطريقة العلمية لدراسة أى موضوع من موضوعات العالم الطبيعى أو الاجتماعى لا تكاد تختلف الا قليلا بمعنى أن الخط العام لتفكير العلماء ينبعث من مصدر واحد ويسير في اتجاه واحد ويحقق أغراضا متشابهة . مثال ذلك أن الباحث المشتغل بدراسة موضوع من موضوعات الطبيعة أو الكيمياء أو الحيوان ليس حرا في أن يبحث كما يريد ولكن عليه أن يسير في خطوات معروفة متفق عليها فيبدأ من الملاحظة ويستعين عليها بما هو موجود من أدوات متعددة تمكن من تعميق الملاحظة الى أبعد مداها . ونتيجة الملاحظة مجموعة من الحقائق كثرت أو قلت ، ولكن هذه الحقائق يجب ان تعالج معالجة معينة لا يجد الباحث نفسه حرا ازاءها ، وانما ينبغى عليه أن يصنفها تصنيفا خاصا معروفا لدى الباحثين جميعا حتى يمكن للمحقق بعد ذلك أن يجد الطريق واضحا ، الأمر الذى يؤدى الى تقدم العلم نظرا لتتابع جهود العلماء في نفس الميدان ، فالعلم لا يمكن أن يتقدم اذا بدأ كل عالم من نقطة صفر في دراساته . وعملية التصنيف هذه تقودنا الى نوع من الوضوح فيما يتعلق بترتيب الحقائق واتجاهها في نهاية الأمر . ومن هذا الوضوح يستطيع العالم أو الباحث أن ينتهى الى الهدف النهائى من البحث وهو النتائج العامة التى تصاغ في كل حالة صياغة نظرية محددة بأسلوب معين ، والعالم الاجتماعى حين يتعرض لموضوع يتصل باتجاهات الأفراد أو بطبيعة تكوين الجماعات أو حين يتعرض لدراسة أزمة من الأزمات الاجتماعية فانه لا يجد مفرا من أن يتبع الخطوات السابقة وان اختلف في طبيعة المعالجة نظرا لاختلاف الموضوع في كل حال .

٢ — هناك فارق بين عمل الباحثين فى العالم الصبعى وبين الباحثين فى العالم الاجتماعى ينصب على شخصية الباحثين أنفسهم باعتبارهم أبناء مجتمع معين يعيشون فى ظل نظام ثقافى خاص . وهنا يبرز العلماء مسألة الموضوعية ؛ أى اتجاه العالم نحو دراسة موضوع بعينه وموقفه منه . ومن غير شك تعتبر الموضوعية فى العلوم الاجتماعية وموقف العلماء من المسائل المدروسة مسألة تستأهل النظر والتدقيق لأنه مهما بالغنا فى الموضوعية فان العالم لا يمكن أن يتجرد نهائيا من عواطفه ومؤثرات تنشئته الاجتماعية الأولى . الأمر الذى قد يلون طبيعة الدراسة من حيث اختيار الموضوعات ومن حيث النتائج العامه والتفسير وخاصة عند ربط الحقائق بعضها بالآخر . فالباحثون فى الهند مثلا لا يستطيعون ان يتغافلوا مشاكل الأديان واللغات المتعددة وما يترتب على هذا من ابعاد اجتماعية متشعبة قد تؤثر على كيان البناء الاجتماعى فى مجتمع كبير كالهند . كذلك قد يؤثر على العلماء تاريخهم العلمى خصوصا اذا انتمى كل منهم الى اتجاه محدد نابع من توجيه انجليزى أو فرنسى أو روسى . وهنا نتبين من الدراسة المقارنة للأبحاث الهندية عددا كبيرا من المفارقات . فبعض هؤلاء الباحثين يفضلون دراسة تكامل المجتمع الهندى من وجهة نظر تذويب الفوارق الدينية ومحاولة الوصول الى الوحدة الدينية بابعاد العقيدة عن العلاقات الاجتماعية والتحدث بلغة يرتضيها الجميع كاللغة الانجليزيه. وقد يلمح بعضهم من خلال دراساته أن الهند الكبيرة يجب أن تقسم أقساما كثيرة لأن كل جزء يمثل مجتمعا بخصائصه المعروفة . كذلك نتبين من خلال المقارنة مدى تأثر الباحثين بالعوامل السياسية التى تلون البحث وتعطيه طابعا خاصا . فاذا أضفنا الى ذلك أن البحوث الاجتماعية فى كافة انحاء العالم باهظة التكاليف خصوصا فى العمل

المجتمعي وأن هذه التكاليف تدفعها المؤسسات الأهلية أو الحكومية .
فننا نتوقع أن تكون اتجاهات العلماء سائرة بطريقة لا تتعارض مع اتجاهات هذه المؤسسات أو الحكومات ، فاذا مولت مثلا مؤسسة فورد بحوثا اجتماعية فهل نتوقع أن تأتي هذه البحوث خاصة فى ميدان العمل بنتائج تبين فساد استغلال فائض رأس المال وضرورة توزيعه وضرورة اذابة الفوارق بين الطبقة العاملة والمستغلة ؛ اننا لا نتوقع هذا ، بل أن كل الدراسات التى تأتينا من امريكا ممولة من هذه المؤسسات تؤكد سلامة البناء الاجتماعي الأمريكي وطبيعته وتذيع من خلال لنتائج أفكارا خاصة عما يزعمونه عن الديمقراطية الأمريكية وعن سلامة السلم الاجتماعي وعن نظام الطبقات . وما الى ذلك من المسائل التى تساند بطريقة مباشرة الوضع الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى قد يكون مناسبا وصالحا لها .

اذن لا مفر أمامنا من التسليم بأن الباحث فى المجتمع رضى أم لم يرضى يخضع لتأثيرات عديدة خاصة اذا كانت طريقته فى دراسة العلم القيام بالبحوث الاجتماعية التى تكشف عناصر الصحة والمرض فى المجتمع . وليس معنى هذا أن الموضوعية فى البحث غير متوفرة على الاطلاق لأنها قد تكون ظاهرة فى عدد من الدراسات التى لا تتصل بالنظام الاقتصادى أو السياسى اتصالا مباشرا ؛ ولكن المأمول فى المستقبل أن يتفق العلماء فى كل مكان فى العالم على طريقة خاصة تؤدى الى تحديد المفاهيم وتحديد مستويات الدراسة بحيث تجد الموضوعية مكانا ملائما يمكن أن يغذى موضوعات البحث العلمى بآمال جديدة للوصول الى الحقيقة الاجتماعية بابعادها المتعددة .

٣ — أن تطور علم الاجتماع الآن يسمح لنا بالقاء نظرة نافذة

على اتجاهات الدراسة تمكنا أن نحن ونحن مقتنعون أن الدراسة تخضع لنظام أيديولوجى محدد ولهذا نستطيع أن نقسم العالم من هذه الزاوية الى أربعة أقسام رئيسية :

أولا - القسم الانجلو امريكى :

ويتكون من الدول التى تدور فى دائرته وكلها تأخذ بالنظام الرأسمالى بطرق تلتقى فى نهاية الأمر حول افساح الطريق أمام رأس المال الفردى من أن يتحرك دون قيد سواء فيما يتعلق بالانتاج أو توزيع الفائض بعد ذلك وأننا لنجد علم الاجتماع فى هذه البلاد يتحرك فى اطار محدد ينبع من تعاليم أوجست كونت وأميل دور كايم وماكس فيبر والى حد ما فلفريدو باريتو وكل هذه التعاليم تدور فى حلقة واحدة ، مؤداها أن ارادة الانسان ليست بالانطلاق الذى يمكن معه تغيير المجتمع وأن الأفراد وهم ورثة النظام الاجتماعى ليسو الا صورة متكررة للارتباط بين النظامين الثقافى والاجتماعى الخاضع فى نفس الوقت لمؤثرات تاريخية وأيديولوجية محددة وقد تمخض هذا الفهم عن اتجاهات محددة فى علم الاجتماع أصبحت تعتبر بديهيات أو مسلمات يجب التسليم بها وعدم مناقشتها أو وضعها موضع الدراسة وهـى :

أ - وجود سلم اجتماعى سهل الحركة يصعده أو يهبطه الأفراد بجهودهم الفردية دون رقابة من أجهزة الدولة . وعمل الدولة فى هذا المجال حماية النازلين والطالعين دون التدخل فى أساليبهم التى قد تتخذ طابع الصراع أو المنافسة الشديدة أو الأنانية المطلقة أو طابعا أخلاقيا لا يهتم بالوسيلة فى سبيل الهدف .

ب) وجود نظام للطبقات لا يقوم على أبعاد اقتصادية وانما يقوم على ما يدعون من مقومات اجتماعية تعكس مركزا محددا فى الاطار التشريحى للمجتمع ، بمعنى أن أوضاع الناس فى الحياة تجاذبهم وتنافرهم انما يقوم على مفضلات تنبع من اعتبارات اجتماعية خالصة .

جـ) وجود نظام للضبط الاجتماعى يتحرك بطريقة تنبع من الفرد وتمر بالجماعة الى أن يصل الى الدولة ، بمعنى أن مسئولية الضبط الاجتماعى لا تنبع من أجهزة مركزية لها أن تفرض أنواعا من القواعد والمستويات الموحدة بين الناس وانما ينبع من مصالح ورغبات جماعات بعينها فى المجتمع ، ومن أجل هذا يسمح مثل هذا النظام لبعض الجماعات التى تملك رأس المال وتحتكر وسائل الانتاج أن تقوم فى النظام الاجتماعى بمثابة الجماعة الضاغطة أو الموجهة التى تحاول جر بقية الجماعات وراءها وتفرض عليهم نوع الضبط الإجتماعى الذى يتلاءم مع مصالحها .

د) وجود نظام الرعاية الاجتماعية ينبع من احساس الأفراد بمسئولياتهم النسبية عن تخلف أفراد آخرين وسقوطهم فى معركة التكيف الاجتماعى . بمعنى أن حل المشاكل الاجتماعية على المستوى الفردى متروكة لحرية الأفراد ولاحساسهم بنزعات الخير والاحسان . وينعكس هذا على تصرفات المؤسسات الاحتكارية فى مثل هذه المجتمعات عندما تلقى بنسبة ضئيلة من فائض رأس المال لتستخدمه الجمعيات الأهلية فيما يسمى بالنشاط الخيرى لمواجهة مشاكل المجتمع مواجهة رأسية .

هـ ـ وجود نظام للتخطيط بكل مستوياته لا يخضع للدولة ولا

ينبع من فكرة مركزية ، و نما يترك للهيئات التى يعنيها الأمر دا رغبت بحيث يدــقق التخطيط فى نهاية الأمــر مزيدا من الارباح ومزيدا من النفوذ ولا تتدخل الدولة فى توجيه التخطيط الا عندما تبدو فى الأفــق أزمة مالية أو تهديد خطير لكيان الدولة فى العالم ، ومــع ذلك لا يكون التدخل الا بحذر وفى الحدود التى لا تتعدى حرية الأفراد المطلقة فى توجيه نشاطهم الاقتصادى .

ولقد دارت أبحاث علم الاجتماع فى فلك هذه الاعتبارات وامتلأت بطون الكتب بهذه التوجيهات الأيديولوجية ، وتعلم منها كثيرون حتى خيل اليهم أن هذا هو منطق العلم وأن هذا هو طبيعة الحال ، وادعوا أن هذه التوجيهات قيما وأساليبا فى البحث الاجتماعى . أصبحت تعتبر نمــوذجا فى كثير من بلاد العــالم التى لم تلتفت الى هــذه المؤامــرة الاســـتعمارية .

ثانيا : القسم الماركسى الثورى :

ويضم الدول التى جعلت من تعــاليم ماركس وانجلز أساسا للحكم وقاعدة للنظــام السياسى والاقتصــادى والاجتماعى وهى تقوم على الاعتبارات الآتية من وجهة نظر على الاجتماع .

١) أن تاريخ المجتمع يعكس صورة صــادقة للصراع بين طبقتين فى بناء المجتمع : طبقة مالكة لكل شىء وطبقة ليس عنــدها أى شىء الأمر الذى ترتب عليه أنه كلما زاد عدد السكان وزاد العلم تقدما وزاد التصنيع انتشارا تقوم كثير من المصاعب والمعوقات امام الملايين من العاملين ، وكلما زاد الزمن زادت الطبقة المالكة طغيانا وزادت الطبقــة العاملة بؤسا وانحرافا . والصراع فى رأى الماركسية لابد له من حل .

والحل يأتى عندما يصل الضغط الى نقطة الانفجار أو نقطة الانطلاق فتندلع الثورة ويحتل العمال المصانع يديرونها ، ويقيمون حكما يمثل مصالحهم ويبدأون فى اقامة مجتمع جديد •

ب) الثورة الماركسية فى حد ذاتها عبارة عن ثورة اقتصادية فى المدل الاول وأن اتخذت طابعا ثوريا عنيفا فى أول مراحلها الا أن تغير الأساس الاقتصادى للمجتمع يستتبعه تغيرات واسعة النطاق فى ترتيب العلاقات وأسس البناء الاجتماعى •

جـ) تملك الدولة كل مصادر الثروة ويصبح كل قادر على العمل مشارك بقدر فى الانتاج وفى سند النظام الاجتماعى والاقتصادى باعتبار أنه صاحب مصلحة ومسهم فى رأس المال الكبير الذى هو رأس مال المجتمع بأسره •

د) اذا تم هذا يجب أن تتغير المفاهيم الأساسية للحياة الاجتماعية : فتتغير كل من الاسرة والعقيدة والايمان واتجاهات التعليم والتقيم والعادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعى والنظرة الطبقية وفلسفة الرعاية الاجتماعية ، وتؤمن الدولة أن تنمية المجتمع فى الاتجاه السياسى والثقافى لابد أن يخضع لتخطيط دقيق يحدد امكانية المجتمع المادية واتساع قوته البشرية • من هذا نتبين أن علم الاجتماع الماركسى يقوم على قاعدة مختلفة تماما عن قاعدة علم الاجتماع الرأسمالى لأن معالم المجتمع الماركسى من حيث البناء والوظيفة مختلفة تماما ، ويصبح من التناقض أن تعيش افكار علم الاجتماع الرأسمالى أو تصبح أساسا أو عونا فى دراسة علم الاجتماع فى مجتمع ماركسى •

ثالثا ــ المجتمعات الاشتراكية المتقدمة :

وهى المجتمعات التى تغلب فيها الفكر الاشتراكى وأصبح سياسة الدولة ومنطق التغير الاجتماعى ، أو البلاد التى بها أحزاب اشتراكية ذات فاعلية ، وهــى موجــودة فى بعض بلاد أوربا وآســيا وأمريكا اللاتينية والملاحظ أن هذه البلاد وأن استفادت من النظرية الماركسية فى التفكير الا أنها لا تنسب نفسها أصالة الى ماركس : فهى تؤمن بأن الحل الاشتراكى ليس بالضرورة حــلا ثوريا دمويا . وانما قــد يأتى نتيجة لازدياد الوعى ومطالب الجماهير الملحة التى تنعكس بصـــورة ديمقراطية فى شكل برلمان . وعلم الاجتماع فيها يتميز بالآتى :

أ) محاولة للتوفيق بين الاتجاه الماركسى والاتجاه الرأسمالى فيما يتعلق بتطبيق المنهج والتفسير .

ب) محاولة الابقاء على بعض الموضوعات الرأسمالية كدراسة الترتيب الطبقى وأســاليب للضبط مــع تحريكها وتوجيهها لتتنــاسب المجتمع الاشتراكى الجــديد .

ج) الضغط على المســائل الخاصة بالعقيــدة والايمان والقيــم والعــــادات .

د) اعطاء الدراســات الأسرية مــكانا مرموقا بين أبحاث عــلم الاجتمــاع باعتبار أن الأسرة فى المجتمــع الاشتراكى يجب أن تحاط بأعلى مستويات الرعاية لأنها تســاعد المجتمع الكبير على تقليل فرص الصراع فى اطــار العلاقات الاجتماعية اذا أحســن ترتيبها وضبط كل العلاقات المتصلة بها .

... من هذا تتبين أن علم الاجتماع فى هذه المجتمعات لم يصل بعد الى التخلص من الرواسب الرأسمالية ، الا أنه قطع شوطا كبيرا فى تحديد المفاهيم ووضع المستويات العامة وارساء النظام الايديولوجى للباحثين فى هذا الاتجاه .

رابعـــا ـ المجتمعات النامية :

وهى المجتمعات التاريخية التى كانت مهبط الحضـارات القديمة ، أو المجتمعـات التى أستقلت حـديثا وكانت فيما مضى تحت قبضـة الاستعمار . وسنضرب مثالا لها بجمهورية مصر العربية ويتميز عـلم الاجتماع عندنا بما يلى :

أ) غلبة الفكر الفرنسى بوجه خاص وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التى أدخلت على المدرسة الفرنسية فى فرنسا ذاتها فـلا زال التوجيه العلمى واقفا عند حدود دور كايم وتلاميذه المباشرين فقط ، والتغير أو التعديل الذى حدث أدى الى ارتداد الأسلوب الأمريكى فى مواجهة مسائل المجتمع وما زالت المفاهيم الحقيقية للاتجاه الاشتراكى فى دراسة المجتمع غير واضحة وان كانت هناك محاولات للفهم لا تزال فى بداية الطـريق ..

ب) الاتجاه الرجعى الاستعمارى الذى مول بأموال الرأسـمالية والاستعمار فى بداية الأمر وسار على الاسلوب الأمريكى : وهـــو المسمى بالخدمة الاجتماعية وجـد هذا الاتجاه مشجعات فى ميـادين عديدة قبل التغير الاجتماعى الجوهرى الذى حدث فى مجتمعنا . ولا زالت هذه المشجعات قائمة حتى الآن لظـروف عديدة تتعلق بأبعـاد التطبيق الاشتراكى الحـالية .

جـ) الاتجاه الانجليزي الذى أخذ صورة الانثروبولوجيا ولم تتجه الدراسة فيه الى الالتفات الحقيقى الى مجتمعنا ، على أنه تبذل الآن محاولة للاستفادة من المنهج الانثروبولوجى فى دراسة المجتمعات الصحراوية وأثار التصنيع على المجتمعات التى استقلت حديثا[1] .

د) الاتجاه الاشتراكى الواقعى وهو لا يزال حتى الآن واضح المعالم ويحتاج الى جهود عديدة فى مجال النظرية والتطبيق .

---

(١) الانسان والصحراء ، والبناء الاجتماعى (١٩٦٥) للدكتور أحمد أبوزيد

مراجعة منهجية ضرورية

... هل كان لتطبيق المنهج العلمي فى ميدان علم الاجتماع ثمرة فيما يتعلق بتقدم فهم المجتمع ومشاكله العديدة ؟ .. ان العلم بالمعنى الذى نريد أن نثبته لا ينبغى أن ينفصل عن المجتمع أو عن الحياة : وقبل أن نجيب على هذا السؤال الهام يجب أن نعلم مقدما أن العالم بأسره وحدة وأن هذه الوحدة فرضت على الانسان أن تكون معرفته واحدة . فاذا ظهر فى ميدان المعرفة نوع من التقسيم فليس هذا راجعا الى طبيعة المعرفة بل الى نوع من التخصص الذى يتطلع لمزيد من التعمق تمهيدا لربط اجزاء المعرفة للوصول الى المعرفة الكلية . ولذلك يمكننا أن نهبط فى التحليل من أعلى المستويات الى أدناها بشرط أن نحتفظ بالمستوى الكلى الى أن نصل الى عالم الانسان أو عالم الكائنات الحية .

يتحرك علم الاجتماع خلال المجتمع ويحاول أن يمد بصره فى جميع الاتجاهات ولهذا يجب أن يحتفظ بالنظرة الكلية للحياة الاجتماعية ، ومعنى هذا أن كل ما هو واقع فى المجتمع يعتبر مرتبطا بعضه بالآخر ارتباطا عضويا ، وكل محاولة للتفتيت تعطينا زوايا غير منسجمة للحقيقة الاجتماعية ، والانسان الفرد الذى يعتبر الوحدة الانسانية التى تحيا داخل مجتمع معين . هو أيضا متعدد الجوانب وكل محاولة لتفتيت الانسان الفرد الى أجزاء لا تفضى الى أى معرفة حقيقية : فالمجتمع كل والانسان كل ، وهذا هو الذى فرض على المعرفة أن تكون كلية أيضا ويستتبع ذلك ما يلى :

١ ـ أن ثقافة الانسان لا يمكن أن تنقسم الى مدى وغير مادى لأنهما يتبادلان التأثير والارتباط . ولا يستقيم فهمنا لعمل الثقافة الا اذا فهمناها من الزاوية الكلية ، واذا جاز لنا أن نعزل المظاهر المادية عن المعنوية فليس هذا لأن هذه القسمة موجودة فعلا ؛ بل بسهولة التحليل ويتعين على الباحث باستمرار أن يحاول تركيب الثقافة في وحدة كلية .

٢ ـ ان علم النفس يفشل فى مهمته لو قسم الانسان الى أجهزة حيوية ومظاهر نفسية غير مرتبطة بعضها بالآخر . وبالتالى لا يمكن أن نزعم أن الانسان فى تقابله مع اجزاء الثقافة يكون مرة ماديا ومرة أخرى معنويا ؛ اذن فنحن عند التعرض لمسألة ارتباط الانسان بالحياة الاجتماعية يجب أن نركز باستمرار على ارتباطه المتعدد الجوانب الذى يؤدى بدوره الى نجاح عمليات التكيف للمواقف الجديدة ؛ ولعل السر فى تخلف القيم والعادات والتقاليد أنها تنعزل بالتدريج عن النظام المادى للمجتمع الذى هو جزء أساسى فى الثقافة والذى يطبعها بطابعه باستمرار ، فالقيم والمعانى لا تخلق من الهواء ولكنها تنبثق من خلال أجسام مادية وتعبر عن حركتها داخل أطار الثقافة الكبير .

٣ ـ واذا نظرنا الى العلم بأعتباره نشاطا انسانيا منظما ، فهو بالضرورة جزء لا ينفصل عن الثقافة وعن المجتمع وارتباطه هذا يعنى أن يكون خاضعا لعمليات التأثير والتأثر المتبادلة داخل الاطار الحيوى الذى يتحرك خلاله ؛ من هنا كان الارتباط الضرورى بين العلم والمجتمع أمرا منطقيا ومتفقا تماما مع وحدة المعرفة ووحدة العالم ووحدة الحياة الاجتماعية .

٤ ــ المنهج العلمي اذن عبارة عن الوسيلة التي يصطنعها العلماء والباحثون لتنظيم النشاط العقلي وتحديد معالم ارتباطه بالحياة أو بالمادة معا . ولذلك اذا كان من هدف المنهج العلمي أن يعزل العلم عن الحياة فهو ليس منهجا على الاطلاق . أما اذا زاد من ارتباط العلم بالواقع تأثيرا أو تأثرا فهو لهذا يستطيع أن يعبر عن المطالب الأساسية لوحدة المعرفة الانسانية ويكون مبررا فى نفس الوقت لوجود العلم ذاته .

٥ ــ لقد تغيرت نظرة الانسان الى العالم والى حياته داخل الجماعة وكان هذا التغير استجابة لتغيرات بعيدة المدى حدثت فى ثقافته . ونحن نعلم أن الثقافة هي نتاج العقل الانساني ماديا ومعنويا فى صورة امكانيات تنمو باستمرار ليتمكن الانسان من مزيد من السيطرة والتكيف مع المواقف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة فى اطار الحياة الاجتماعية ولهذا كلما زاد ارتباط العلم بواقع الحياة كلما أعطى للانسان سلاحا يستطيع أن يخوض به كل معاركه مع الطبيعة ومع نفسه ومع الآخرين يشاركونه نفس الجماعة .

والآن نعود للاجابة عن السؤال الذى قدمناه .

السؤال يدور حول الثمار التى جنيناها من تطبيق المنهج العلمي على المجتمع . لحسن الحظ كان لهذا التطبيق النامى المعدل ثمرات . ومن أجل زيادة كم هذه الثمرات فنحن نهتم بالمنهج العلمي وأحسن طريقة لاستكشاف مواطن هذه الثمرات أن نتحسسها تاريخيا قبل استطاع علم الاجتماع أن يقطف الثمرة الناضجة فعلا .

اولا : فى بداية انشاء علم الاجتماع كان أمام الرواد الأول تجارب ناجحة أجريت فى ميدان العلوم الطبيعية والحيوية . ونجاح هذه

التجارب كان نتيجة مباشرة لتطبيق منهج علمى محدد . ولهذا تســاءل هؤلاء الرواد وفى ذهنهم أفكار عن وحــدة المعرفة الانسانية (مــادية ومعنوية) هل يمكن الافادة من منهج هذه العلوم فى دراســة المجتمع الانسانى خاصة وأن المنهج عبارة عن اتجاه عقلى ، وسواء اتجهنا نحو المجتمع أو الكواكب أو المعــادن فان الموقف العقلى لا يتغير لكن الذى يتغير هو النتائج التى أحصل عليها عندما أغير مواضعى من ميدان الى ميدان والتغير هنا من حيث الناتج أمر لا مفر منه ومرجعه الاختــلاف الحتمى بين موضــوعات كل من هذه الميادين المتعــددة . ولهذا أدرك العلماء أن العبــرة ليست بالنتيجة ولكن مركز الثقل يقع على نقطــة الانطــلاق وهو المنهج العلمى : هنا أستطيع أن أخوض كل ميــادين المعرفة وأحصــل على معلومات يقينية ولذلك ارتضى العلماء وبصــورة سهلة المنهج الطبيعى أو الحيوى تطبيقا على الحياة الاجتماعية : ولكن الصعوبة التى نشأت بعد ذلك هى فى أن العلوم الطبيعية تطبــق المنهج العلمى على موجودات قائمة بالفعل تخضع للملاحظة والتجربة ويمكن تغيير الظروف التى توجد خلالها وهذا غير متوفر فى عالم الانســان . ولهذا ارتكن العلماء الى القياس المنطقى فخرجت نتيجة لهذا ابحــاث نظرية بعدت فى كثير من الأحيان عن الواقع الاجتماعى .

ثانيا : ترتب على اتساع نطاق النتائج النظرية التى وصل اليهــا العلماء عن طريق القيــاس المنطقى أن ظهر التناقض والاختــلاف فى وجهات النظر بالنسبة للحياة الاجتماعية مما أدى الى وجــود المذاهب والمدارس الفكرية التى ظلت عالقة بميدان علم الاجتماع وتدل على أن العلم لم ينضج بعد وأنه لا زال موضع جــدل ، ولهذا غلبت النظــرة الذاتية فى أبحــاث علم الاجتماع على النظرة الموضوعيــة : ذلك أن

الحياة الاجتماعية نظر اليها مرة على أنها تشبه الجسم أو الكائن العضوى ومرة على أنها قصة من قصص الصراع يتغلب فيها فريق على آخر ويتبادلان الهزيمة والانتصار فى دورة محددة من الزمان تتعاقب فى سلسلة متصلة الحلقات ، ومرة ثالثة باعتباره آلة تدور بفعل مجموعة من الطاقات المحركة ، ولهذا فان علم الاجتماع يصبح نوعا من الميكانيكا ، الى أن ظهر عدد من العلماء يفضلون نوعا من التفسير الاقتصادى أو النفسى أو الجغرافى باعتبار أن كلا من هذه التفسيرات يعتبر عاملا حتميا فى حياة الانسان والمجتمع ، لكن العلم لا يتقدم على أساس الاختلاف ولكنه ينضج على أساس الاتفاق ولذلك فمن المتوقع أن تكون هذه المرحلة عقيمة الى حد ما .

ثالثا : اتجه علم الاجتماع ببطء شديد الى المجتمع لمحاولة دراسته على الطبيعة باعتبار أن سلامة المنهج العلمى وحدها لا يمكن أن تصنع علما ، بل أن جسم الحقائق لابد أن يرتفع باستمرار ليكون الميدان الذى يمكن أن يتحرك خلاله هذا المنهج ، ولكن البحث فى المجتمع اتسم أول الأمر بطابع غير منظم خاضع فى نفس الوقت لاهتمامات العلماء الذاتية دون الاهتمام بمطالب العلم ذاته والمجتمع . ولهذا لم يتمكن علم الاجتماع نتيجة لتطبيق المنهج بهذه الصورة من الوصول الى مرتبة الوحدة بل أن الاختلاف اتسعت ثغرته بين العلماء وحاولوا أن يصبغوا هذا الاختلاف مرة أخرى بصبغة مذهبية .

رابعا : تعالت الأصوات فى ميدان علم الاجتماع ، ان الوصول الى كم من الحقائق يتزايد باستمرار هو الذى سوف ينقذ علم الاجتماع من هذه الورطة المذهبية ، وكان رد الفعل عجيبا اذ ترك الباحثون فجأة البحوث النظرية ، واقبلوا بشكل واسع النطاق على دراسة المجتمع

على الطبيعة ، حتى أن الأمر انقلب الى أن جمع الحقائق فحسب هو الرسالة الأولى لعلم الاجتماع ، مع أن جمع الحقائق وان كان عملية هامة فى خطوات المنهج العلمى ؛ الا أنها وسيلة لغاية ضاعت فى خضم الحماس للبحث الاجتماعى ، ومن الطبيعى أن يرتفع فى جهات متعددة من العالم صوت هنا أو هناك ينادى بضرورة التوقف قليلا لمزيد من النظر والتدليل لربط هذه الحقائق واستخراج المبادىء النظرية منها ، التى هى الرسالة العظمى للعلم وفى هذه الأثناء بدأ علم الاجتماع تتضح فيه معالم الاهتمام بدراسات دون غيرها مثل دراسة الأسرة والثقافة والقيم والعادات والتنظيم الاجتماعى والتغير الاجتماعى .

خامسا — بدأت الثمرة تنضج وبدأ التفكير فى طريقة جمعها والتصرف فيها ؛ وهذا أدى الى مزيد من البحث فى دوائر العلماء حول مناطق زراعة الأشجار التى انضجت هذه الثمرات . وهكذا بدأت اتجاهات تبحث عن مناطق التربة الخصبة التى يتأكد معها امكان غرس البذور ؛ ففتحت ميادين جديدة فى علم الاجتماع اعتبرت أهم ما يجب أن ينشغل به الباحث مثل دراسة الجماعة ودراسة ديناميتها وظهور منهج السوسيومترية والتركيز على المسائل المتعلقة بالتغير الثقافى . وتبدد الضباب فكشف عن الرواسب التى عطلت انطلاق علم الاجتماع وظهرت معالم التوجيه الايديولوجى واضحة تماما فيما يتعلق بالنظرية وموضوعات الدراسة وفى التحليل والتفسير . ولهذا فأننا نتوقع أن يكون هناك علمان للاجتماع . علم يخضع للاتجاه الرأسمالى محاولا أن يتخذ من المنهج العلمى مطية له ليضلل به طلاب هذا العلم فى أنحاء العالم ؛ وعلم اجتماع آخر يحاول أن يبعد عن المنهج العلمى كل التأثيرات المضللة التى تجرفه وسط تيارات مليئة بالعقبات وتحاول أن تمنعه من

الاستمرار فى مجراه الهادى الذى يعبر عن حقيقة البناء الاجتماعى الانسانى ، ويترجم عن العثرات التى تؤخر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مختفية وراء دعاوى علمية زيفت وطال عليها الأمر فاصبح لها قيمة تاريخية كقيمة الاشياء القديمة . ولكننا اذا كنا نعجب بالاشياء القديمة أو التحف فهى للعرض وليس للاستخدام ، أن علم الاجتماع الرأسمالى القديم يفقد أرضه باستمرار وبسرعة ويتقدم على الأرض المغتصبة علم الاجتماع الجديد محاولا أن يقيم اطارات مفاهيمه على دعائم سليمة .

مراجـــع مختـــارة

1 — Clinard, B. C., Sociology of Deviant Behaviour, New York, 1961.

2 — Dynes, R.R. & others; Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society, New York, 1964.

3 — Elliott & Morrill; Social Disorganisation New York, 1962

4 — Etzioni; A.; Coeplex Organisation, New York, 1962

5 — Lemert, E.M., Social Pathology : A systematic Approach to the Theory of Sociopathic Behaviour, New York, 1951

6 — Macrao, D., Ideology and Society : Papers in Sociology of Politics, London, 1961

7 — Merton, R.; Social Theory and Social Structure, New York, 1962

8 — ———— & others; Reader in Bureaucracy; New York, 1960

9 — ———— & others; Sociology Today : Problems and Prospects, New York, 1962

10 — Ogburn, W., & others; Technology and Social Change, New York, 1957

محتويات الكتاب

الموضــوع الصفحة

الفصل الاول

علم الاجتماع ومشاكل المجتمع ٩

١ ـ المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع . . . ١٤

٢ ـ طبيعة المشكلة الاجتماعية ١٦

٣ ـ مشكلة أو انحراف أو تفكك ١٩

الفصل الثانى

المنهج فى دراسة المشاكل الاجتماعية ٢٧

١ ـ كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر) ٣٢

٢ ـ الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعيـــة ٤١

الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية ٤٧

١ ـ صراع النظـــم ٥١

٢ ـ التنشئة الاجتمـاعى ٥٤

٣ ـ العمليـات التفـردية ٥٦

٤ ـ الاتجـاهات اللامعيـارية ٥٧

الموضـــوع الصفحه

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجية والمشاكل الاجتماعية ٥٩

١ ـ التشخيص السوسيولوجي للمشاكل الاجتماعية . . . ٦٠

٢ ـ المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي ٦١

٣ ـ الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية ٦٥

٤ ـ الفيصل في المشاكل الاجتماعية ٦٧

٥ ـ المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة ٧٣

٦ ـ الادراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية ٧٥

الفصل الخامس

تفكك البناء وانحراف السلوك ٨١

١ ـ التفكك الاجتماعي ٨٦

٢ ـ انحراف السلوك ٩٢

٣ ـ الانحراف والامتثال ٩٦

٤ ـ النظام المعياري ٩٧

٥ ـ أسباب الامتثال ٩٩

٦ ـ أنواع الانحراف ١٠٠

٧ ـ العوامل المنتجة للانحراف ١٠٢

الفصل السادس

مشاكل المجتمع ١٠٥

١ ـ مشاكل المجتمع المحلي ١٠٦

الموضوع — الصفحة

٢ ـ مشاكل التوزيع المكانى ١٠٧
٣ ـ لماذا تنشأ المشاكل فى المجتمع المحلى ١٠٩
٤ ـ التنقل الاجتماعى والتفكك ١١٣
٥ ـ معوقات تخلق مشاكل ١١٥
٦ ـ البطالة ١١٧
٧ ـ التخلف فى المدينة ١٢٠

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى ١٢٥

١ ـ الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى ١٢٦
٢ ـ التغير الثورى ١٢٩
٣ ـ المشاكل والحلول المرحلية ١٣٢
أ) مشكلة الاسكان القروى ١٣٣
ب) مشكلة الرعاية الصحية ١٣٥

الفصل الثامن

بعض مشاكل التطبيق الاشتراكى ١٣٩

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة ١٤٧

١ ـ تطور البحث فى الاسرة ١٤٩
٢ ـ الضبط العام والزواج ١٥٣
أ) الاساس البيولوجى ١٥٤

الموضوع | صفحة

ب) تنظيم الاسرة ١٥٦
– وظائف الاسرة ١٥٩
– طبيعة التفكك الاسرى ١٦١
– علاقة تفكك الاسرة بتغير البناء الاجتماعى ١٦٤
– عوامل التوتر الاسرى ١٦٧
– الطلاق ١٧١
٨ – التوافق الزواجى ١٧٤

الفصل العاشر

مسألة البيروقراطية ١٧٧
١ – البيروقراطية ومركز القوة ١٧٩
٢ – هل يمكن القضاء على البيروقراطية ١٨٢
٣ – الجوانب السلبية والايجابية فى البيروقراطية ١٨٤
٤ – عوامل بناءة لتغيير البناء البيروقراطى ١٨٦

الفصل الحادى عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف ١٨٩
١ – المدخل السوسيولوجى لفهم الضبط الاجتماعى ١٩٥
٢ – ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحـراف ٢٠٠
٣ – تطويع التصدع أو التوتر وسياسته ٢٠٣
٤ – ميكانيزمات الحصار والتطويق ٢٠٧

الموضـــوع الصفحة

٥ ـ فاعلية الضبط الاجتماعي ٢١١

٦ ـ المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعي ٢١٣

الفصل الثـانى عشر

فهم المجتمع فى مفترق الطرق ٢١٧

١ ـ مقــــــدمة ٢١٧

٢ ـ محـاولة لابد منها لتحـديد المفهوم العلمى لدراســه

المجتمـــع ٢٢٠

أ) القسم الانجلو امريكى ٢٢٦

ب) القسم الماركسى الثورى ٢٢٨

جـ) المجتمعـات الاشتراكية المتقدمة ٢٣٠

د) المجتمعـات النـــامية ٢٣١

ـ مراجعة منهجية ضرورية ٢٣٣

المراجــع المختـارة ٢٤١